٢
أغسطس/آب
١٩٩٨

الهجرة القسرية

تتضمن نشرة "الشبكة العالمية المعنية باللاجئين"

تصدر عن برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً

سكان المخيمات

الموضوع الرئيسي للعدد: سكان المخيمات: الحدود التايلندية البورمية، السودان، النازحون داخلياً في رواندا، الصحراويون في الجزائر؛ بالإضافة إلى عرض للمراجع الخاصة بالمخيمات
انظر الصفحات ٤-٢٣

غواتيمالا: أهمية استعادة الذاكرة التاريخية
انظر الصفحات ٢٤-٢٦

الشرق الأوسط: مشروعات إنشاء المحميات الطبيعية والقبائل الرعوية
انظر الصفحات ٢٧-٣٠

المبادئ التوجيهية بشأن النازحين داخل أوطانهم: الحاجة والمضمون والتطبيق
انظر الصفحات ٣١-٣٣

آخر الأنباء من إريتريا وكوسوفو
انظر الصفحات ٣٤-٣٥

من أسرة التحرير

من أسرة التحرير

تصوير: Tamsin Salehian

شكراً لكم أيها القراء الأعزاء على رسائلكم التي أعربتم فيها عن ثنائكم الوافر على «نشرة الهجرة القسرية». ويسرنا أن نبلغكم بأننا سوف ندخل في الأعداد التالية أبواباً جديدة بناءً على اقتراحاتكم. وها نحن في هذا العدد الذي بين أيديكم نقدم باباً جديداً بعنوان "آخر الأنباء" يسلط الضوء على الأنباء الجديدة، ويحلل ما قد تنطوي عليه من جوانب هامة؛ ويركز باب «آخر الأنباء» في هذا العدد على كوسوفو وإريتريا. أما العدد القادم، فسوف يتضمن باباً جديداً عن المواقع المفيدة على شبكة الإنترنت.

وتأمل أسرة المجلة أن تطور الطبعة العربية بحيث تعرض للمطبوعات الصادرة باللغة العربية، وتنشر أنباء المؤتمرات وغيرها من الأنباء التي تهم القارئ العربي بوجه خاص. ونحن بحاجة لعونكم في هذا الشأن! إذ نرجو أن توافونا بمعلومات عن أي مطبوعات أو أنباء جديدة تودون أن ترونها منشورة على صفحاتنا. ويمكنكم أن ترسلوا لنا تلك البيانات بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني (بالعربية أو بالإنكليزية)، أو يمكنكم أن تبلغونا بها هاتفياً (انظر تفاصيل الاتصال على هذه الصفحة).

ويتناول هذا العدد موضوعاً خاصاً هو مخيمات اللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، نستهله بمقال للدكتور ريتشارد بلاك. أما العدد الثالث (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨) فسوف يركز على القضايا الحضرية؛ كما سيركز العدد الرابع (إبريل/نيسان ١٩٩٩) على موضوع أمن اللاجئين.

ونحن نرحب بأية مقالات (على ألا تتجاوز ٣٠٠٠ كلمة)، أو تقارير، أو رسائل، أو مواد إخبارية - بالإنكليزية أو العربية أو الإسبانية - حول أية قضية تتصل بموضوع الهجرة القسرية، علماً بأن آخر موعد لتلقي المقالات للعدد الرابع هو الأول من نوفمبر/تشرين الأول ١٩٩٨.

مع أطيب تمنياتنا

ماريون كولدري وشارون فورد
محررتا نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري للتحرير

جون بنيت مدير «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» التابع للمجلس النرويجي للاجئين

تشارلز كليتون المدير التنفيذي لمنظمة ورلد فيجن المملكة المتحدة

خديجة المضماض أستاذة كلية الحقوق بجامعة الدار البيضاء

موريس هرسون منسق الطوارئ لمنطقة أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، منظمة أوكسفام بالمملكة المتحدة/أيرلندا

ريحانة كيرثيسينغا الموظفة المسؤولة عن البرامج في الفريق المعني بالشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى، بمنظمة كريستيان إيد

أيغل أولسن رئيس قسم أمريكا اللاتينية، المجلس النرويجي للاجئين، أوسلو

جيل بَتَر مستشارة التعليم الوطني بمجلس اللاجئين (لندن)

ليندال ساكس موظف إعلامي بالمكتب الفرعي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في بريطانيا العظمى وأيرلندا

دان سيمور موظف معني بحقوق الإنسان بمنظمة «صندوق إنقاذ الأطفال» (المملكة المتحدة)

ديفيد ترتون مدير برنامج دراسات اللاجئين، جامعة أوكسفورد

لورنس وايتهد زميل في قسم السياسة بكلية نفيلد، جامعة أوكسفورد

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدىً لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يُعنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنجليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أوكسفورد بالاشتراك مع «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدري وشارون فورد
مساعدة الاشتراكات
شارون ويستليك

نشرة الهجرة القسرية
Forced Migration Review
RSP, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الهاتف: +44 (0)1865 280700/270722
الفاكس: +44 (0)1865 270721
البريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً
Global IDP Survey
Chemin Moïse-Duboule 59
CH-1209 Geneva, Switzerland
الهاتف: +41 22 788 8085
الفاكس: +41 22 788 8086
البريد الإلكتروني: idpsurvey@nrc.ch

أسعار الاشتراك السنوي
للأفراد: US$٢٦/£١٥
للمؤسسات: US$٤٣/£٢٥
الاشتراك مجاني للأفراد والمؤسسات في البلدان المدرجة في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوصفها «بلداناً نامية»، وللطلاب والأفراد الذين لا يتقاضون راتباً، واللاجئين، والنازحين داخل أوطانهم، وتنظيماتهم. للاطلاع على رسوم الاشتراك المتعدد انظر صفحة ٤٣.

جميع المقالات والمعلومات الواردة في **نشرة الهجرة القسرية** تعبر عن آراء كتّابها، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو برنامج دراسات اللاجئين أو «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً». يمكن لمن يشاء استنساخ أي مادةٍ من المواد الواردة في **نشرة الهجرة القسرية**، ولكن يُرجى الإشارة إلى مصدرها. ولا يجوز استنساخ الصور الفوتوغرافية الواردة في النشرة إلا في سياق المقالات التي ترد فيها (مع الإشارة إلى مصدرها).

المواضيع الرئيسية في الأعداد القادمة:
ديسمبر | كانون الأول ١٩٩٨: القضايا الحضرية
إبريل | نيسان ١٩٩٩: الأمن
نحن نرحب بأي مقالات يرغب القراء في إرسالها للنشر، بالإنكليزية أو الإسبانية أو العربية، مما يتعلق بالموضوع الخاص بكل عدد، أو أي جانب من جوانب الهجرة القسرية.

يمكن الاطلاع على مقالات نشرة الهجرة القسرية من خلال موقع برنامج دراسات اللاجئين RSP في شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/
أو موقع «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» IDP Global Survey على العنوان التالي:
http://www.sol.no/nrc-no/idp.htm

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
د. أشرف عبد الفتاح
التصميم والإخراج الفني والطباعة:
FastBase Ltd., 2-4 Empire Way, Wembley, UK

صورة الغلاف: مخيم ماي لا للاجئين من طائفة كارين، تايلند
Chris Towers/Panos Pictures

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819

المحتويات

سكان المخيمات

توطين اللاجئين في المخيمات
بقلم ريتشارد بلاك ٤

أزمة كيبيهو: نحو نظام دولي أكثر فعالية لحماية النازحين داخل أوطانهم
بقلم: ستيفاني كلاين ـ آلبراندت ٨

من القرية إلى المخيم: الحياة في مخيمات اللاجئين في مرحلة التحول على الحدود بين بورما وتايلند
بقلم: إديث بولز ١١

مخيم أبو رخم بالسودان: تقرير شخصي
بقلم: طارق مصباح يوسف ١٥

اللاجئون الصحراويون: الحياة بعد مغادرة المخيمات
بقلم ناتالي دوكيك و آلان ثييري ١٨

عرض للمراجع الخاصة بالمخيمات
بقلم باربارا هاريل بوند ٢٢

أهمية الذاكرة: مشروع استعادة الذاكرة التاريخية في غواتيمالا
بقلم كارلوس مارتين بيريستين ٢٤

مشروعات إنشاء المحميات الطبيعية في الشرق الأوسط والقبائل الرعوية: شركاء أم أعداء؟
بقلم: دوون تشاتي ٢٧

المبادئ التوجيهية بشأن النازحين داخل أوطانهم: أداة جديدة للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية
بقلم روبرتا كوهين ٣١

أبواب ثابتة

آخر الأنباء ٣٤
مكتبة العدد ٣٦
مؤتمرات ٣٨
أبحاث ٤٠
أخبار «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» ٤٢

الإقامة الطويلة في مخيمات اللاجئين: خواطر
ليبان عبد الكريم أحمد الغلاف الخلفي

توطين اللاجئين في المخيمات

بقلم ريتشارد بلاك

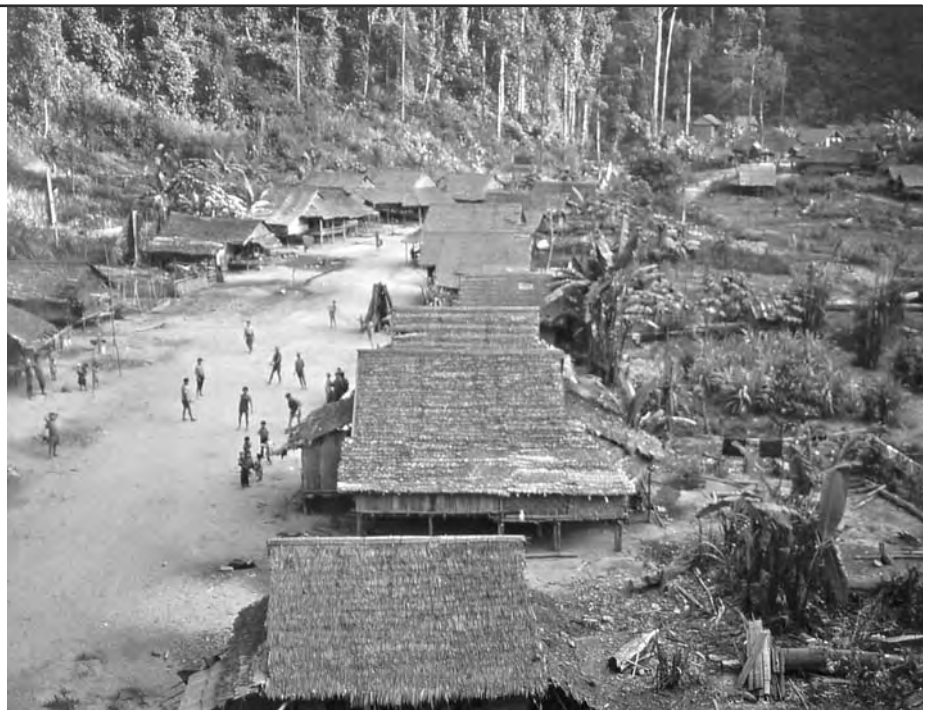

تصوير: Edith Bowles

مخيم بابايو بمقاطعة كانتشانبوري، ١٩٩٤

من فوائد المقالات التي يحتوي عليها هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية»، أنها تعيد إلى أذهاننا ما يردده أساتذة الجامعات والمعاهد وصناع السياسة منذ مدة طويلة، ألا وهو أن المخيمات حل سيء لمشكلة اللاجئين.

أثبتت الدراسات التي ظهرت في الآونة الأخيرة سلبية عواقب توطين اللاجئين في المخيمات لأسباب اجتماعية واقتصادية وبيئية وصحية، ليس على اللاجئين وحدهم، بل أيضاً على الشعوب والحكومات في الدول المضيفة في أغلب الأحيان. ولسنا نرمي من هذا المقال إلى اجترار الحجج الخاصة بتلك القضية، بل نريد الرجوع بها إلى الوراء لتبين سبب تفضيل الحكومات المضيفة ووكالات الإغاثة الدولية على السواء المخيمات على غيرها من الحلول. إن مثل هذا النكوص المؤقت يبدو خطوة أساسية لمن يريد دفع السياسة المتبعة باتجاه مختلف، وترجمة معلوماتنا عن سلبيات "التوطين في المخيمات" إلى خطوات عملية. وأول ما يطرأ على البال، هو مدلول كلمة "مخيم". إذ ينطوي على عناصر شتى، لعل بعضها يلعب دوراً أخطر من غيره في الآثار السلبية على اللاجئين. ولعل أوضح الأمثلة على المخيمات التي جاء ذكرها في هذا العدد مخيم اللاجئين الفارين من منطقة الصحراء الغربية في الجزائر. وهذا النموذج الذي نعنيه يتألف من مدن من الخيام تعتمد بصورة كاملة في حاجاتها و تموينها على المصادر الخارجية. وتستخدم إديث بولز بالمقابل، تعريفا أشمل في مقالها عن الحدود التايلندية البورمية، حيث تستعمل كلمة مخيم لوصف المستوطنات الصغيرة المفتوحة، التي تمكّن سكانها من اللاجئين من المحافظة على جو القرية. وتستعملها كذلك لوصف مخيمات أكبر وأكثر ازدحاماً، تعتمد على المساعدات بصورة رئيسية. ويبدو أن النوع الثاني، هو المعني بمسمى المخيم. وذلك لتفرقته عن المستوطنات أو حتى القرى من ناحية الحجم، والكثافة السكانية، والاعتماد على المصادر الخارجية، ومدى سيطرة السلطات الوطنية أو الدولية على المقيمين فيها.

وقد وردت كل الخصائص السابقة للمخيمات في تقارير مختلفة، كانت مثالب التوطين في المخيمات موضوعها الرئيسي. ومع ذلك، لا تمثل سمات المخيمات التقليدية المشكلة الوحيدة للتوطين في المخيمات. فيصف طارق مصباح يوسف (مقال ص ١٥–١٧) ما قد نسميه مستوطنة زراعية، إذا شئنا الدقة، بدلاً من مخيم. ولكننا سنواجه هنا أيضاً ببعض الاعتراضات النظرية والعملية الواضحة على هذا النوع من سياسات التوطين. وتستند تلك الاعتراضات إلى دراسة مسهبة قام بها كبرياب[1] لما يربو على مائة مستوطنة زراعية من هذا النوع في أرجاء إفريقيا، وهي دراسة تفوق قيمتها فيما توحي به من أفكار ذلك الكم المتزايد من الدراسات التي تطالعنا عن المخيمات. بل إن المستوطنات الزراعية التي يزعمون أنها تقلل الاتكالية وتدعم الاعتماد على النفس، قد تفرض على قاطنيها في ظروف معينة قيوداً على الحركة وقد تعاني من الازدحام (فيما يتعلق بإمكانات استغلال الأراضي الزراعية) مثلما هو الحال في المخيمات. كما أن المخيمات لا تستخدم فقط لحل مشكلات اللاجئين كما يتضح من مقال ستيفاني كلاين آلبراند (ص ٨ - ١١) عن المواطنين البوروندييين النازحين داخل وطنهم.

لقد جرى العرف عند تناول سلبيات التوطين في المخيمات أن نحدد أكثر عناصر حياة المخيمات إثارة للمشكلات، والتحديد هنا أمر هام. وترى بولز أن تواكل سكان المخيمات هو المشكلة الرئيسية، بينما يرى يوسف أن السبب، ولو بصورة جزئية، هو ارتباط المخيمات الاستيطانية بالازدحام، كما أنه يعتبر سحب المعونات الدولية سبباً لا يقل أهمية عن الازدحام. ويرى العلماء المختصون بشؤون البيئة بدورهم، أن الكثافة السكانية عامل جوهري أيضاً[2]، وإن كانت دراساتي الشخصية قد أبرزت دور القضايا الاجتماعية والتنظيمية في هذا الشأن، ولا سيما مدى انفصال اللاجئين عن السكان المحليين[3]. وإذا كان تحديد الأسباب هاماً عند تمحيص عواقب التوطين في المخيمات، فإن له دوراً لا يقل أهمية في شرح تلك الأسباب. إذ يختلف

تأثير جوانب "التوطين في المخيمات" حسب الزمان والمكان، على القرارات المتعلقة بسياسة التوطين. فصناع السياسة نادراً ما يلجأون إلى العبارات العامة لتبرير لجوئهم لهذا الضرب من التوطين، بل هم يذكرون في العادة أسباباً محددة لتبرير لجوئهم إليه بصورة استثنائية في ظروف معينة. والإحاطة بهذه الأسباب المحددة قبل محاولة التأثير على السياسة الخاصة بها في أي مكان أو قبل وضع المخيمات في قفص الاتهام. وقد نتساءل في هذا الموضع عن السبب الذي يدفع الحكومات والوكالات الدولية إلى تفضيل خيار التوطين في المخيمات في كثير من الحالات. لقد وردت إشارة تفيد في الإجابة على هذا التساؤل في الحوار الذي نشرته دورية "ذا لانست" الطبية، وهي إشارات ولدتها ملاحظات فاندام حول سلبيات التوطين في المخيمات على صحة الإنسان في زائير في سنة ١٩٩٤[٤]. إذ كتب فاندربورغت و فيليبس[٥]، مثلاً، من منظور منظمة "أطباء بلا حدود" الخيرية بما يفيد تأييدهما لوجود «علاقة شائعة بين التواجد في المخيمات وتدهور صحة اللاجئين». بيد أنهما يعودان إلى توضيح «مزايا المخيمات العملية فيما يختص بتسهيل وصول الخدمات، وتحديد المسؤولية، والتعرف على هوية المقيمين، وتنظيم الدخول في المكان، وحساب فعالية تكاليف عمليات الإغاثة، ورصد وضع اللاجئين وما يتلقونه من مساعدات». كما يزعمان أن إقامة اللاجئين خارج المخيمات قد يحرمهم من تلقي المعونة. ويحذران في نفس الوقت من تخيل سهولة استيعاب اللاجئين المقيمين خارج المخيمات في المجتمع المضيف لتنافيه مع الواقع. ويؤيد دواليه[٦] بدوره في تقريره الذي حرره بتكليف من قسم البرامج و الدعم الفني التابع للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، القسم المسؤول عن تخطيط الإيواء والتوطين، خطأ توطين اللاجئين في المخيمات. ولكنه يشير في نفس الوقت إلى أن تدفق أعداد هائلة من اللاجئين في إفريقيا وغيرها، قد يتجاوز إمكانات الأهالي والبنية الأساسية، فتسود الفوضى في البيئة ويختل النظام الاقتصادي والاجتماعي». لذلك فقد تضطر السلطات المحلية، من وجهة نظره، «في بعض الأحيان إلى البحث عن أماكن معزولة لإيواء اللاجئين».

تعكس المقالتان السابقتان مع اقتضابهما جزءاً كبيراً من وجهة نظر الوكالات التقليدية بشأن مشكلة المخيمات. كما أن تفاصيل ما جاء فيهما من آراء جديرة بالبحث لأسباب ليس أقلها أن كلتيهما ترفضان، على الأقل من حيث المبدأ، توطين اللاجئين في المخيمات. وأول نقطة نود إثارتها، هي مزايا توطين اللاجئين في المخيمات من حيث كفاءة ووضوح عمليات توصيل المعونة. غير أن التجربة المستفادة من المخيمات التي أقاموها لإيواء اللاجئين الروانديين في زائير من سنة ١٩٩٤ حتى سنة ١٩٩٦، لم تكن مشجعة من ناحية تمكن الوكالات الدولية من تحديد هوية الأشخاص أو التأكد من توزيع المعونة بصورة مسؤولة، حيث اتضح أن الوكالات الدولية لم يكن باستطاعتها التوغل في بعض المخيمات أبعد من منافذ توزيع الغذاء. فضلاً عن أن بعض المخيمات، كما جاء على لسان الوكالات، أصبحت مناطق تتيح للمسؤولين عن مذابح رواندا فرصة الاستمرار في ترويع سكان المخيمات، وتحويل المساعدات إلى جنود الجيش و المنظمات شبه العسكرية، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى المخيمات بسبب وعورة الأرض في زائير. وتذكر تقارير كثيرة للوكالات الدولية، عدم تمكن المركبات من الخروج من الطرق الرئيسية خشية دخولها في الأرض الموحلة وعجزها عن التحرك. وقد يبدو أنه لا علاقة لهذه المشكلة بوجود اللاجئين في المخيمات أو غيرها، بيد أن عزلهم عن السكان المحليين في أرض فقيرة وعرة يصعب الوصول إليها يزيد من تهميشهم. وعلى أية حال، فمن المؤكد أنه لم يتم توطين اللاجئين فى مخيمات بتنزانيا أو زائير لضمان سهولة الوصول إليهم.

... لم يتم توطين اللاجئين في مخيمات بتنزانيا أو زائير لضمان سهولة الوصول إليهم

والنقطة الثانية التي نثيرها، هي السلبيات المتصورة للسماح للاجئين بالاستقرار خارج المخيمات. ويبدو التخوف من عدم حصولهم على المعونة الدولية في غير موضعه، لأن اللاجئين لو كانت لهم حرية اختيار المكان الذي يستقرون فيه، فلابد وأن تكون من بين البقاع التي سيختارونها مناطق مجاورة لمنافذ صرف المعونات. والمشكلة الأكثر خطورة، هي علاقة اللاجئين بسكان الدولة المضيفة. فتصور سهولة اندماجهم مع السكان، ضرب من ضروب الخيال، على حد قول فان در بورجت و فيليبس. كما أن الربط بين مفهومي "الاستقرار خارج المخيمات" و"الذوبان في المجتمع المضيف" من ضمن أسباب النظر بعين الريبة إلى الحلول التي تستبعد المخيمات. فمجرد عدم إيواء اللاجئين في مخيمات، على سبيل المثال، لا يعنى ضرورة اندماجهم مع السكان المحليين بالمعنى الحرفي للكلمة. إذ حدث في غينيا ـ نقلاً عن فان دام ـ أنهم قاموا بضم المعونة الخاصة باللاجئين إلى تلك الخاصة بالسكان المحليين كلما تيسر ذلك أو سمحت به فعالية التكاليف. وكان من ضمنها الخدمات الصحية، والاشتراك في استخدام المرافق التعليمية (ظلت الفصول مع ذلك منفصلة لأسباب من أهمها أن لغة التعليم كانت الفرنسية للغينيين والإنكليزية للاجئين). وبالرغم من ذلك احتفظت كل من المجموعتين بهويتهما الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المميزة الواضحة. كما ثبت خطأ الجمع بين الاستيطان خارج المخيمات، والتوطين "غير الرسمي" المنفلت أو الذي تصعب السيطرة عليه. إن تشتيت المخيمات في طول البلاد وعرضها، كما هو الحال في غينيا، وساحل العاج، والسنغال، وأوغندا، والسودان، وملاوي ليس ظاهرة عفوية إلا في النادر، بل هو ناشئ على أقل تقدير نتيجة لمفاوضات بين اللاجئين والزعماء المحليين. وتشترك الحكومات والوكالات الدولية في هذه المفاوضات في معظم الأحيان، حيث تسعى الوكالات بخاصة لتوفير التسهيلات والدعم اللازم حتى تحول دون طرد اللاجئين.

والنقطة الأخيرة من الأهمية بمكان، لأنها تحدد الجهة التي ينبغي أن تُعرض عليها الآراء المعارضة لإيواء اللاجئين في المخيمات. لقد نال الوكالات الدولية إلى حد ما، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بالأخص، النصيب الأكبر من النقد حول تأسيس المخيمات. وهناك رأيان حول الموضوع. فالرأي الأول يتهم هذه الجهات بتفضيل السياسة التي تساعدها على تنفيذ صلاحياتها الخاصة بمساعدة اللاجئين. والرأي الثاني، هو أنها ترمي إلى إحكام قبضتها على سكان المخيمات وتضخيم مسؤولياتها أمام الجهات المانحة. وتقول باربره هاريل بوند في هذا الصدد: "إن السياسة المتبعة إزاء اللاجئين في بلاد الجنوب تخضع إلى حد كبير لمتطلبات الجهات التي تمنح المساعدات والمنظمات الإنسانية". غير أن بوسع الجهات المانحة والوكالات أن تفند النقد الموجه إليها، بلفت الأنظار إلى أن تحديد مكان التوطين ليس من ضمن مهامها، وهو كلام صحيح من الناحية الفنية. إذ قد يستقر اللاجئون من تلقاء أنفسهم خارج المخيمات، أو قد يستقرون في أماكن تختارها الحكومات وتصرح لهم بالإقامة فيها. ولا تملك المفوضية العليا أو أية جهة أخرى مماثلة حق تحديد مكان التوطين من الناحية الرسمية في كلتا الحالتين. كما أن ظهور المخيمات في حالات النزوح الداخلي، يظهر أن مسألة توطين اللاجئين ليست مجرد مشكلة خلقتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

غير أن إلقاء التبعة في هذا الأمر على سلطات الحكومات المضيفة وسيلة يمكن بها للوكالات

الدولية التهرب من القضية السياسية التي تناقش مدى وجاهة سياسة التوطين في المخيمات، وهو ما عمدت إليه بالفعل تلك الوكالات، وبذلك تستطيع أن تتفرغ للمسائل الفنية مثل تصميم المخيمات، والبنية الأساسية، والنواحي التنظيمية. ومثل هذا الموقف هو بالطبع تشويه للواقع. إذ يدرك العديدون من موظفي المفوضية العليا والوكالات، سواء من يعملون في مقار تلك الجهات أو على الطبيعة، الجانب شبه السياسي من دورهم عند قيامهم بتشجيع الحكومات على تبني سياسات معينة. وقد قام بعضهم بالفعل باستخدام ذلك الدور في معارضة التوطين في المخيمات. ومع ذلك، يتضح مما سبق، أنه قد يكون من المستحسن عرض الآراء العامة التي تعارض إيواء اللاجئين في المخيمات على الحكومات بدلاً من المنظمات الدولية، لأنها هي الجهة المسؤولة عن سياسة التوطين في نهاية المطاف. ويتطلب ذلك بدوره الإلمام بالأسباب الرئيسية التي تجعل الحكومات المضيفة تفضل اللاجئين إلى أراضيها في المقام الأول. كما لا يعقل أن نتوقع من الحكومات السماح باستخدام أراضيها كقواعد عسكرية للجماعات المسلحة من حلفاء اللاجئين تستخدمها للإغارة على البلدان المجاورة، وإن كانت الاعتبارات السابقة تستند بوضوح إلى طبيعة العلاقة بين الدولة المضيفة وجيرانها. والواقع أن إعادة توطين اللاجئين (سواءً في مخيمات أو غيرها) قد تغدو كذلك في كلتا هاتين الحالتين هامةً من أجل توفير الحماية لهم. وإذا نظرنا لقضية سياسة التوطين في هذا السياق، فإن الأولوية هنا لا تكون لاختيار الأصلح للاجئين، بل لتوفير الأمن لهم وللسكان الذين يحلون في ضيافتهم على السواء. وحتى نتجنب تغليب الحرص على توفير الأمن للاجئين (بتوطينهم في المخيمات) على العناية برفاهيتهم (بتوطينهم خارج المخيمات)، فإن على معارضي توطين اللاجئين في المخيمات إثبات أنها لا توفر بالضرورة الأمن ولا تقلل من فرص احتكاك اللاجئين بالأهالي. والمهم هنا أننا نستطيع أن نقيم الحجة على التوطين في المخيمات بناء على ما سبق، حتى وإن لم تكن حجة مطلقة أو قابلة للتطبيق على مستوى العالم. وليس من المستبعد على الإطلاق ظهور ظروف تتطلب اللجوء إلى إجراءات فعالة للسيطرة على بعض جماعات اللاجئين المعينة بسبب تهديدها للأمن. أما في الأحوال العادية، فإن محاولة السيطرة على اللاجئين – خاصة فرض القيود على أنشطتهم داخل المخيمات بلا ضرورة تزيد من التهديد الذي يمثلونه على الأمن بدلا من العكس. فقد وصف من تعاملوا مع اللاجئين القادمين من الصومال، مثلاً، الصوماليين بوجه عام بالافتقار إلى روح التعاون والنزوع إلى الفوضى حيث كانت سلامة القائمين على عمليات الإغاثة غير مضمونة في كثير من الأحيان. ثم اتضح من كلام وولدرون وهاسي[8] أن عدم التعاون المذكور كان مرده في الغالب الطريقة التي أجبر بها الصوماليون على

... قد يكون من الأفضل عرض الآراء التي تعارض إيواء اللاجئين في المخيمات على الحكومات بدلاً من المنظمات الدولية، لأنها هي الجهة المسؤولة عن سياسة التوطين في نهاية المطاف

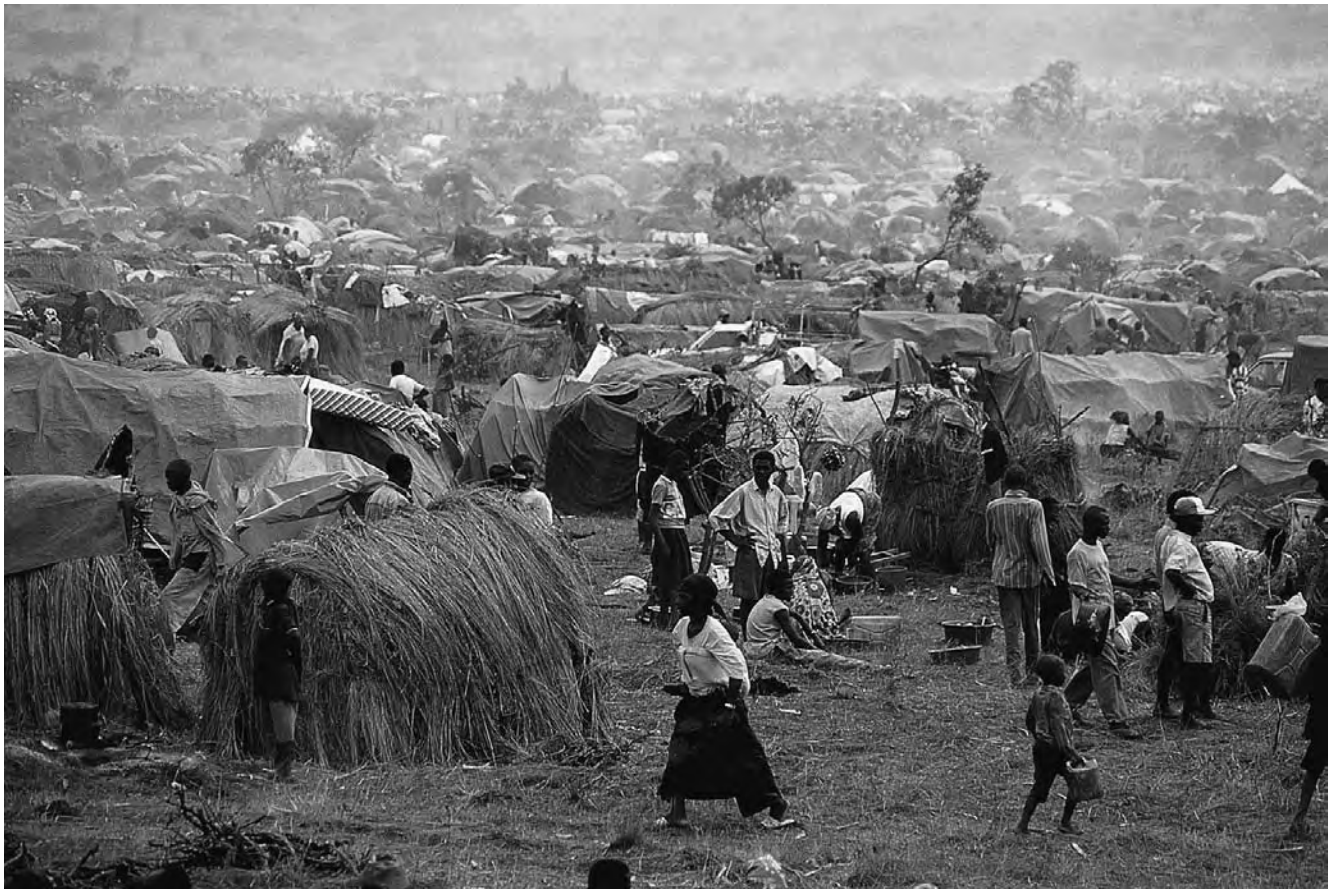

تصوير: Howard J Davies

مخيم اللاجئين الروانديين في بيناكو بتنزانيا، ١٩٩٤

الإقامة في المخيمات.

وبيت القصيد هنا، أن للحكومات حقاً مشروعاً يجيز لها السعي للتحكم في جموع اللاجئين، ولكن توجد أيضاً أدلة قوية تثبت أن التوطين في المخيمات ليس بالأسلوب الفعال بالذات للسيطرة عليهم. وربما كان الأفضل، هو قيام السلطات المحلية (التقليدية) بممارسة مثل هذه السيطرة بدلاً من المنظمات الدولية التي تفتقر إلى الخبرة المباشرة بالتعامل مع الأوضاع في المنطقة، ولا سيما إذا كانت إمكانات الدولة المضيفة محدودة بدورها. ومن الأمثلة العملية على ما سبق، ما حدث عند إرساء قواعد لحصول اللاجئين على حاجاتهم من البيئة كحطب الوقود. إذ تبين وجود فرق مذهل بين كثرة نزوع اللاجئين لعدم الالتزام بالقواعد التي تضعها الوكالات لافتقادها إلى الشرعية من وجهة نظرهم، والتزامهم بالقواعد النابعة من العادات والتقاليد المحلية أو أوامر شيوخ العشائر المحلية[8]. ولكن علينا في الوقت نفسه عدم المبالغة في تقدير قدرات الجهات المحلية على تنظيم وضبط السلوك في حالات النزوح القسري، وإن كنا نعترف بأنها تملك قدرة تنظيمية معينة تستوجب الدعم، لأنها أفضل من إخضاع المخيمات لنظام عسكري.

وفي النهاية أود أن أوضح أنني لا أعني بضرورة التوجه بالاعتراضات على التوطين في المخيمات إلى الحكومات إعفاء المنظمات الدولية من مسؤولياتها أو التهوين من شأن دورها، لأن الوكالات المشرفة على تنفيذ البرامج والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه في دفع الحكومات على تبني الاستراتيجيات التي تضمن سلامة اللاجئين، سوف تستمر في تحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن عدد من قضايا التوطين بغض النظر عن مكانه، سواء أكان داخل المخيمات أم خارجها. إن بعض المشكلات الخاصة بالمخيمات التي تبرزها البحوث قابلة للإصلاح في حالة اتباع تخطيط أفضل. فتخطيط المواقع يمكن أن يحد من الكثافة السكانية، وهو إذ يوفر بنية أساسية فعالة مثل منافذ المياه، والعيادات الطبية، ووسائل التخلص من النفايات، يساهم إلى حد بعيد في توفير إمكانات استمرار الحياة في ظل الكثافات السكانية العالية. فقد أثبت بحث تارا راو[9] الذي ظهر مؤخراً، كيف يقلل حسن تخطيط المستوطنات من الجوانب التي تؤثر سلباً على وضع المرأة، أو يقضي على تلك الجوانب تماماً.

والأهم من كل ذلك ـ بغض النظر عن نوع التوطين ـ هو أن بوسع الحكومات والوكالات الدولية أن تضع سياسات تشرك اللاجئين والأهالي في تصميم وتنفيذ المشروعات. لقد أصبح هذا المنهج القائم على المشاركة، شأنه شأن الإجماع المتزايد على رفض التوطين في المخيمات، جزءاً من قاموس الوكالات الدولية يطرد استخدامه في كل يوم. ولعل المهمة الأولى للنشاط البحثي في كلتا الحالتين لم تعد مجرد التماس الأدلة على صحة سياسة بعينها، بل باتت بالأحرى المساعدة في تنفيذها.

الدكتور ريتشارد بلاك مدرس جغرافيا بشرية بكلية الدراسات الإفريقية والآسيوية، ومدير مساعد في مركز ساسكس لبحوث الهجرة، وكلاهما يتبع جامعة ساسكس.

1 Kibreab G 'Local settlements in Africa: a misconceived option?', *Journal of Refugee Studies*, 2(4), pp 468-490, 1990.

2 Jacobsen K 'Refugees' environmental impact: the effect of patterns of settlement', *Journal of Refugee Studies*, 10(1), pp 19-36, 1997.

3 Black R and Sessay M 'Forced migration, land-use change and political economy in the forest region of Guinea', *African Affairs*, 96(385), pp 587-605, 1997.

4 Van Damme W 'Do refugees belong in camps? Experiences from Goma and Guinea', *The Lancet*, 346, pp 360-362, 1995.

5 Van der Borght S and Philips M 'Do refugees belong in camps?', *The Lancet*, 346, pp 907-908, 1995.

6 Dualeh M 'Do refugees belong in camps?', *The Lancet*, 346, pp 1369-1370, 1995.

7 Waldron S and Hasci N Somali *Refugees in the Horn of Africa State of the Art Literature Review*, Studies on emergencies and disaster relief, Report no 3, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala, Sweden, 1995.

8 Examples can be found in Kenya, Tanzania, Zambia, Guinea and Côte d'Ivoire. A review is provided by Richard Black, forthcoming, *Refugees, Environment and Development*, Longman, Harlow, UK.

9 Rao T 'An unsettling settlement: the physical planning of refugee settlements: a gender perspective', MA thesis, 1997, School of Development Studies, University of East Anglia, Norwich, UK.

ماجستير جديد في دراسات الهجرة

تعلن جامعة ساسكس عن دورة جديدة في دراسات الهجرة للراغبين في الحصول على درجة الماجستير. وذلك بمركز ساسكس لبحوث الهجرة، ابتداءً من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨. وهي شهادة متعددة التخصصات تستهدف الطلبة الذين يريدون القيام ببحوث خاصة، توطئة للحصول على درجة الدكتوراه في دراسات الهجرة، بالإضافة إلى العاملين على أساس تطوعي أو مهني مع المهاجرين واللاجئين والجماعات العرقية. وتشمل الدورة نظريات بحوث الهجرة ومناهج بحوثها والجوانب القانونية والسياسية للهجرة، فضلاً عن دورات أخرى تتعلق بالهجرة في مناطق معينة، وشؤون اللاجئين، والتنمية.

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بالبروفسور راسل كينغ على العنوان التالي:
Professor Russel King, University of Sussex, Falmer, Brighton BNI 9QN, UK
البريد الإلكتروني: **R.King@sussex.ac.uk**

الدورة الصيفية لبرنامج دراسات شؤون اللاجئين ١٢- ٣٠ يوليو/تموز ١٩٩٩

تهدف هذه الدورة التي تستغرق ثلاثة أسابيع إلى تزويد الطالب بقاعدة عريضة من المعلومات لفهم قضايا الهجرة القسرية والمساعدات الإنسانية. ويستطيع من يحضرون هذه الدورات تحليل ومناقشة واستعراض دور المساعدات في إطارها العملي. والدورة معدة من أجل ذوي الخبرة من المديرين، والإداريين، والعاملين الميدانيين في مجالات الإغاثة و/أو وضع السياسات في مجال الأنشطة الإنسانية. وتشمل الدورة محاضرات ومناقشات جماعية ودراسة لحالات مختلفة وتمرينات عملية ونماذج للمحاكاة فضلاً عن الدراسة الفردية.

رسوم الاشتراك: حوالي ١٧٥٠ جنيهاً إسترلينياً

آخر موعد للتسجيل وسداد الرسوم:
٣٠ إبريل/نيسان ١٩٩٩

يُرجى الاتصال بالوحدة التعليمية في مركز دراسات اللاجئين على العنوان الآتي:
Education Unit, RSP, QEH,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
الفاكس: ٢٧٠٧٢١ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني: rsp@qeh.ox.ac.uk

أزمة كيبيهو: نحو نظام دولي أكثر فعالية لحماية النازحين داخل أوطانهم

بقلم: ستيفاني ت. كلاين-آلبراندت

تصوير: Adrian Arbib/Still Pictures

مأوى في مخيم كيبيهو

قتل المئات من المواطنين النازحين في رواندا في إبريل/نيسان ١٩٩٥، معظمهم من النساء والأطفال، أثناء عملية عسكرية استهدفت غلق مخيماتهم.

تثير هذه المأساة التي حدثت في مخيم كيبيهو في جنوب غرب رواندا عدة قضايا بشأن النزوح الداخلي، خاصة حماية جماعات النازحين داخل المخيمات، ووقايتهم من الإعادة القسرية، وكذلك البحث عن العناصر الإجرامية والمتهمين بجرائم حرب، وتنسيق الجهود الدولية للوفاء باحتياجات الجماعات النازحة في مجالي الأمن والاحتياجات الإنسانية.

أ . نشوء أزمة كيبيهو:

بعد المذابح الدموية التي شهدتها رواندا في إبريل/نيسان ١٩٩٤، أدى قرار مجلس الأمن بتخفيض قوات حفظ السلام إلى ٢٧٠ فرداً إلى جعل الجبهة الوطنية الرواندية القوة الوحيدة القادرة على وضع حد للمذابح التي قضت خلال ثلاثة أشهر على ما يتراوح بين ٥٠٠ ألف ومليون شخص، وأدت المذابح الجماعية والخوف من انتقام الجبهة الوطنية الرواندية إلى عمليات نزوح داخلية على نطاق واسع.

وبحلول ٤ يوليو/تموز ١٩٩٤ كانت العملية العسكرية الفرنسية المسماة "تركواز" قد أنشأت في الركن الجنوبي الغربي للبلاد "منطقة آمنة لتقديم المعونات الإنسانية" على ما يقرب من خمس مساحتها. وعندما أعلنت الجبهة الوطنية الرواندية إقامة حكومة جديدة في ١٩ يوليو/تموز كان ما يتراوح بين ١.٢ و١.٥ مليون من أبناء رواندا النازحين قد هربوا إلى تلك المنطقة أمام تقدم الجيش الوطني الرواندي خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز. وعند اقتراب موعد انسحاب القوات الفرنسية، نجحت الجهود التعاونية بين الجهات السياسية والعسكرية والمنظمات الإنسانية الدولية في إقناع الكثير من المواطنين النازحين في جنوب غرب البلاد على البقاء في رواندا بدلاً من مواصلة الهجرة إلى الخارج، وعندما انتهت "عملية تركواز" في ٢١ أغسطس/آب كان هناك ما يقرب من ٣٩٠ ألف مواطن نازح موزعين على ٣٣ مخيماً[١].

الأحداث التي أدت إلى المذبحة

لقد كانت الحكومة الرواندية الجديدة تشك في أن مخيمات النازحين توفر ملاذاً آمناً لأفراد شاركوا في عمليات الإبادة الجماعية، وأنها تستخدم لتكوين ميليشيا مناهضة للحكومة. وحيث إن السلطات الممنوحة من الأمم المتحدة "لعملية تركواز" وكذا أهداف الحكومة الفرنسية لم تكن تشمل إلقاء القبض على جنود أو سحب أسلحتهم، فقد استطاعت عناصر إجرامية أن تدعم أوضاعها في المخيمات. وعلاوة على ذلك فقد كانت جماعات اللاجئين في البلدان المجاورة لرواندا تضم أولئك المسؤولين عن عمليات الإبادة الجماعية إلى جانب أبرياء واقعين تحت سيطرتهم. وكانت تسلح نفسها وتشن غارات عبر الحدود على الرغم من قرار الأمم المتحدة بحظر التسلح. ونظراً لأن الحكومة لم تستطع وقف هذا الخطر المتنامي فقد اعتبرت أن جماعات النازحين بمثابة تهديد لسلامة أراضيها.

ردود أفعال المؤسسات

كُلفت البعثة الميدانية التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية الميدانية برواندا بتنسيق أنشطة الوكالات المختلفة لصالح الأفراد النازحين، وكان محور ذلك العمل التنسيقي مركز العمليات المتكاملة الذي يضم ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الرئيسية المانحة للمعونات والحكومة الرواندية. وبنهاية ١٩٩٤، بدأ مركز العمليات المتكاملة "عملية العودة" لتسهيل عملية العودة الطوعية. وقدر عدد العائدين إلى قراهم الأصلية خلال الأسابيع الستة الأولى بما يقرب من ٤٠ ألف شخص، إلا أن العدد انخفض بشدة بنهاية فبراير/شباط ١٩٩٥. ثم عاد عدد سكان المخيمات إلى الارتفاع بسبب ما شاع عن إلقاء القبض على العائدين، وازدحام السجون بهم، والاستيلاء على مساكنهم، فضلا عن فقدان الثقة في الإجراءات القضائية المحلية. ففي مخيم كيبيهو ارتفع عدد السكان من ٧٠ ألفاً إلى ١١٥ ألفاً في أسبوعين[٢]. وبنهاية شهر مارس/آذار كان ٢٢٠ ألف نازحاً لايزالون يقيمون بالمخيمات.

وقد قام الخلاف بين المجتمع الدولي والحكومة الرواندية في شروط عودة السكان النازحين إلى ديارهم. ففي حين كانت الوكالات الدولية تعتقد أنهم لا يجب أن يعودوا قبل تحقيق

درجة معينة من الأمن بالبلاد، رأت الحكومة الرواندية أنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا بعد ارفضاض تجمعات النازحين. وقد وضع مركز العمليات المتكاملة سياسة توفق بين اهتمام الحكومة بالأمن الوطني وبين حرص المجتمع الدولي على أن تكون "العودة اختيارية في ظل الأمان والكرامة" (راجع الفقرة ج.١ أدناه من أجل التعرف على مدلول استخدام هذه العبارة). وعلى الرغم من تجنب استخدام القوة إلا أن "مبدأ العودة الطوعية" لم يحترم، فقد أغلقت المخيمات بوقف توزيع الغذاء ومواد الإغاثة على سكانها ونقلهم إلى وحدات سكنية جماعية.

مذبحة كيبيهو

ولكن حتى قبل تنفيذ هذه السياسة، تحرك الجيش الوطني الرواندي في ١٨ إبريل/نيسان لإغلاق مخيم كيبيهو. فأحاط بالمخيم وقطع عنه إمدادات الماء والغذاء. وخلال ثلاثة أيام أدى تركز ٨٠ ألف شخص فوق تل واحد مع تدهور الأوضاع الإنسانية إلى حالة من الذعر فضلاً عن وقوع بعض الإصابات عندما رد الجنود على إلقاء الحجارة بإطلاق المدافع الرشاشة. وفي اليوم الرابع، حاولت مجموعة كبيرة من النازحين كسر الحصار، ففتح عليهم الجيش الوطني الرواندي النار، وقتل بضع مئات منهم، مما أدى إلى تدافع السكان للهرب، وهلك الكثيرون تحت أرجل الحشود الهاربة المذعورة، وقد قدرت الحكومة عدد القتلى بـ ٣٣٨ شخصاً، ولو أن الأمم المتحدة قدرتهم بألفين. وكانت قوات الأمم المتحدة موجودة أثناء المذبحة، إلا أنه طلب منها عدم التدخل مع أنه من مهامها "أن تساهم في ضمان أمن وحماية هؤلاء النازحين..." (قرار مجلس الأمن رقم ٩١٨ الصادر في ١٧ مايو/أيار ١٩٩٤).

وخلال الأسابيع الثلاثة التالية أخليت كل مخيمات الجماعات النازحة الواقعة في جنوب غرب رواندا، وعاد الآلاف من المهجرين إلى قراهم الأصلية، ولكن آلافاً عديدة انتقلت إلى زائير. ورفض الكثير من النازحين أن يسجلوا أسماءهم لدى السلطات المحلية، كما رفض الكثيرون العودة إلى قراهم الأصلية، واختفوا في المناطق الريفية. كذلك تسلل بعضهم إلى مخيمات اللاجئين البوروندیين في رواندا.

لجنة التحقيق الدولية

وفي محاولة منها للحفاظ على سمعتها، شكلت الحكومة الرواندية لجنة تحقيق دولية مستقلة. وأصدرت اللجنة المذكورة تقريرها عن الحادثة في ١٧ مايو/أيار ١٩٩٥، وجاء في التقرير أن الحكومة كان بإمكانها اتخاذ خطوات لمنع المذبحة. كذلك ألقى التقرير باللوم على الجيش الوطني الرواندي لافتقاره لوسائل الاتصال وقلة خبرته وعدم كفاية تدريبه على ما يعتبر أساساً عملية بوليسية عادية.

ب. تحليل الأزمة

لقد كان من الممكن تجنب مأساة كيبيهو، فقد كانت هناك إشارات تنبئ بوقوعها، وأولها اختلاف الأولويات ووجهات النظر بين الحكومة الرواندية والوكالات الدولية بشأن جماعات النازحين. ولم يقدر مركز العمليات المتكاملة بواعث القلق الملحة لدى الحكومة الرواندية، وبذلك زاد من شكوكها في نوايا المجتمع الدولي. كذلك لم يبد مركز العمليات المتكاملة المرونة الكافية ولم يقدم الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات التي تشجع النازحين على العودة الطوعية، أو وضع سياسة لإغلاق المخيمات في إطار زمني يتجاوب مع مخاوف الحكومة بشأن الأمن. كما لم تتفق رؤية مركز العمليات المتكاملة مع حقائق الوضع. فإلى جانب أن وكالات الأمم المتحدة لم تكن ممثلة على المستوى المناسب في المركز، كان تمثيل الحكومة الرواندية غير منتظم، ولم يكن يشمل وزارات أساسية مثل الداخلية والدفاع.

وكان من مهام قوات الأمم المتحدة رصد الوضع داخل المخيمات، ومع ذلك لم تحرص القوة على التواجد بصورة كافية داخل المخيمات قبل الأزمة وخلالها، حيث اكتفت بوضع فصيلة لا يقل عدد جنودها عن المائة (من قوة قوامها ٥٥٢٩ جندياً) خلال تلك الأحداث. وكان بإمكان قوة الأمم المتحدة والمراقبين الميدانيين لحقوق الإنسان أن يؤدوا دوراً إشرافياً أكثر فعالية. وكان من الواجب أن تتضمن "عملية العودة" تواجداً أكثر كثافة للأمم المتحدة في المخيمات بما في ذلك وجود مراقبين ميدانيين لحقوق الإنسان.

لقد جسد الخلاف بين المجتمع الدولي والحكومة الرواندية بشأن الجماعات النازحة غياب الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لوضع منهج متماسك لمعالجة الوضع في أعقاب عمليات الإبادة الجماعية في رواندا وفي منطقة البحيرات الكبرى الأوسع نطاقاً. وقد أعلنت الحكومة الرواندية تعهدها باحترام حقوق الإنسان والامتناع عن أعمال القتل أخذاً بالثأر، ولكنها لم تكن تملك الموارد لإعادة إنشاء البنية الأساسية المنهارة، خاصةً النظام القضائي. وفي نفس الوقت قدمت الجهات المانحة للمساعدات موارد كبيرة للمساعدة الإنسانية لمخيمات اللاجئين بالبلدان المجاورة التي ضمت قوات النظام السابق دون أدنى محاولة لدعم الجهود الرامية لاستبعاد أولئك الذين لم يكونوا يستحقون صفة اللاجئين.

وأدى عجز مركز العمليات المتكاملة عن التوفيق بين الاعتبارات الإنسانية وتلك ذات الطبيعة السياسية والاستراتيجية، وكذلك عجزه عن تقدير هشاشة أوجه الاتفاق بين جميع الأطراف، إلى حدوث مأساة كيبيهو. وتشير تجربة رواندا إلى أن حل مشاكل النزوح الداخلي

أبرزت مأساة كيبيهو ضرورة تمكين الوكالات والحكومات من الرجوع إلى مجموعة من المبادىء التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

لا يمكن أن يتم بمعزل عن التحركات الإقليمية ولا أن تسمح للمساعدات الإنسانية أن تكون بديلاً للحلول العسكرية، أو السياسية، أو الدبلوماسية.

ج. الدروس المستفادة لحماية النازحين في المستقبل

١. القضايا القانونية

لقد أبرزت مأساة كيبيهو ضرورة وجود مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي يمكن للوكالات والحكومات الرجوع إليها. ولو كانت هناك مجموعة من المبادئ التوجيهية الدولية الدنيا تطبق على حالات النزوح الداخلي، لأمكن توجيه الضغط إلى الحكومة لدفعها إلى اتباع سياسات أكثر ملاءمةً للتعامل مع قضية النازحين. وكان على مركز العمليات المتكاملة أن يضع مبادئ توجيهية خاصة به، ولذلك كان من السهل على الآخرين تجاوزها لأنها من صنعه هو.

إن المبادئ التوجيهية بشأن السكان النازحين داخل أوطانهم التي قدمها ممثل الأمين العام المعني بشؤون هؤلاء السكان النازحين إلى الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان والتي اعتمدتها اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات بتاريخ ٢٦ مارس/آذار ١٩٩٨ ستسهل من نشاط المنظمات التي تعمل لخدمة الأفراد النازحين، كما ستضع الأساس لتطوير استجابات أكثر فاعلية للنزوح الداخلي المترتب على أوضاع إنسانية طارئة ومعقدة. وكان من الممكن أن يفيد الجزء الخامس من المبادئ

التوجيهية المذكورة والمتعلق بعودة النازحين وإعادة توطينهم وإعادة اندماجهم في المجتمع في رواندا، خاصةً بسبب عدم الوضوح وغياب الإجماع بشأن قضايا الأفراد النازحين. كذلك كانت هذه المبادئ ستساعد على استثمار الموارد والطاقات بشكل أفضل في المرحلة الأولى من الخطة لتحقيق العودة الطوعية. وعلاوة على ذلك كانت هذه المبادئ ستساعد على حدوث اتفاق دولي بعد مذبحة كيبيهو لأنها كانت ستعطي لجنة التحقيق الدولية المستقلة مقياساً موضوعياً معترفاً به لتقييم النتائج التي توصلت إليها.

تبين حالة رواندا أن المبادئ التوجيهية المذكورة مفيدة عندما تكون هناك قاعدة قانونية عامة قائمة، ولكنه لم يُستخلص بعد حق محدد يمكن الاستناد إليه لتنفيذ القاعدة القانونية في حالة الأفراد النازحين. لقد تمت استعارة تعبير "العودة الطوعية" من قانون اللاجئين. وحيث إنه لا توجد قاعدة قانونية دولية معترف بها تحمي الأفراد أو الجماعات صراحةً من التعرض للترحيل القسري من منطقة لأخرى داخل حدود وطنهم، فإن القاعدة القانونية يجب أن تستخلص من الحق في حرية الإقامة أو الحركة. ولكن الحكومة الرواندية لم تر أنها ملزمة بالاعتراف بحق مواطنيها في ألا يتعرضوا لإعادة توطينهم قسراً وفقاً لهذا الاستنتاج.

لقد استندت الحكومة الرواندية مراراً إلى حقوقها السيادية في التصدي للتهديد الأمني المتمثل في المخيمات. وحيث إن المجتمع الدولي لم يكن لديه أساس محدد للمطالبة بتطبيق مبدأ "العودة الطوعية في أمن وكرامة" للجماعات النازحة (المبدأ ٢٨ من المبادئ التوجيهية)، فلم يكن أمامه إلا أن يتفاوض مع الحكومة ويمارس الضغط عليها لحل المشكلة بوسائل تتفق مع الرغبة في التوصل إلى حل سلمي لمشكلة النازحين. وفي النهاية أدت المأساة الإنسانية إلى التعجيل بمذبحة كيبيهو. ولم تنجح محاولات وكالات الأمم المتحدة والمندوب الخاص للأمين العام لاستخدام المساعي الحميدة للتغلب على قرار منع دخول وكالات الإعاثة الإنسانية للمخيم أثناء حصار الجيش له لحل مشكلة توصيل إمدادات الماء والغذاء الحادة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة. وفي هذا المجال، فإن القسم الرابع من المبادئ التوجيهية والمتعلق بالمساعدة الإنسانية يمكن أن يكون أساساً لتنسيق جهود الوساطة من جانب الأمم المتحدة مع الحكومات، خاصةً في حالة الأزمات التي يترتب عليها نزوح السكان من ديارهم.

٢. القضايا المؤسسية

يتوقف تنفيذ المبادئ التوجيهية على وجود ترتيبات مؤسسية وتوافر الإرادة السياسية في البلد المعين. وتثبت حالة رواندا أنه عندما لا يكون لدى السلطات الإرادة القوية لحماية النازحين فإنه لا يمكن ضمان حماية المهجرين إلا باللجوء إلى ترتيبات مؤسسية قوية واستخدام الضغط السياسي والخبرة في التعامل.

وعلى ذلك فإحدى وسائل تحسين ظروف الحماية المؤسسية الدولية للأفراد النازحين هي تنسيق ودعم جهود المؤسسات التي تهتم حالياً بشؤونهم. ومن جديد يؤكد برنامج الإصلاحات المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ على أن دور منسق المساعدات الطارئة هو ضمان مواجهة مشاكل حماية ومساعدة الأفراد النازحين. وقد أوصت اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات بأنه على منسق المساعدات الطارئة أن يعبئ الموارد، ويتعرف على الثغرات القائمة، ويحدد المسؤوليات المطلوبة، بما في ذلك إدارة المخيمات، وينشئ أنظمة تجميع المعلومات، ويدعم العمل الميداني. إن منسق المساعدات الطارئة والفريق العامل التابع له الذي شكل مؤخراً ليكون المنبر الرئيسي للتنسيق بين الوكالات بشأن الجماعات النازحة يجب أن يلعبا دوراً تعبوياً بالنسبة للنازحين عن طريق تقسيم العمل بين الوكالات، ووضع استراتيجيات متفق عليها عند اللزوم، وضمان ألا تكون المساعدة الإنسانية البديل عن العمل السياسي. واشتراك المفوض السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام لشؤون الجماعات النازحة في اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات والفريق العامل التابع لها ينبغي أن يساعد على مراعاة إدراج مفهوم الحماية في القرارات المتعلقة بالنازحين. وطبقاً لظروف الحالة، يمكن أن تتولى إحدى الوكالات المسؤولية الأولى لضمان توفير المساعدة والحماية للنازحين عن طريق التوعية بمشاكلهم وحشد التأييد لهم. وقد تبين أن إيكال تلك المسؤولية القيادية لإحدى الوكالات أعطى نتائج أفضل في تلبية احتياجات النازحين من الحالات التي لم تختص فيها إحدى الوكالات بتلك المسؤولية[٣].

ويعتبر الاتفاق بين الوكالات أيضاً شكلاً من التنسيق جديراً بالترحيب. فعلى سبيل المثال عقد اتفاق بين المفوض السامي لشؤون اللاجئين وعملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ حدد مسؤولية كل من الوكالتين بشأن حماية أمن وسلامة أشخاص اللاجئين العائدين والنازحين، وتنظم التدخل المشترك في حالات محددة.

ودعت لجنة حقوق الإنسان، في دوراتها الثانية والخمسين والثالثة والخمسين والرابعة والخمسين، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى وضع مشروعات تعاون فني لتعزيز حقوق الإنسان للأفراد النازحين، لأنها قد تساعد على تحسين أوضاع النزوح الداخلي وتشجع العودة الطوعية عن طريق زيادة احترام الإجراءات القانونية، والتقريب بين القوانين المحلية ومعايير حقوق الإنسان الدولية، وتقديم

تصوير: Mark Cuthbert- Brown

١٨ إبريل/نيسان ١٩٩٥، اليوم الذي أغلق فيه الجيش الوطني الرواندي مخيم كيبيهو. ويبدو رؤساء العائلات وهم يتعرفون على ضحايا هجوم سابق.

الدعم لمؤسسات حقوق الإنسان المحلية المستقلة، وتدعيم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ويؤدي المراقبون الميدانيون لحقوق الإنسان دوراً هاماً في تدعيم الثقة، الأمر الذي لا غنى عنه لتحقيق العودة الطوعية للنازحين، ويمنعون الاعتداء على حقوق الإنسان. ولذلك يجب أن ينتشر عدد كاف منهم في المناطق التي يتركز بها النازحون. وعليهم أن يقدموا المعلومات اللازمة عنهم وتحليل الاتجاهات الخاصة بهم إلى جهات شتى، من بينها الحكومات المضيفة والممثل الخاص للأمين العام لشؤون النازحين. ويمكن أن تتضمن الاتفاقيات المنظمة لعمليات حقوق الإنسان في المستقبل أحكاماً تسمح بحرية وصول المختصين بحقوق الإنسان إلى النازحين، وأن تشير إلى المبادئ التوجيهية المذكورة.

وطبقاً "لبرنامج الإصلاح" المقدم من الأمين العام والذي يشير إلى أن حقوق الإنسان أصبحت قضية تتخلل جميع أنشطة المنظمة الدولية، ويضع على عاتق المنظمة، كمهمة رئيسية لها، أن تدرج حقوق الإنسان ضمن كافة أنشطتها، فإنه على جميع العاملين بالأمم المتحدة أن يحصلوا على تدريب جيد على القواعد القانونية لحقوق الإنسان وشؤون النازحين. وهذا سيسمح لهم بإثارة قضايا حماية النازحين، وأن يربطوا بين تقديم المعونة ومشاكل الحماية بصورة أفضل. وهذا التدريب سييسر للأمم المتحدة وضع مناهج عامة لمواجهة أي عدوان خطير على حقوق الإنسان وعلى القانون الإنساني من شأنه أن يؤدى إلى نزوح داخلي.

مارست ستيفاني كلاين ـ آلبراندت العمل الميداني في البوسنة والهرسك، ورواندا، وألبانيا، وهي تعمل حالياً بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. والآراء الواردة بهذا المقال تعبر عن آرائها الشخصية.

وللاطلاع على تحليل كامل لأزمة كيبيهو، راجع:
Kleine-Ahlbrandt S *The Protection Gap in the International Protection of Internally Displaced Persons: the case of Rwanda*, Geneva, Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales, 1996, 172pp.

1 Adelman H and Suhrke A, *Early Warning and Conflict Management*, Study II of the DANIDA Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda, The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience, March 1996, p 94.

2 In-Country Report, United Nations Rwanda Emergency Office, 9 February 1995.

3 See Cohen R and Deng F *The Forsaken People: Case Studies of the Internally Displaced* and *Masses in Flight*, pp 172-174: see pp 37 of this FMR for details.

من القرية إلى المخيم: الحياة في مخيمات اللاجئين في مرحلة التحول على الحدود بين بورما وتايلند

بقلم: إديث بولز

كان الشكل التقليدي لمخيمات اللاجئين من الكارين، والمون، والكاريني، الممتدة على طول الحدود مع بورما هو المخيم الصغير المفتوح الذي استطاع اللاجئون أن يحافظوا فيه على جو القرية، ويديروه بأنفسهم هو والكثير من جوانب برامج المساعدة. ولكن الكثير من هذا بسبيله إلى التغيير.

منذ عام ١٩٩٥ يواجه ١١٠ آلاف من اللاجئين من أبناء الأقليات العرقية البورمية مزيداً من التهديدات الأمنية والقيود من جانب حكومة تايلند الملكية. وقد ازداد حالياً عدد اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات كبيرة مكتظة، كما اشتد اعتمادهم في معاشهم على المعونة عن ذي قبل. ففي أوائل عام ١٩٩٤ كان ٧٢ ألف لاجئ يعيشون في ٣٠ مخيماً يضم أكبرها ٨٠٠٠ نسمة، وفي منتصف عام ١٩٩٨ أصبح ١١٠ آلاف لاجئ يعيشون في ١٩ مخيماً يضم أكبرها أكثر من ٣٠ ألف نسمة.

الخلفية

كانت بورما[1] ساحة لواحدة من أطول الحروب الأهلية في العالم، فعلى مدار الخمسين عاماً الماضية حملت جماعات معارضة ذات برامج سياسية مختلفة السلاح ضد الحكومة المركزية في رانغون. ومنذ عام ١٩٦٢ توالى على حكم البلاد عدد من الحكومات العسكرية بما فيها الجماعة العسكرية الحاكمة اليوم تحت اسم "مجلس الدولة للسلام والتنمية". وكان أول ضحايا الحرب الأهلية الطويلة الأمد في بورما هم الأقليات العرقية مثل الكارين والمون والكاريني الذين يعيشون في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أنه منذ عام ١٩٨٩ أبرمت أغلب جماعات المعارضة المسلحة اتفاقيات وقف إطلاق النار مع الحكومة البورمية، إلا أنه لازالت تجري معارك على طول الحدود بين بورما وتايلند.

ولحكومة بورما سجل من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم. ويهرب مواطنوها إلى مخيمات اللاجئين في تايلند خوفاً من السخرة، والتهجير الإجباري، والحملات العسكرية. وعندما يحل موسم الجفاف (أكتوبر/تشرين الأول إلى مايو/أيار) تشن القوات البورمية هجوماً على قوات المعارضة، وكثيراً ما يسفر هذا عن نزوح عدد كبير من اللاجئين إلى تايلند. وتقترن تلك الحملات العسكرية باعتداءات واسعة النطاق على المدنيين، من بينها الإعدام بدون محاكمة، والتعذيب، والاغتصاب، إلى جانب السلب والنهب وتخريب الممتلكات. كذلك قام الجيش البورمي بعمليات تهجير إجبارية لقرى بأكملها بهدف القضاء على تأييد الفلاحين لجماعات المقاومة، أو لإخلاء المنطقة لمشروعات البنية الأساسية. وعلاوة على ذلك ففي الموسم الجاف يُسخر القرويون بشكل منتظم في العمل بلا أجر

في إنشاء الطرق والسكك الحديدية وقنوات الري وغيرها من مشروعات البنية الأساسية.

المخيمات

أقيم أول مخيم للكارين في عام ١٩٨٤ قريباً من مدينة ماي سوت في مقاطعة تاك التايلندية. وبحلول عام ١٩٨٦ كان هناك ١٢ مخيماً للاجئين الكارين تضم ١٨ ألف لاجئ في مقاطعتي تاك وماي هونغ سون. وأنشئ أول مخيم للكاريني في مقاطعة ماي هونغ سون في عام ١٩٨٩. ووصل اللاجئون المون إلى تايلند في عام ١٩٩٠ بعد أن اجتاح الجيش البورمي قواعد المعارضة من الكارين والمون في منطقة ممر الباغودات الثلاث.

ويمتد خط الحدود بين البلدين لأكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر، وتوجد آلاف النقاط التي يمكن العبور منها. وكثيراً ما كانت تقام مخيمات جديدة بالقرب من النقاط التي يعبر منها عدد كبير من اللاجئين، وغالباً ما كان يحدث ذلك في أعقاب الهجمات العسكرية. وقامت العائلات والمجموعات الصغيرة من اللاجئين التي فرت فرادى إلى تايلند بالتوجه إلى المخيمات القائمة. وتوجد بعض المخيمات قرب الطرق الرئيسية أو القرى التايلندية، إلا أن الكثير منها مقام في مناطق نائية، ذلك أن خط الحدود يمر بمناطق جبلية أو كثيفة الغابات في بعض الأماكن.

واحتفظت المخيمات، خاصة الصغيرة منها، بالطابع القروي، حيث خططها اللاجئون بأشكال متنوعة. ففي البعض تنتظم المنازل في صفوف متقابلة يفصل بينها طريق رئيسي يمتد عبر محور المخيم، وفي البعض الآخر أقيمت البيوت في مجموعات حول شبكة من الممرات. وتنقسم المخيمات الكبيرة إلى أحياء، ولكن لا توجد حواجز فاصلة بينها. وتوجد المباني العامة كالمدارس أو المستشفيات في وسط المخيم، ولكن في حالة المخيمات الكبيرة حيث توجد أكثر من مدرسة، تقام المدارس في وسط كل حي بحيث لا يحتاج التلاميذ إلى السير أكثر من عشر دقائق إلى المدرسة. ونادراً ما يحتاج اللاجئون إلى الوقوف في طوابير للحصول على الماء حيث تتوفر الآبار أو صهاريج الماء على مسافات متقاربة. وأغلب المخيمات تقام بالقرب من جداول للمياه تستخدم للاستحمام وغسيل الملابس. وتكفي المساحة في بعض المخيمات لزراعة بعض الخضر أو تربية بعض الحيوانات قرب المنازل، ولكن هذا يختلف حسب طبيعة التربة ومدى التشدد في تطبيق أمر الحكومة التايلندية بمنع اللاجئين من زراعة المحاصيل.

لقد سمح حجم المخيمات وأماكنها وانفتاحها للاجئين بالحصول على ما يحتاجونه من مواد للبناء وأخشاب الوقود وبعض الغذاء من الغابات المجاورة. فحوائط المنازل وأرضياتها تصنع من الخيزران المشقوق، وأسقفها من فروع وأوراق الأشجار. (تقضي تعليمات الحكومة التايلندية بعدم إقامة مبان دائمة.) ويجمع اللاجئون بعض الخضر القابلة للأكل من الغابات مثل بادرات القصب والفول البري وأوراق الأشجار لاستكمال وجباتهم الغذائية. كما أن بوسعهم كسب بعض النقود ببيع الخضر من الغابة أو الأوراق النباتية المستخدمة في صنع الأسقف أو الفحم النباتي.

وعلى الرغم من أن تعليمات الحكومة التايلندية لا تسمح للاجئين رسمياً بالقيام بنشاط اقتصادي، إلا أن بعض اللاجئين استطاعوا أحياناً العثور على العمل في المزارع التايلندية المجاورة أو مزارع الغابات كعمال يومية. كذلك يقوم البعض بأنشطة اقتصادية مثل النسيج أو طهي الطعام وبيعه أو يفتحون حوانيت صغيرة. وأغلب المخيمات بها على الأقل بعض الحوانيت الصغيرة بجانب الطريق الرئيسي أو مبعثرة بين المنازل، وتوجد بالمخيمات الكبيرة أسواق كبرى.

> لقد كان بقاء إدارة المخيمات في أيدي اللاجئين أنفسهم... جزءاً مكملاً لاستقلالهم بشؤونهم واكتفائهم ذاتياً.

إدارة المخيمات

كلما عبرت مجموعة جديدة من اللاجئين الحدود، فإنها تؤسس لجاناً تتخذ مكاتب لها في أقرب مدينة تايلندية لطلب وتنظيم وصول المساعدات. وتدار المخيمات بمعرفة لجان تضم قائداً للمخيم وقادة للأقسام يتم اختيارهم من بين سكان المخيم. وقد يشترك في اللجان كذلك ناظر المدرسة وممثلو تنظيمات النساء أو الشباب. وهذه اللجان مسؤولة عن كل الأعمال الإدارية بالمخيمات بما في ذلك تسجيل أسماء اللاجئين في المخيمات الجديدة وتسجيل المواليد والوفيات والواردين الجدد في المخيمات القائمة، والقيام بأعمال الصيانة والصرف الصحي، وحل الخلافات، ونقل الحالات الطارئة إلى المستشفيات، وأمن المخيمات. كما أنها المسؤولة في النهاية عن ضمان العدالة والشفافية في توزيع المساعدات، خاصة الغذاء. ولقد كان بقاء إدارة المخيمات في أيدي اللاجئين أنفسهم دون تدخل أو وصاية من الحكومة التايلندية أو وكالات الإغاثة جزءاً مكملاً لاستقلالهم بشؤونهم واكتفائهم ذاتياً.

المساعدات

كان التفويض الأصلي الذي حصلت عليه المنظمات غير الحكومية من الحكومة التايلندية لا يسمح لها إلا بتقديم الطعام والدواء والملابس وغيرها من الاحتياجات الضرورية للاجئين. وفي آخر عام ١٩٩٦ سُمح لها بتقديم الخدمات التعليمية. وقد أصرت الحكومة التايلندية دائماً على أن تتم أنشطة المنظمات غير الحكومية بهدوء وألا يسمح بإقامة أي أجانب داخل المخيمات بصفة دائمة. كذلك حرصت المنظمات غير الحكومية العاملة على طول الحدود من جانبها على تنفيذ برامج لا تحتاج إلا للقليل من التدخل وأن تشجع الاكتفاء الذاتي للاجئين والتقليل من حاجتهم إلى المساعدة. وتُرسل المساعدات إلى المخيمات عن طريق لجان

تصوير: Edith Bowles

مخيم كاريني في مقاطعة ماي هونغ سون

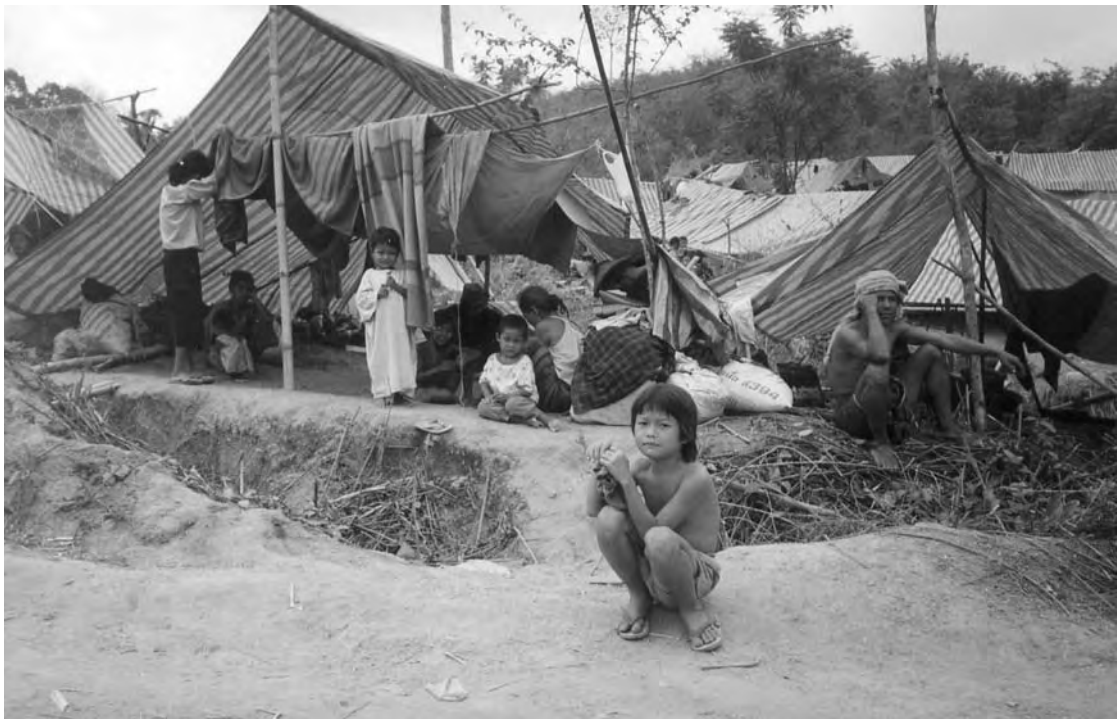

تصوير: Steven Curtain, SJ

«موقع مؤقت» في مقاطعة كانتشَنَابوري

اللاجئين التي تقوم، في تنسيق مع لجان المخيمات، بالإشراف على توزيع المؤن. وبالنظر إلى قدرة اللاجئين على توفير الكثير من الاحتياجات عن طريق موارد الغابات أو الحدائق المنزلية أو بعض الأنشطة المربحة، فقد اقتصرت المعونة في أول الأمر على الأرز والملح ومعجون السمك والناموسيات والبطاطين، مع تدبير مراتب للنوم وأواني الطهي للوافدين الجدد حسب الحاجة. كذلك تم توفير الفول الأصفر عند وجود عدد كبير من الوافدين الجدد أو ظهور الحاجة إلى تدعيم الغذاء كما في الحالات التي تكون فيها تربة أحد المخيمات أو ظروف المناخ لا تسمح بزراعة الحدائق المنزلية. ويعتمد نظام توصيل المساعدات على الثقة بين وكالات الإغاثة واللاجئين فلا توجد نظم للإحصاء الخارجي مثل عد الرؤوس أو وسم الأفراد بعلامات ملونة عند تسجيلهم أو توزيع الطعام عليهم.

والشيء اللافت للنظر أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لم تؤدّ أي دور في المساعدة، وحتى وقت قريب، لم تكن حتى تشارك في الحماية، فقد اعتبرت الحكومة التايلندية دائماً أن المقيمين بالمخيمات على الحدود التايلندية ـ البورمية ليسوا "لاجئين" وإنما هم "نازحون" وأنها تمنحهم "مأوى مؤقتاً". وحيث إن الحكومة التايلندية ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين فإن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لا تستطيع الاعتراف رسميا باللاجئين إلا إذا طلبت منها الحكومة التايلندية ذلك، الشيء الذي ترفضه هذه الأخيرة بإصرار.

المزايا

كان نظام المخيمات الصغيرة المفتوحة والمنتشرة على مئات الكيلومترات، والكثير منها في مناطق قليلة السكان، يحقق العديد من المزايا لجميع الأطراف خاصة للاجئين. فقد أمكنهم استخدام المياه وموارد الغابات دون التأثير على السكان المحليين. كما استمروا في ممارسة أنشطتهم التقليدية في الحصول على منتجات الغابات والزراعة والبناء دون أن يعتمدوا كلياً على مساعدات المنظمات غير الحكومية. كذلك ساعد صغر حجم المخيمات ونظام الإدارة ـ حيث يتم اختيار أعضاء اللجان برمتهم من بين جماعة اللاجئين ـ على احتفاظ كل جماعة بتقاليدها الثقافية وكيانها الاجتماعي على الرغم من ظروف التهجير.

وبصفة عامة، وفرت المخيمات وضعاً سمح للعائلات بقدر من الاكتفاء الذاتي. وحصل أغلب الأطفال على التعليم الابتدائي. ولم يحدث إلا القليل من المشاكل الاجتماعية والصراعات. وكانت حالات سوء التغذية نادرة الوقوع. وعاشت كل جماعة حسب تقاليدها الخاصة. وكانت الحالة الصحية جيدة بصفة عامة، والروح المعنوية مرتفعة، والعائلات تزرع الزهور حول مساكنها المعتنى بها جيداً. كما كانت الاحتفالات تنظم في المدارس والكنائس ودور العبادة بشكل جيد ويحضرها الكثيرون.

كذلك وجدت الحكومة التايلندية في السنوات الأولى وضع المخيمات الصغيرة التي لا تلفت الأنظار مناسباً لها. ففي كثير من المناطق كان الناس على جانبي الحدود ينتمون إلى نفس الجماعة العرقية، وعلى ذلك فقد كان اللاجئون لا يلفتون الأنظار بل ويحظون ببعض العطف من السكان المحليين. وأهم من ذلك أن اللاجئين ومعهم جماعات المعارضة التي تنتمي للأقليات العرقية على الحدود كوّنوا نوعاً من الحاجز العازل بين جيشي تايلند وبورما. أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فقد ساعد تنظيم اللاجئين وتمتعهم بقدر من الاكتفاء الذاتي على رفع الكفاءة المالية لبرنامج المساعدة. فحتى عام ١٩٩٤ كان برنامج المساعدة الغذائية على طول الحدود بكاملها يديره فردان أجنبيان لا أكثر.

تدعيم المخيمات، والقيود، و"المواقع المؤقتة"

ولكن منذ ١٩٩٥ حدثت نقلة من المخيمات الصغيرة المفتوحة التي يتمتع اللاجئون فيها بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي، إلى المخيمات الكبيرة المغلقة الأكثر اعتماداً على المساعدات، وحدث هذا بصفة خاصة في مخيمات الكارين. ويرجع ذلك جزئياً إلى التدهور الكبير في أوضاع الأمن الذي حدث في تلك المخيمات.

فحتى عام ١٩٩٥ كانت مخيمات اللاجئين تتمتع بحماية واقعية بفضل وجود قواعد لجيوش المعارضة التي تنتمي للأقليات العرقية على طول الجانب البورمي من الحدود. ولكن فيما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧، سقطت كل الأراضي التي تحتلها قوات المعارضة في أيدي قوات الجيش البورمي. وأصبحت مخيمات اللاجئين عرضة للهجوم. وأهم من ذلك، فقد قام جيش الكايين البوذي الديمقراطي، وهو جماعة منشقة على الاتحاد الوطني للكارين، الذي كان في السابق واحداً من أكبر جماعات المعارضة في بورما، بعشرات الهجمات على مخيمات اللاجئين بدعم من الجيش البورمي، بهدف تحطيم الاتحاد الوطني للكارين ودفع اللاجئين إلى العودة إلى بورما. وتعرض العشرات من اللاجئين والقرويين التايلنديين للقتل والخطف، وأحرقت خمسة مخيمات بالكامل، ونُهبت ممتلكات تقدر قيمتها بملايين الباتات من الأوراق النقدية والمنقولات

من اللاجئين والقرويين التايلنديين. وبظهور جيش الكايين البوذي الديمقراطي أصبحت مشكلة الأمن والحماية أهم قضية تواجه اللاجئين الكارين.

وقد ردت الحكومة التايلندية على هجمات جيش الكايين البوذي الديمقراطي بعدة إجراءات. فبحجة أن الدفاع عن عدد صغير من المخيمات الكبيرة أسهل من الدفاع عن عدد كبير من المخيمات الصغيرة وضعت الحكومة سياسة لتدعيم المخيمات ونفذتها جزئياً. ففي ١٩٩٥ تم دمج سبعة مخيمات للكارين في مخيمين، ثم في عام ١٩٩٨ دمج المخيمان مرة أخرى في مخيم ماي لا الذي يضم ٣٠٨٠٠ لاجئ. وفي عام ١٩٩٧، تم تجميع تسعة مخيمات في ثلاثة مخيمات تضم ما بين ٨٠٠٠ و١٠٠٠٠ لاجئ. وفي أوائل عام ١٩٩٨، أدمجت سبعة مخيمات صغيرة للكارين في ثلاثة مخيمات تضم ما بين ٤٠٠٠ و٧٠٠٠ لاجئ. وهكذا، ففي حين كان هناك في عام ١٩٩٣ حوالي ٥٥ ألف لاجئ يقيمون في ١٩ مخيماً، أصبح ٩٠ ألف لاجئ يقيمون في عام ١٩٩٨ في ١٢ مخيماً، يضم سبعة منها أكثر من ٦٠٠٠ لاجئ. ويحتمل أن يتم تجميع كل اللاجئين الكارين في نهاية المطاف في عدد صغير من المخيمات الكبيرة على الرغم من المقاومة الشديدة التي أبداها اللاجئون في بعض المناطق لذلك التجميع. وعلاوة على ذلك فقد نشرت الحكومة التايلندية قوات من الميليشيا داخل المخيمات. وفي عام ١٩٩٧ أقيمت أسوار حول ستة من أكبر مخيمات الكارين من بينها مخيم ماي لا. وفُرضت قيود شديدة على خروج ودخول الأفراد. ومن المنتظر أيضاً أن تسمح الحكومة التايلندية للمفوضية العليا للاجئين بإقامة عدد من المكاتب الدائمة على الحدود.

وعلى الرغم من أن القيود الجديدة قد تساعد على حماية اللاجئين إلا أنها خفضت كثيراً من مستوى معيشتهم واكتفائهم الذاتي، إذ لم يعودوا قادرين على الخروج إلى الغابات لجمع الطعام أو للعمل لكسب قوتهم، وكذلك فالإقامة في مخيمات مزدحمة لا يسمح لهم بزراعة الخضر ولا تربية حيوانات، وبذلك أصبحوا أكثر اعتماداً على مساعدات المنظمات غير الحكومية. وحيث منع اللاجئون من قطع الخيزران أو جمع الحطب للوقود اضطرت المنظمات غير الحكومية إلى توفير مواد البناء والوقود للطبخ وكذلك تدعيم الغذاء بمواد مثل الفول الأصفر وزيت الطعام تضاف إلى الحصص التموينية المعتادة. وعمليات النقل إلى المخيمات نفسها تؤدي إلى شعور اللاجئين بفقدان الأمان حيث يفقدون حدائقهم وفرصة التزود من الغابة في حين يبذلون جهدا أكبر في الانتقال وإعادة بناء المنازل.

و يبدو أن قيوداً جديدة فرضت بهدف خفض مستوى المعيشة في المخيمات و/أو محاولة التقليل من عدد اللاجئين الجدد. وعلى سبيل المثال فقد اعتبر كل من مخيمي ثام هين (٨٠٠٠ لاجئ) وبان دون يانغ (١٥٠٠ لاجئ) - وكلاهما أنشئ في عام ١٩٩٧ في مقاطعة كانتشنابوري – "مأوى مؤقتاً". وبعد مرور أكثر من عام على تأسيس المخيم، مازال اللاجئون ممنوعين من إقامة مساكن. وكل ما سمح به هو مصاطب من الخيزران فوقها سقف من البلاستيك لا يعطي حماية كافية لا في موسم المطر ولا الجفاف. وتصطف طوابير طويلة للحصول على الماء، والمساحة ضيقة، والظروف بشكل عام أسوأ بكثير من بقية المخيمات على الحدود، والمخيمان مقفلان تماماً، ولا يسمح للاجئين بمغادرة المخيمين، والدخول مقيد جداً، أما الأسواق التي كانت منتعشة في السابق فقد تدهورت تماماً، ولا يباع فيها إلا الضروريات الرخيصة، أما " الكماليات" فلا.

والقيود الجديدة التي تفرض باسم حماية اللاجئين أو إنشاء مخيمات "مؤقتة" تعطي الحكومة التايلندية مزيداً من الإشراف المباشر على اللاجئين. ويخشى البعض أن يكون الهدف منها هو تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم في نهاية الأمر. فقد كان الحل الواضح للمشكلة التي أثارتها هجمات جيش الكايين البوذي الديمقراطي هو نقل المخيمات إلى داخل تايلند بعيداً عن الحدود، ولكن الحكومة التايلندية لم تقبل هذا الحل لأنها كانت تخشى أن يؤدي إلى شعور اللاجئين بالاستقرار في تايلند مما يجعل أية محاولة لإعادتهم في المستقبل أصعب عملياً وسياسياً. وأخيراً فإن عمليات الدمج تقلل من عدد اللاجئين في المخيمات، فمع كل عملية انتقال ينتشر عدد من اللاجئين في مناطق الغابات أو في مدن تايلند أو حتى يعودون إلى بورما، والنتيجة أن العبء الرسمي قد انخفض في حين ازداد عدد اللاجئين المحرومين من الحماية أو المساعدات.

و نظرا لازدياد التعاون الاقتصادي بين حكومتي تايلند وبورما، فقد تحولت تدريجياً جماعات المعارضة واللاجئين البورميين من حاجز مرغوب فيه إلى مصدر للحرج لا يمكن السكوت عليه لكلا البلدين. وحدث مرة أثناء هجوم الموسم الجاف عام ١٩٩٧ أن صد جيش تايلند عدة مئات من الرجال والصبيان الكارين، ودفعهم للعودة إلى إحدى مناطق القتال. ومنذ ذلك التاريخ رُفض السماح لبعض الجماعات بعبور الحدود أو الدخول إلى المخيمات، فاضطروا إلى البقاء في الغابات أو في مخيمات خاصة. وقد أوضحت حكومة تايلند صراحة أنها تفضل إعادة اللاجئين إلى بلادهم في أقرب وقت، مما يثير المخاوف من احتمال إعادة اللاجئين قسراً إلى بلادهم قبل ظهور أية حلول لأزمات بورما المستمرة.

لقد انخفض العبء الرسمي في حين ازداد عدد اللاجئين المحرومين من المساعدة والحماية.

النتيجة

إلى جانب زيادة الحاجة إلى موارد جديدة وإعاقة المزيد من طالبي اللجوء، كان للتغيرات الخطيرة، خاصة في مخيمات الكارين، نتائج اجتماعية أخرى أقل وضوحاً. لقد استطاعت لجان اللاجئين والمخيمات في الماضي إدارة المخيمات بكفاءة والمحافظة على مستويات منخفضة للصراع الاجتماعي بسبب صغر حجم المخيمات والتمكن من حل الخلافات داخل حدود الجماعة. ولكن مع كبر حجم المخيمات، تفاقم حجم المشكلات الاجتماعية. وفي حين أن زيادة التعيينات قد تحل مشاكل الأمن الغذائي، إلا أن هناك هبوطاً واضحاً في الروح المعنوية. وتحتدم التوترات بمجرد رواج إشاعات عن قرب النقل إلى مخيم آخر. ويتوقف السكان عن العناية بالحدائق أو زراعة المحاصيل أو إجراء إصلاحات بالمساكن عندما يعلمون أنهم سوف يضطرون إلى الرحيل. كما ينقطع الأطفال عن الدراسة، مما يؤدي إلى مزيد من تسرب الأطفال من التعليم أو ارتفاع معدلات الرسوب. ويتدهور بسرعة الاستقلال الذاتي في الإدارة والاكتفاء الذاتي، وسرعان ما يختفي جو القرية الذي كان سائداً من قبل.

تعمل إديث بولز حالياً مستشارةً لدي باثفايندر إنترناشنال في بوسطن بالولايات المتحدة. وقد عملت فيما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦ موظفة بمشروع بورما لإدارة اللاجئين التابعة للجزويت، وكانت مسؤولياتها تشمل المساعدة الغذائية والتعليم وبرامج الإعلام/الدعوة في مخيمات اللاجئين الواقعة على طول الحدود بين تايلند وبورما.

١ لقد غيرت الحكومة العسكرية اسم بورما إلى «ميانمار» في عام ١٩٨٩، وحيث إن اسم "ميانمار" مرتبط بالحكومة العسكرية فلا تقبله أو تستخدمه منظمات التنمية أو حقوق الإنسان ولا الجماعات البورمية المعارضة للنظام.

مخيم أبو رخم بالسودان: تقرير شخصي

بقلم: طارق مصباح يوسف

تصوير: Jon Bennett

يستعرض هذا المقال سياسة المخيم كما تعبر عنها سياسة التوطين الريفي التي تميز عمل المفوضية العليا للاجئين وشركائها في التنفيذ في سعيهم لإيجاد حل دائم لمشكلات اللاجئين الإريتريين/الإثيوبيين في شرق السودان.

لطالما اعترف المجتمع الدولي، علناً على الأقل، بما يبديه السودان من كرم الضيافة لمن فروا من ديارهم للنجاة بحياتهم وأبدى تقديره إزاء ذلك الكرم. وكانت أول مجموعة من اللاجئين قد جاءت في عام ١٩٦٣ من الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً)؛ وتبعهم الإريتريون في عام ١٩٦٧، والأوغنديون في عام ١٩٧٢، والإثيوبيون في عام ١٩٧٤، والتشاديون في عام ١٩٨٢. وآخر جماعة كبيرة من اللاجئين كانت من العسكريين الإثيوبيين الذين هربوا إلى منطقة اللافا بشرق السودان بعد هزيمة قوات الدرق ي أمام قوات الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في أسمرة في عام ١٩٩١. ويهتم هذا المقال أساساً بالخبرة المستفادة من حالة هؤلاء اللاجئين الإثيوبيين الذين نقلوا من مركز الاستقبال على الحدود في الدمازين إلى مخيم تندبة بوسط السودان.

ومنذ الستينيات، كان مكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان هو المسؤول عن رسم وتنفيذ سياسة الحكومة تجاه اللاجئين. ونظراً لأن أغلب اللاجئين الإريتريين/الإثيوبيين هم من مناطق ريفية، والفلاحة البدائية هي وسيلة معيشتهم، فقد كانت سياسة المخيم هي التوطين في المناطق الريفية لجعل الزراعة الأساس للاكتفاء الذاتي. فكانت المساعدات تُقدم لفترة محدودة إلى أن يتحول اللاجئون إلى فلاحين يعتمدون على أنفسهم. وحيث إن اللاجئين يمكن أن يقوموا بدور حيوي في تنمية المنطقة، فيجب إعطاؤهم الفرصة للاستفادة من المهن التي كانوا يمارسونها قبل فرارهم من أرضهم. وتنهض فكرة توطين اللاجئين في مستوطنات زراعية منظمة على مبدأ أنه عندما يكون عدد اللاجئين كبيراً، واحتمالات عودتهم إلى بلادهم مستبعدة، وأن المستفيدين منهم من المعونات ومضيفيهم عرضة للمخاطر، فإن مشروعات الاكتفاء الذاتي تكون أفضل من الاعتماد على المساعدات التي لا تنتهي داخل المخيمات.

وقبل البدء في تنفيذ هذا المشروع المشترك الرامي لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين، بدا أن هناك اتفاقاً في الرأي بين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان، فالمفوضية كانت تواقة لتحقيق رغبة مانحي المساعدات في سرعة الانتهاء من العملية عن طريق تنفيذ أحد حلولها التقليدية لمشكلات اللاجئين، في حين كان المكتب مهتماً بالحيلولة دون أن يتحول اللاجئون إلى عبء يستنزف موارد السودان الشحيحة.

مستوطنة أبو رخم للاجئين

تشمل مستوطنة أبو رخم للاجئين التي أقيمت في عام ١٩٧٩ ثلاثة مخيمات: واحد في أبو رخم والثاني في تندبة والثالث في وادي عوض. وإجمالي عدد اللاجئين ٨٠٠٠، أغلبهم جاءوا من إريتريا. وكانت المستوطنة توفر لهم ضروريات المعيشة عند وصولهم إلى السودان، وفي المرحلة التالية تعطي لهم الفرصة للاعتماد على الذات بإعطائهم قطعاً من الأرض لزراعتها.

وفي الواقع، فإن الاكتفاء الذاتي ـ بمعنى أن ينتج اللاجئون من أرضهم ما يكفيهم من الذرة، وأن يستغنوا عن المساعدات الخارجية ـ لم يتحقق أبداً. وفيما عدا بعض التحسن الطفيف في مستوى معيشة عدد قليل من اللاجئين في بعض المستوطنات، لا يمكن اعتبار أن أياً منها كانت ناجحة على الرغم من ملايين الدولارات التي أنفقت. وكان من الأسباب الرئيسية لهذا الفشل عدم كفاية المساعدات الدولية وعدم وجود سياسة حكومية واضحة. ونظراً لصغر مساحة قطع الأرض الممنوحة (من خمسة إلى عشرة فدادين[1] للعائلة)، لم يكن من الممكن اتباع النظام التقليدي بترك مساحة من الأرض دون زراعة لإراحتها حتى تتحسن خصوبتها، وترتب على الزراعة المتواصلة هبوط إنتاجية الأرض، خاصة وأن أغلب المستوطنات كانت تقع في مناطق قاحلة ومتطرفة تعاني من قلة المطر وعدم انتظامه في الهطول بحيث لا يمكن الاعتماد عليه في الزراعة.

ولتحقيق الاكتفاء الذاتي، كان اللاجئون في حاجة إلى الحصول على قطع من الأرض كافية المساحة ومساعدات مناسبة إلى حين الوصول إلى الاكتفاء الذاتي المنشود. وفي كثير من الأحيان لا تكفي المساعدات للوفاء باحتياجات اللاجئين. وأحياناً يكون ذلك راجعاً لأسباب سياسية. فحتى منتصف الثمانينيات كان السودان ثالث دولة بالنسبة لحجم المساعدات الأمريكية

بسبب الدور الهام الذي كانت تلعبه حكومته في الحرب الباردة. ولكن مواقف الدول المانحة الغربية تغيرت بعد الانقلاب العسكري الذي أتي بالنظام الحالي إلى السلطة في عام ١٩٨٩. وأدى تخفيض المساعدات الإنسانية إلى تدهور مروع للحالة في مخيمات اللاجئين، حيث لم تعد تتوفر لهم الاحتياجات الأساسية، مما دفع الكثيرين منهم إلى اختيار العودة إلى بلادهم الأصلية، لا عن اقتناعٍ ودراسة للوضع، وإنما بسبب اليأس. وعلاوة على ذلك فالحكومة لم تكن تنوي في أي وقت اتباع سياسة لدمج اللاجئين في المجتمعات المحلية، حيث كانت تعتبر إقامتهم مؤقتة وستنتهي بمجرد زوال الأسباب التي دفعتهم إلى الهرب. وما يمكن تأكيده هو أنه مع النقص في تمويل البنية الأساسية للمستوطنات، ومع الشك في سياسة الحكومة، فإنه من المستحيل توقع اكتفاء اللاجئين ذاتياً.

لو كان مستوى المساعدة في المخيم كافياً، لما عمد اللاجئون إلى إثارة الشغب في الثانية صباحاً.

إعادة التوطين في المخيمات كمرحلة سابقة على الإعادة للوطن

وفي التسعينيات أصبح الحل المفضل للمفوضية العليا للاجئين هو الإعادة للوطن. وكان هناك سببان رئيسيان لذلك: الأول هو قلة رغبة الجهات المانحة للمساعدات في تمويل برامج مساعدة اللاجئين لمدد طويلة خاصة في إفريقيا، والثاني هو اتساع مجال حالات الطوارئ المعقدة التي شهدها العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ـ الصومال، البوسنة والهرسك، رواندا ـ وجميعها غطت على البرامج المستمرة المفتوحة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. ولكن الإعادة للوطن أبعد من أن تكون "خالية من المشكلات" كما تثبت تجربة السودان.

ففي ١٩٩٤، نُقلت مجموعة تضم ما يقرب من ألف إثيوبي من مركز الدمازين المخصص لاستقبال اللاجئين والواقع على الحدود الإثيوبية إلى مستوطنة تندبة، وهي جزء من مستوطنة أبو رخم في وسط السودان. وكان هذا بوضوح قراراً عملياً من جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وحكومة السودان. فقد كانت الأولى تريد تخفيض برامج المساعدة التي تديرها في السودان، والثانية كانت لديها أسباب أمنية. ورغم وعورة الطرق في فصل الأمطار في تلك المنطقة، إلا أن النقل تم بنجاح ملحوظ (وذلك بفضل تفاني وإخلاص العاملين من الجانبين). وتم اختيار تندبة لمناسبتها من الناحية العرقية ولكفاية البنية الأساسية بها. وعند وصول القافلة الأولى، كان من المؤثر مشاهدة رد الفعل التلقائي "للمستوطنين القدامى" في تندبة الذين حملوا "الأناجر" التقليدية بالطعام لمواطنيهم على ظهر السيارات. وأثبتت هذه الحادثة روح التضامن بين اللاجئين على الرغم من صدمة وآلام الاضطرار إلى ترك الوطن والالتجاء إلى الغير. وقد أكدت تلك المبادرة الطيبة من جانبهم حقيقة هامة، ألا وهي الأهمية البالغة لحسن استقبال اللاجئين. فلأن اللاجئين القدامى في تندبة مروا بهذه التجربة المؤلمة من قبل، فقد بذلوا كل ما في وسعهم للتخفيف من معاناة الوافدين الجدد على الرغم من فقرهم.

وعلى الرغم من أن النداءات الأولى لإدارة المخيم لطلب الاحتياجات الضرورية وقعت على آذان صماء فيما يبدو، إلا أن المفوضية العليا للاجئين أوفدت بعثة في نهاية الأمر زارت المخيم وأرسلت على وجه الاستعجال أواني طهي الطعام وغيرها من المستلزمات الضرورية.

وكانت أغلبية اللاجئين المنقولين قد سجلت الرغبة في العودة إلى الوطن قبل نقلهم من الدمازين، ولذلك لم يكونوا على استعداد لإقامة طويلة في تندبة. ولكن سوء الاستعداد من جانب المفوضية العليا لشؤون للاجئين ومكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان أدى إلى تأخير طويل في إعادتهم إلى وطنهم، مما أثار حفيظة الكثيرين منهم. وقد أبلغ طالبو العودة إدارة المخيم بشعورهم بالضيق، إلا أن قرار عودتهم كان خارج سلطتها. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلوها، إلا أن نقص الموارد كان عائقاً. وأصرت المفوضية العليا للاجئين على الاستعانة بالموارد المتوفرة للمخيم، مهما كانت شحيحة، في تنفيذ العملية بطريقتها "النموذجية". وكان التخفيض المستمر لميزانية البرنامج دليلاً واضحاً على نية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في إنهاء برامجها بالسودان بتنفيذ المرحلة الأخيرة منه على نحو سريع. ولا عجب أن وصلت الخدمات المقدمة للاجئين إلى حد الانهيار، وكادت البنية الأساسية الهشة للمستوطنة أن تتقوض، مما حطم آمال اللاجئين في أن يحيوا حياة مستقلة وتركهم نهباً للشكوك واليأس.

وبعد أن يئس طالبو العودة من الوعود الجوفاء وضاقوا من التسويف في عملية النقل الجوي الموعودة، عمدوا إلى إشعال النار في الحشائش والخيزران الذي تم شراؤه لبناء أكواخهم. ولو لم تتخذ إدارة المخيم إجراءات سريعة لتهدئة الموقف، لكانت العواقب وخيمة، ولأسفر الأمر عن إزهاق بعض الأرواح. فقد لجأ اللاجئون إلى الشغب والعنف لجذب الأنظار إلى معاناتهم بعد أن استحال عليهم الحصول على تاريخ محدد لعملية النقل الجوي. وكانت هذه الحادثة رسالة واضحة إلى وكالات الإغاثة بأن اللاجئين يستطيعون المطالبة بحقوقهم وأنهم لن يتوانوا في الدفاع عنها. لو كان مستوى المساعدة في المخيم كافياً، لما عمد اللاجئون إلى إثارة الشغب في الثانية صباحاً. وقد أُبلغت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان بالحادثة، وشدد عليهما بضرورة اتخاذ إجراء عاجل لتذليل العقبات التي تعترض عملية النقل الجوي. وعلاوة على ذلك،

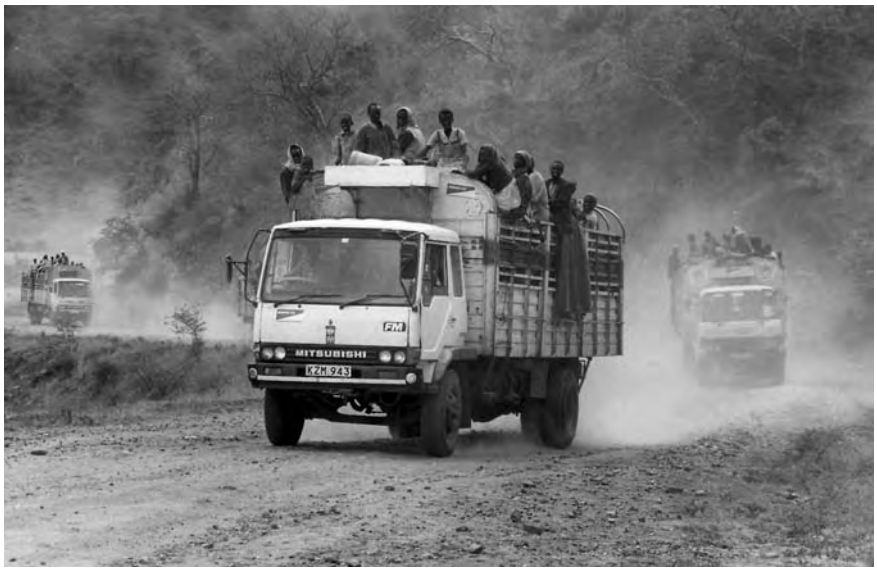

تصوير: Howard J Davies

قافلة تضم ١٢٠٠ من اللاجئين الإثيوبيين في طريق العودة إلى بلادهم.

فبالنظر لصعوبة أحوال المعيشة في المخيم، وحيث إن وصول اللاجئين ترافق مع موسم إزالة الحشائش، فقد استخدمت سلطتي كمدير للمشروع وسمحت لمن أرادوا العمل بأن يعملوا كأجراء في المشروع الزراعي المجاور للمخيم. ولتسهيل معرفة أماكن اللاجئين في حالة قرب بدء عملية النقل، وافق أصحاب المشروعات الزراعية على التعاون مع إدارة المخيم بتسليمها قائمة بأسماء اللاجئين طالبي العودة الذين يعملون لديهم.

ولم تكن هذه نهاية المطاف. فعندما وصلت الشاحنات في نهاية الأمر إلى تندبة لنقل اللاجئين الراغبين في العودة إلى مطار كسلا، عندما بدأت أخيراً عمليات النقل الجوي، اتبعت استراتيجيات من قبيل "تقسيم العائلات" و"اذهب وانظر". وقد تبين أن عدداً من عائلات اللاجئين أرسلت فرداً أو اثنين منها فقط مع قوافل العائدين. ونظراً لقلة نقاط حرس الحدود

كان نقص التمويل دائماً العقبة الكؤود أمام إقامة بنية أساسية صالحة للاستيطان.

كان من السهل على "العائدين" أن يرجعوا ثانيةً إلى السودان دون أن يوقفهم أحد على نقاط الحدود. فلم يكن من المفاجئ أن نتبين أن بعض "العائدين" قد تمكنوا من تسلم المبلغ النقدي الذي قررت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين صرفه للعائدين، ثم عادوا بالنقود لعائلاتهم التي بقيت بالسودان. ومن الواضح أن اللاجئين لم يكونوا واثقين من الضمانات التي أعطيت لهم بشأن دمجهم من جديد في وطنهم. وتبين أن الميزانية التي خصصتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لذلك الغرض غير كافية. وبالنظر إلى نقص الدراسات حول هذا الموضوع فإن دمج العائدين من جديد في المجتمع يمكن أن يكون مجالاً خصباً للبحث شريطة أن تكون مناطق إقامة العائدين مفتوحة للراغبين في إجراء البحوث التجريدية.

النتائج

لم يحقق نظام الإقامة في المخيمات كجزء من سياسة التوطين التي نفذها مكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان (بتمويل من جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية) سوى نجاح قليل. والدليل القاطع على فشله أن أكثر من نصف عدد اللاجئين الإثيوبيين/الإريتريين الذين استضافهم السودان يعيشون بمنأى عن شبكة المساعدات ويتجهون تلقائياً للعيش في المدن السودانية الكبرى. وقد دفعت الأوضاع المؤسفة في المخيمات الكثير من اللاجئين إلى الهرب إلى المراكز الحضرية على الرغم من احتمال تعرضهم لمضايقات السلطات واستغلال أصحاب العمل حيث إن بقاءهم في المدن غير قانوني. وكان نقص التمويل دائماً العقبة الكؤود أمام إقامة بنية أساسية صالحة للاستيطان. وكان تقاعس الحكومة عن تبني سياسة واضحة لدمج اللاجئين في المجتمع سبباً ثانياً قلل من استعدادهم لبذل الجهد لتحقيق الاكتفاء الذاتي عندما اكتشفوا أنهم معزولين في مناطق قاحلة تعرف "بالمستوطنات المنظمة". ومع توقع قرب انسحاب للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين من السودان، سوف يترك السودان وحده وسط مستوطنات مخربة تخلو من أية إمكانيات اقتصادية يمكنها أن تحافظ على مستوى الخدمات الراهنة للاجئين الباقين والسودانيين المقيمين في المنطقة، ناهيك عن أن تستطيع تحسين هذا المستوى.

الدروس

سعى هذا المقال إلى إبراز بعض المشكلات التي واجهتنا في تنفيذ مشروعات لتوطين اللاجئين في المخيمات، وذلك من وجهة نظر ممارس شارك في تلك التجربة. ويجب أن نعترف بأن إنزال اللاجئين في مستوطنات مكونة من مخيمات في شرق ووسط السودان كان أمراً أملته ظروف التدفق المفاجئ الضخم للاجئين. ومع ذلك فهناك دروس مستفادة من هذه الخبرة وهي:

- إن عزل اللاجئين، بناءً على افتراض أن وجودهم مؤقت وبسبب اتباع سياسة مناهضة لدمجهم في مجتمع البلد المضيف، من شأنه أن يعوقهم عن تحقيق الاكتفاء الذاتي بدلاً من أن يساعدهم على ذلك. ولو كانت المساعدات التي قدمتها الجهات المانحة قد وجهت إلى تنمية المناطق التي يعيش فيها اللاجئون، ولو كانت الفرصة منحت للاجئين لإفراغ طاقاتهم، فلربما كانوا قد ساهموا مساهمة إيجابية في دفع عجلة التنمية بالبلاد. وعلى الرغم من الكرم الذي أبداه مانحو المساعدات في بداية أزمة اللاجئين، فإن السياسة غير الواضحة التي انتهجتها الحكومة ربما كانت السبب في عدم تشجيعهم على إنفاق المزيد من المال على مستوطنات تعتبر مجرد منشآت مؤقتة. والأهم هو أن الحكومة أساءت تقدير الموقف حيث لم تتصور أن الجهات المانحة التي كانت تسرع بمد يد العون للاجئين سوف يأتي عليها الوقت الذي تتردد فيه في تقديم المنح، ثم ينضب معين كرمها في نهاية الأمر.

- يجب النظر إلى القيم الإنسانية كغايات في حد ذاتها، لا مجرد وسيلة لتحقيق غايات سياسية.

- إن إعادة توطين اللاجئين الذين قضوا وقتاً طويلاً في وسط حضري يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. والإعداد الجيد لعمليات الترحيل إلى الوطن أمر هام، ويجب أن تكون له الأولوية دائماً على أية اعتبارات أخرى تمليها قيود الميزانية.

- إن الحاجة ماسة للتعاون البناء بين مكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين نظراً لأن هدفهما النهائي هو رعاية اللاجئين. وقد ساءت العلاقة بين الوكالتين منذ الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٩ نتيجةً لتسييس مكتب مفوض شؤون اللاجئين الذي فُصل منه معظم العاملين الأكفاء. وترتب على ذلك بصورة مباشرة اتباع سياسات رعناء لا تتناسب مع اللاجئين. ولا بد من التغلب على مناخ تبادل الاتهامات وفقدان الثقة الذي خيم على العلاقات بين الجانبين في السنوات القليلة الماضية حتى يمكن خلق ثقة متبادلة وترتيب جهود منسقة بينهما، لأن انتهاج المواقف المتصلبة قد أضر، فيما ثبت، بالتعاون بينهما كما أثر على حياة اللاجئين.

انضم طارق مصباح يوسف إلى مكتب المفوض السوداني لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٧، وخلال هذه الفترة، عمل هناك كمدير لمشروع مستوطنة أبو رخم. وفي عام ١٩٩٦ التحق بالدورة الصيفية الدولية لبرنامج دراسات اللاجئين. وهو يعيش الآن في أيرلندا، وقد حصل على درجة الماجستير في دراسات السلام من كلية ترينيتي في دبلن.

١- الفدان الواحد يساوي ٤٢٠٠ متر مربع، والأكر يعادل ٤٠٦٧ متراً مربعاً تقريباً.

مجموعة مناقشة الهجرة القسرية

تضم مجموعة مناقشة الهجرة القسرية التابعة لبرنامج دراسات اللاجئين أكثر من ٤٠٠ عضو في جميع أنحاء العالم.

للانضمام إليها نرجو اتباع الآتي:

١. اكتب رسالة على البريد الإلكتروني على العنوان الآتي (لمستخدمي JANET في المملكة المتحدة)
mailbase@mailbase
أما غير مستخدمي JANET من المقيمين خارج المملكة المتحدة فليكتبوا على العنوان الآتي:
mailbase@mailbase.ac.uk

٢. وفي خانة الرسالة وليس الموضوع (subject) اكتبوا:
Join forced-migration
ثم اكتب اسمك الأول واسم عائلتك:
(مثال:
(Join forced-migration Ahmad Ali

الاستجابة النفسية الاجتماعية لتجربة اللجوء: نموذج لبرنامج تدريبي

بدأ العمل بتمويل من مؤسسة آندرو ميلون، في مشروع يستغرق سنتين لتحضير نموذج لبرنامج تدريبي مع توفير الموارد المرتبطة به، وذلك لتسهيل تدريب العاملين في مجال المساعدات الإنسانية على تلبية الاحتياجات النفسية الاجتماعية للذين اضطروا للهجرة من ديارهم قسراً. ويهدف النموذج لتنمية قدراتهم بصورة كبيرة في مجال تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج النفسية الاجتماعية. وستكون مدة التدريب ٣٠ ساعة، وسيتضمن مجموعة متنوعة من الموارد التعليمية التي يمكن تكييفها لتتفق مع أوضاع واحتياجات مختلفة. وسيستفيد المشروع من العملية الجارية حالياً لتحويل مركز التوثيق التابع لبرنامج دراسات اللاجئين إلى النظام الرقمي بابتكار مواد تعليمية تفاعلية يمكن استخدامها إلى جانب المواد الرقمية عن طريق الأسطوانات المضغوطة (CD ROM) والإنترنت.

وسوف تُدعى المؤسسات مثل المراكز النامية لدراسات اللاجئين إلى اقتراح مواد لإضافتها إلى النموذج، وكذلك تقديم دراسات نقدية للمواد التي يجري تطويرها، مما سيضمن حتماً للنموذج المقترح هذا أن يأتي مناسباً للبيئات الثقافية المختلفة وأن يتلاءم مع موارد البلدان النامية.

وسيكون النموذج جاهزاً للتطبيق في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩.

مديرا المشروع:
ماريان لوغري،
برنامج دراسات اللاجئين،
(maryanne.loughry@qeh.ox.ac.uk)
ألاستير آجير،
كلية كوين مارغريت،
جامعة أدنبره
Alastair Ager, Queen Margaret College, Edinburgh University

اللاجئون الصحراويون: الحياة بعد مغادرة المخيمات

بقلم ناتالي دوكيك و آلان ثييري

يثير الاستفتاء الوشيك على حق تقرير المصير ـ والذي طال انتظاره ـ عدداً من القضايا التي يجب على الصحراويين مواجهتها.

من المقرر أن يجري الاستفتاء على مستقبل الصحراء في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، والذي يتوقع أن ينهي ٢٠ عاماً من المنفى لشعب الصحراء قضاها في مخيمات تندوف للاجئين بالجزائر. ولكن كيف سيجد هؤلاء الناس الذين تحملوا مشاق الحياة في مخيمات اللاجئين لمدة ٢٠ عاماً الإرادة والعزيمة كأفراد وجماعات ليبدأوا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويبنوا مستقبلاً طويل الأمد بدون مساعدة دولية؟

لقد تخلت إسبانيا عن مستعمرتها السابقة الصحراء الغربية، للمغرب وموريتانيا بمقتضى معاهدة في عام ١٩٧٥. وأعلنت جبهة البوليساريو[1] استقلال "جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية المستقلة" وطالبت بحقوق السيادة الكاملة. ثم تخلت موريتانيا عن مطالبتها بالسيادة عليها في عام ١٩٧٩. ولكن المغرب، في المقابل، قامت باحتلال كامل أرض الصحراء الغربية. وهرب الآلاف من الصحراويين من المعارك التي اشتعلت بين البوليساريو والجيش المغربي، ولجأوا إلى منطقة تندوف في جنوب شرق الجزائر.

وبعد ٢٠ عاماً يعيش الآن نحو ١٥٠ ألف صحراوي في المخيمات في الجزائر. والكثير منهم لم يخبروا أي طريقة أخرى للحياة. ويثير الاستفتاء القريب – والذي طال انتظاره – عدداً من القضايا التي يجب على الصحراويين مواجهتها.

١ـ الاعتماد على المساعدات الدولية

منطقة تندوف صخرية قاحلة يشق فيها العيش حيث لا تتوفر بها ظروف الحياة إلا بالاعتماد الكامل على المساعدات الدولية. ومنذ عام ١٩٩٣ يخصص مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية برامج مساعدة سنوية[2]، تنقسم بسبب الاعتماد الكامل للسكان عليها، إلى مساعدات غذائية طارئة (٨٤٪)، ومساعدات طبية/صحية (٩.٤٪)، ومساعدات لإعادة التأهيل/الشؤون الإدارية (٦.٦٪). ولزيادة فاعلية المساعدات ومنع الازدواج، يجري تنسيق دقيق مع مصادر المساعدات الدولية الأخرى، وهي الهلال الأحمر الصحراوي وبرنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية التي تتعاون مع مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية. وتهدف هذه المساعدات إلى توفير الأغذية الضرورية والمحافظة على ظروف المعيشة والحالة الصحية للاجئين في مستوى مقبول. وسيحتاج الأمر إلى فترة طويلة لتهيئة الصحراويين العائدين للخروج من حالة الاتكال التام على المساعدات إلى تحقيق قدر نسبي من الاكتفاء الذاتي.

تتدهور مستويات التغذية والصحة العامة والرعاية الطبية بانتظام على مر السنين، على الرغم من المساعدات الدولية.

وكان من بين برامج المساعدات العامة التي نظمها مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية تمويل عمليات كبيرة لإعمار المدارس والمستشفيات، ولكن هذه الإصلاحات أوقفت نظراً لاحتمال عودة اللاجئين.

٢ـ التأثير على الصحة

تراقب المفوضية الأوروبية عن كثب ظروف معيشة اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف. وقد لوحظ أن مستويات التغذية والصحة العامة والرعاية الطبية تتدهور بانتظام على مر السنين رغم المساعدات الدولية.

فالحصول على ماء الشرب مسألة شديدة الصعوبة، وتزداد آثار النقص في التغذية وضوحاً.

يدل المستوى المرتفع لسوء التغذية المزمن على أن الإقامة الطويلة في الصحراء قد أثرت على جيل كامل من الصحراويين...

١. أمراض الأطفال

وأكثر الأمراض شيوعاً هو الإسهال في الصيف والتهابات الجهاز التنفسي في الشتاء. وإلى جانب آثار سوء التغذية ورداءة مياه الشرب، يعاني عدد كبير من الأطفال من الصمم أو ضعف حاسة السمع وذلك بسبب الرياح الشديدة والرمال والتهابات الأذن التي لا تعالج وبعض أمراض الأطفال مثل الالتهاب السحائي. وعلى الرغم من أن هذه المشاكل لا تمثل بالنسبة للصحراويين الأولوية التي يمثلها الحصول على الطعام ومياه الشرب، فقد اتخذت بعض المبادرات في هذا المقام، كان منها إقامة مستشفي للعلاج النفسي ومراكز نهارية لتأهيل الأطفال المعوقين وإعداد المدرسين المتخصصين وإجراء فحوص منتظمة لجهاز السمع عند الأطفال.[٣]

ب ـ نقص التغذية

أصبح سوء التغذية في المخيمات مشكلة خطيرة بمرور السنين. وطبقاً لدراسة أجرتها إحدى المنظمات غير الحكومية الإيطالية[٤] وهي اللجنة الدولية من أجل تنمية الشعوب، ومعها منظمة ألمانية هي ميديكو إنترناشينال، فإن سوء التغذية في المخيمات يرجع إلى تجمع عوامل مختلفة هي رداءة الغذاء والبيئة القاسية ورداءة مياه الشرب وتخلف النظام الصحي. ويؤدي اجتماع هذه العوامل إلى تفشي العدوى بالطفيليات التي تضعف امتصاص الطعام، وبذلك تزداد حاجة المصاب إلى الطعام. ويراعى في اختيار مواد المساعدات الغذائية الاحتياجات السنوية وما تقدمه بلدان المجموعة الأوروبية من مساهمات. ولمقاومة نقص التغذية يضاف إلى بعض الأطعمة ـ خاصة الدقيق واللبن ـ الفيتامينات وبعض المعادن. وسيبدأ هذا العام برنامج إرشادي لمقاومة تفشي الأنيميا وتأخر النمو لدى الأطفال.

يدل المعدل المرتفع للإصابة بسوء التغذية المزمن على أن الإقامة الطويلة في الصحراء قد أثرت على جيل كامل من الصحراويين. ولا شك أن انتشار سوء التغذية وأمراض الأطفال ومشاكل السمع سيكون له أثر طويل المدى على نموهم وعلى الصحة العامة لمجتمعهم في المستقبل.

ج ـ مياه الشرب

تدرك المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن المياه التي تستخدم في مخيمات تندوف (للشرب أو للزراعة) حالتها سيئة منذ ١٢ عاماً على الأقل. وذكر التقرير المقدم من دانييل مورا ـ كاسترو، [٥] المسؤول الإداري بالمفوضية العامة لشؤون اللاجئين عن إمدادات المياه، أن المياه في مخيمات اللاجئين الصحراويين إما أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو أن نوعيتها دون المستوى المطلوب (طبقاً للمستويات الكيماوية والبكتريولوجية المعترف بها)، كما أنها عالية التلوث بمواد برازية.

وأغلب نقط استخراج الماء في المخيمات بها عيوب في التصميم والتنفيذ وهي في حالة سيئة، ومعظم الآبار تم حفرها يدوياً. وباستثناء بعض الآبار المركب عليها طلمبات يدوية، فأغلبها لا حماية لها عند سطح الأرض، فهي إما تترك مفتوحة بلا أي غطاء دائم وإما مزودة بغطاء غير محكم بحيث لا يغلق دائماً بعد أن يرفع. وهكذا تتلوث المياه بالرمال وغيرها من الشوائب التي تحملها الرياح أو بواسطة من يأتون للتزود بالماء أو المارة من الناس والحيوان. ونظراً لعدم توفر دورات مياه، يلجأ سكان المخيمات إلى التبرز في العراء قرب مساكنهم، التي لا تبعد كثيراً عن آبار المياه، مما يجعل من السهل أن تتلوث الآبار وطبقات المياه الجوفية بالمواد البرازية.

والحل الفني الذي يقترح تقرير مورا ـ كاسترو الأخذ به للقضاء على التلوث البكتريولوجي للمياه هو إنشاء نظام مركزي للتزود بالماء لكل مخيم. وهذا يقتضي عمل مجسات استكشافية في عدة مواقع بمخيمات العيون ودجلة وسمارا وأوسرد، ثم بناء خزان فوق أحد التلال القريبة يغذي عدداً من مآخذ الماء بالانحدار الطبيعي، وكذلك تزويد الخزانات بنظام آلي لإضافة الكلور للقضاء على البكتيريا. وسيكون من السهل نسبياً تشغيل هذا النظام وصيانته، كما أنه ييسر التأكد من نوعية الماء في مخيمات بهذا الحجم الكبير. ولكن بعض مشاكل مياه الشرب تعود جزئياً إلى جوانب القصور التي تشوب المنشآت التي أقامتها السلطات الصحراوية. ولكي يحل هذا الاقتراح المشكلة حلاً دائماً، يجب على هذه السلطات أن تتخذ الإجراءات الرسمية لتشكيل وحدة فنية على درجة من الكفاءة والخبرة المهنية لتشغيل وصيانة هذا النظام، على أن تستعين في ذلك بعناصر متحمسة لنجاح المشروع. ويجب إنشاء "إدارة للمياه" بأسرع ما يمكن وأن تأخذ طابعها المؤسسي حتى تشارك في تصميم وإنشاء واختبار وتشغيل وصيانة النظام. وهذه الإدارة ستعمل مادامت هناك حاجة إلى المياه في المخيمات، ويمكن أن تكون النواة لإدارة مماثلة عندما يتم توطين اللاجئين.

٤٦٪ من الأطفال ينقص طولهم عن المتوسط لسنهم بسبب نقص الغذاء.

١٠٪ من الأطفال تحت الخامسة يعانون من سوء تغذية حاد، و٤٦٪ يعانون من سوء تغذية مزمن.

٧١٪ من الأطفال تحت الخامسة يعانون من أنيميا متوسطة إلى شديدة.

١٩٪ من النساء يعانين من نقص فيتامين ج.

(عن مجلة "ذا نيو إنترناشينالست" العدد ٢٩٧، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧)

ولن ينتهي المشروع عند عودة اللاجئين إلى الوطن. فلو تم اختيار معدّات وموادّ من نوع مناسب (معدّات وموادّ سابقة التجهيز يمكن إعادة فكها ونقلها وتركيبها مرة أخري)، فإن أغلب أجزاء النظام يمكن نقلها إلى إقليم الصحراء وإعادة تركيبها هناك. كما أن التدريب الذي سيحصل عليه الصحراويون في إطار هذه العملية سوف يعينهم على معاودة الاندماج في المجتمع حال رجوعهم إلى أرضهم.

٣. التغيرات الثقافية والأثر النفسي

إن أبناء الصحراء الغربية هم قوم رحل بطبيعتهم. ولكن الظروف أجبرتهم على الاستقرار من أجل البقاء. وكما تقول سيسيل بيزورين وهي أخصائية نفسية تعمل مع سانتيه سيد[٦]: "لقد تآكل أساس هويتهم، وهو العشيرة والقبيلة، تحت تأثير القضية والنضال من أجل الوحدة الوطنية وحق تقرير المصير". لقد أخذت الفروق الاجتماعية في الاختفاء تحت تأثير القضية المشتركة

"كان على النساء تحمل القسط الأكبر من مسؤولية بناء المخيمات. كنا كائنا على الجبهة، ولكنها جبهة مختلفة عن جبهة الرجال، وكان علينا أن نتحمل مسؤولية الصحة والتعليم والماء والصرف الصحي، أي باختصار كل شيء. ولم نحصل على كل حقوقنا بعد ومازال أمامنا الكثير - والحقوق لا تُمنح أبداً ولكنها تنتزع - ولكننا تقدمنا كثيراً. وتدير المرأة الجانب الأكبر من أنشطة مجتمعنا هذا: فهي تمثل نسبة ١٠٠ ٪ من العاملين في الحضانات، و٨٥ ٪ في مجال الإدارة، و٧٠ ٪ في مجال التعليم".

من حديث مع موما سيدي عبد الهادي رئيسة الاتحاد النسائي والعضو النسائي الوحيد في الأمانة الوطنية لجبهة البوليساريو.

(مجلة "ذا نيو انترناشينالست"، العدد ٢٩٧، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧)

وكذلك الحياة في المخيمات حيث يحصل كل فرد على نفس كمية الطعام ويعيش في خيمة ويشارك بدور في مجتمع المخيم. لقد كانت ثقافتهم التقليدية شفوية، ولكن تعليم الأطفال أُعطي أولوية، واليوم نجد أن ٩٠ ٪ من الصحراويين تعلموا في المدرسة ويقرأون ويكتبون، وهو تطور كبير في هذه الفترة القصيرة نسبياً. وتدير النساء المخيمات والبيوت والمدارس والخدمات الإدارية والاجتماعية أثناء غياب الرجال للقتال.

وغياب الآباء والوفيات واختفاء الأقارب وتمزق العائلات يجعل من الحياة في المخيمات محنة شاقة. وإلى جانب حالة الإعياء التي يشعر بها جميع السكان، وهي أمر مفهوم، فهناك مشكلة جيل بكامله لا يعرف إلا حياة المخيمات، والذي ربما لا يشارك آباءه مثلهم العليا. وأحد أوجه هذه المتاعب التي لم تنل أولوية كافية في الدراسة هو الصحة النفسية. فعدم وجود دراسات طبية لتاريخ حالات المعوقين ذهنياً والتشخيص الرديء لحالات الأمراض العقلية الأخرى يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه الحالات ترجع إلى ظروف المنفي والحرب أو أن لها أسباباً عضوية.

ومما يزيد الطين بلة أن هذا مجتمع يعطي للعائلة أو المجموعة الأولوية على الفرد. وعلى أية حال، سيكون من المفيد الحصول على تفاصيل أكثر حتى يمكن وضع استراتيجيات للعناية بالصحة العقلية وكذلك للوقاية من أمراضها.

٤- التعامل مع الاستقلال

إن الاستفتاء المزمع في ديسمبر/كانون الأول يعطي الأمل للصحراويين بقرب العودة من المنفى. ولكن هذا الأمل ستصاحبه بعض التناقضات الظاهرة. فالدولة قد تعهدت بإلغاء الانتماء القبلي حتى تحقق المساواة للجميع وتلغي التفرقة الاجتماعية، ومع ذلك فالذين لهم حق التصويت يجب أن يحصلوا على تزكية اثنين من شيوخ القبائل. وربما تظهر عدم المساواة الاجتماعية بين أولئك الذين ما زالت لهم أملاك في الصحراء التي تسيطر عليها المغرب أو في موريتانيا أو من لهم إيراد نقدي (على سبيل المثال من خدموا في الجيش الإسباني ويتقاضون معاشاً) أو أولئك الذين تلقوا العلم في الخارج، وبين أولئك الذين قضوا حياتهم بأكملها في المخيمات. وكما لاحظت سيسيل بيزويرن، فإن الانتقال من مجتمع "بلا نقود" حيث يتلقى المرء كل شيء من السلطة التي تقوم بالتوزيع، إلى مجتمع يسري فيه العرض والطلب والعمل مقابل الأجر وحيث لكل شيء ثمنه، يمكن أن يكون أمراً في غاية الصعوبة.

طابور للحصول على الماء أمام الصهريج العام في مخيم سمارا للبوليساريو

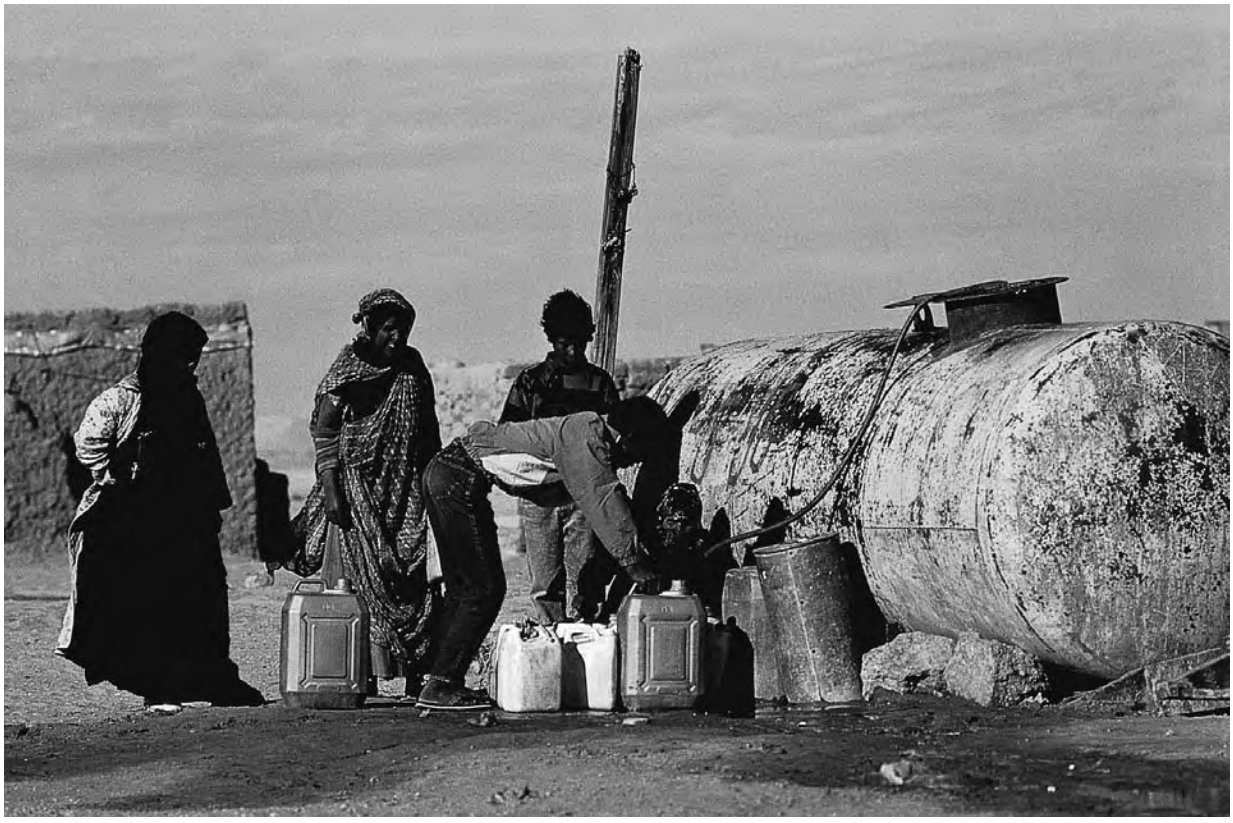

تصوير: Julio Etchart/Still Pictures

وما أن يلتئم شمل العائلات المشتتة، سيكون على الناس مواجهة ما حدث لهم من تغيرات.

إذا أتى الاستقلال، فمن المؤكد أنه سيأتي بمشكلات من كافة الأنواع؛ فالمجتمع الصحراوي يعد في الوقت الحالي من أكثر المجتمعات تجانساً في العالم؛ وهو مجتمع قبلي من البدو الرحَّل لم تجبره سوى حرب التحرير على الخروج إلى العالم الحديث؛ ومن ثم فإن الاختلافات القائمة بين الناس لم تسنح لها الفرصة لأن تبرز من وراء الضرورة الحتمية لاستعادة الوطن. ولا تكاد تقع أي جرائم في مخيمات اللاجئين، فحالات السرقة أو الاغتصاب التي تحدث فيها تُعدُّ على أصابع اليد الواحدة، وتعتبر حوادث استثنائية تظل عالقة في الذاكرة سنوات طويلة. وفضلاً عن هذا، فليس هناك أي مظهر من مظاهر الحماس الديني؛ إذ يبدو أن الناس جميعاً يتبعون بوجه عام شكلاً معتدلاً ومتحرراً من الإسلام، ولكن ليست هناك حتى أي مساجد، فضلاً عن أي مظهر من مظاهر الأصولية.

أما إذا قامت دولة مستقلة للصحراء الغربية، فسوف يتفرق الناس، ويتصدع اتحادهم الحالي، وسوف تعود تطلعات السكان المؤجلة منذ زمن بعيد لتلعب دورها، ولعل من أهم أسباب ذلك زخارف ومباهج المجتمع الاستهلاكي.

(مجلة "ذا نيو إنترناشينالست"، العدد ٢٩٧، ديسمبر | كانون الأول ١٩٩٧)

وسيكون على شعب الصحراء أن يثبت مرة أخرى قدرته على التأقلم عندما يترك أبناؤه حياتهم الصعبة في المخيمات ويعودون إلى إقليم وضعه غير مؤكد. وعلى المجتمع الدولي أن يقف إلى جانبهم، لا خلال مرحلة إعادة التوطين فقط، وإنما خلال ما يمكن وصفه بمرحلة العودة إلى الحياة.

ناتالي دوكيك، مستشارة، وآلان تيبري من العاملين بمكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية.

١ الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وريو دي أورو وهما المقاطعتان اللتان تكونان الصحراء الغربية. وقد تأسست حركة التحرير هذه في ١٩٧٣ لإخراج إسبانيا التي كانت تستعمر هذه المنطقة منذ نهاية القرن الماضي.

٢ كلفت هذه البرامج أكثر من ٣٤ مليون إكو (وحدة النقد الأوروبية) منذ ١٩٩٣.

٣ يقوم مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية بتمويل عمليات توفير المواد الضرورية للصحة العامة والصرف الصحي والأدوية لمراكز صحية مختلفة، وكذا لرعاية الأطفال المعوقين ذهنياً أو الذين يعانون من مشكلات سمعية حادة.

٤ اللجنة الدولية لتنمية الشعوب وهي شريك لمكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية وتنفذ برامج تغذية وبرنامجاً رائداً للحد من حالات الأنيميا والتأخر في النمو لدى الأطفال.

٥ «حالة المياه في مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف بالجزائر»، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، جنيف، إبريل/ نيسان ١٩٩٧.

٦ منظمة غير حكومية فرنسية تعمل مع مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية وتنفذ مشروعات لمعاونة الأطفال المعوقين والوقاية من المشاكل السمعية.

٧ رسالة إلى مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية، إبريل/نيسان ١٩٩٨.

٨ المرجع السابق

اليونيسف والأطفال النازحون داخل أوطانهم

أشار تقرير حديث لليونيسف إلى أن "الأطفال النازحين داخل أوطانهم وعائلاتهم يمثلون للمجتمع الدولي واليونيسف أزمةً غير عادية تتطلب، من واقع حجمها وشدتها، استجابة خلاقة ومركزة". واعتبرت اليونيسف أن إيجاد حلٍ لأزمتهم أمراً له أولويته.

والسياسة الأساسية لليونيسف التي تستند إلى اتفاقية حقوق الطفل هي "ضمان حصول الأطفال النازحين الذين يعيشون في ظل أوضاع أزمات الطوارئ على نفس الحق في البقاء والحماية والنمو مثل غيرهم من الأطفال دون تمييز". وقد أدت هذه السياسة من الناحية العملية إلى ظهور ستة اتجاهات لبرامج اليونيسف، وهي: الدعوة إلى حل الأزمة على الصعيدين الوطني والعالمي، وتنظيم أنشطة لمنع النزوح من الديار، وخطوات لضمان المحافظة على حياة النازحين، وإجراءات لحمايتهم من الأذى، خاصة الاعتداءات التي يتعرض لها الأطفال، ودعم الجهود الرامية لإعادة تأهيلهم لحياتهم الجديدة والعودة بهم إلى ممارسة الحياة الطبيعية، ومساعدتهم على العودة الطوعية والاندماج من جديد في المجتمع في أوطانهم.

وقد ركزت اليونيسف على ثلاثة أوجه للعمل مع النازحين داخل أوطانهم وهي:

١- بناء أساس نظري قوي لبرامجها؛

٢- جمع ونشر أساليب جيدة لتنفيذ البرامج؛

٣- دعوة العالم لحل أزمة النازحين من أجل التوعية بقضاياهم. وتشمل الأنشطة الأساسية التي تقوم بها تلك البرامج المشاركة مع اللجنة النسائية لشؤون اللاجئين من النساء والأطفال، لتسليط الضوء على قضايا التمييز بين الجنسين في حالات النزوح؛ والترويج النشط لتطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بحالات النزوح الداخلي؛ والدعم المالي والتقني لإنشاء قاعدة بيانات عن النازحين داخل أوطانهم؛ وبذل الجهد للربط بين برامج المساعدة الموجهة للنازحين داخل أوطانهم في حالات الطوارئ وبين إيجاد الحلول الطويلة الأمد للأطفال النازحين وتأسيس أنشطة إنمائية دائمة.

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات بشأن جهود اليونيسف في مجال رعاية النازحين داخل أوطانهم من الوثائق التالية: الأطفال النازحون داخل أوطانهم: دور اليونيسف (١١ ص)؛ احتياجات النساء والأطفال النازحين داخل أوطانهم: مبادئ واعتبارات (٢٣ ص)؛ تعزيز إجراءات الرصد ورفع التقارير بشأنها: ملاحظات وتوصيات لليونيسف (٩ ص) ويمكن الحصول على هذه الوثائق مجاناً.

للاتصال: The Office of Emergency Programmes, UNICEF, 3 United Nations Plaza, New York, New York, 10017
الهاتف: ٧٠٠٠ ٣٢٦ ٢١٢ ١+
فاكس: ٧٤٦٥ ٨٨٨ ٢١٢ ١ +
البريد الإلكتروني: http://www.unicef.org

تصوير: H. Davies/UNHCR

عرض للمراجع الخاصة بالمخيمات

بقلم باربارا هاريل بوند

تصوير: UNHCR/18062/04.1988/A Hollmann

ظلت السياسة المتبعة إزاء اللاجئين في بلاد الجنوب خاضعة إلى حد بعيد لمتطلبات الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية (**قرضاوي ١٩٨٤**)، وهي سياسة بحاجة إلى إعادة نظر، سواء فيما يتعلق باحتياجات اللاجئين أو مضيفيهم (**برنامج دراسات اللاجئين ١٩٩١**). لقد شجعت برامج المساعدة على توطين أعداد كبيرة من اللاجئين في مستوطنات أو مخيمات وقصر وجودهم عليها، مما جعلهم يعتمدون في معاشهم على المعونات (**كيبرياب ١٩٨٩؛ فوتيرا وهاريل بوند ١٩٩٥؛ هايندمان ١٩٩٧**). فالمخيمات تحول دون اتصال اللاجئين بشبكات الدعم الاجتماعي والاقتصادي. وهناك من الأدلة ما يفيد بانتهاء أمر المخيمات إلى فقر مدقع على المدى البعيد، حتى تلك المخيمات التي تعتبر مكتفية ذاتياً (**كلارك وستاين ١٩٨٥**). كما أن قصر المساعدات على اللاجئين المقيمين في المخيمات، يتجاهل حاجات أغلبية اللاجئين الذين وطنوا أنفسهم خارج المخيمات (**تشيمبرز ١٩٧٩؛ هانسن ١٩٧٩، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٢أ**). إن جذب الدعم المالي لا يتطلب فحسب إحصاء اللاجئين لتقييم احتياجاتهم، ولكنه يقتضي كذلك السيطرة على تحركاتهم وإبراز قلة حيلتهم ومدى اعتمادهم على المعونات (**هاريل ـ بوند وآخرون ١٩٩٢**). ورغم أن هذا الأسلوب يعد طريقة باهظة التكاليف لمساعدة اللاجئين، ويتعارض من الناحية العملية مع معظم حقوقهم (**الحقوق الإفريقية ١٩٩٧**)، إلا أن الحكومات المضيفة قد وافقت عليها حتى تضمن أهليتها للحصول على المساعدات الدولية. إن التصور الشائع في وسائل الإعلام عن اللاجئ بأنه "مشكلة" وليس "صاحب مشكلات" قد عتم على استعداد اللاجئين لاستغلال طاقاتهم في الأعمال المنتجة التي يمكن أن يستفيد منها أيضاً من يؤويهم (**ويلسون ١٩٩٢؛ هاريل ـ بوند ١٩٨٦؛ بولتشا ١٩٨٨؛ كوهلمان، ١٩٩٠**).

وقد ثبت أن لحصر وجود اللاجئين في مستوطنات أو مخيمات عدداً من الآثار الضارة عليهم وعلى مضيفيهم على حد سواء (**تشيمبرز ١٩٨٢؛ نيبيرغ وآخرون ١٩٩٢**). كما أن إنشاء خدمات موازية يضعف الهيئات المحلية لما يؤدي إليه من استقطاب للكفاءات التي تغريها الأجور العالية التي تدفعها المنظمات الإنسانية (**غويين وآخرون ١٩٩٦**). كما أن قصر الإغاثة على المخيمات المحاطة بسكان فقراء أو أشد فقراً من اللاجئين يثير حقد المجتمعات المحلية عليهم (**هاريل ـ بوند ١٩٨٦، الفصل ٤**). ولحياة المخيمات آثار ضارة على الصحة النفسية لقوم مروا بمعاناة قاسية، فكثيراً ما يبدي سكان المخيمات إحساساً باليأس من المستقبل وشعوراً بالعجز عن تحسينه. وفضلاً عن ذلك، فإن إحساس اللاجئ بأنه محصور داخل المخيم مع اعتماده التام في العيش على المساعدات يشجعه على التخلي عن مسؤولياته الاجتماعية (**كلارك ١٩٨٥**). ويرهق تكديس اللاجئين في مكان واحد الإمكانات المحلية، ومن ضمنها البيئة، بصورة أكبر من توزيعهم على أماكن متفرقة (**بلاك ١٩٩٤**). وفضلاً عن مخاطر التعرض للأمراض التي يؤدي إليها ذلك التكديس (**تول وباتيا ١٩٩٢**)، فهناك علاقة واضحة بين ازدحام المخيم ومعدلات الوفاة (**فان دام ١٩٩٥**). ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن المخيمات تربة مثالية لتسييس اللاجئين وغرس بذور العنف والإرهاب بينهم (**هاريل ـ بوند ١٩٩٤**).

ومن المخاوف الشائعة التي تراود البلدان المضيفة ألا يعود اللاجئون قط إلى أوطانهم إذا تمكنوا من تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أرضها. ومع أنه قد تبين أن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم تؤدي إلى زعزعة الاستقرار فيها (**هاريل ـ بوند ١٩٩٤**)، إلا أن هدف الحكومات (المضيفة والمانحة) على المدى البعيد ظل ضرورة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم. إن المنطق والتجربة يشيران على حد سواء إلى اللاجئين الذين أفقرهم الاعتماد على اقتصاد يستند أساساً إلى

معونات الإغاثة لن يتمكنوا من العودة إلى أوطانهم قبل استثمار جهود ضخمة لتعويدهم من جديد الاعتماد على النفس. ونجد في الوقت ذاته، أن عودة اللاجئين، الذين تمكنوا من تدبير موارد للعيش أثناء إقامتهم في المنفى، إلى أوطانهم طواعية فور سماح الظروف بذلك، هي أكثر احتمالاً أكبر من غيرهم (**سيبولفيدا ١٩٩٤**). لقد ثبت أن اللاجئين بوسعهم أن يصبحوا سنداً للحكومات من الناحية الاقتصادية إذا وفرت لهم مساحات كافية من الأرض يتعيشون منها، وامتنعت عن تقييد تحركاتهم أو إذا وظفتهم في إطار اقتصادها الأوسع نطاقاً (**كوهلمان ١٩٨٩؛ موليت ١٩٩١؛ هاريل - بوند ١٩٩٦**).

وقد تبين أن اللاجئين والسكان المحليين قد انتفعوا على السواء في الحالات التي تمكنت فيها الحكومات المضيفة من مواصلة إحكام قبضتها على السياسة الخاصة باللاجئين لتوجيه المعونة الدولية إلى توسيع دائرة أنشطتهم الاقتصادية بوجه عام (**زيتر ١٩٩٢**). كما أن إتباع الأساليب السابقة يمكنها في الوقت نفسه من تجنب التوتر المحتوم الذي يفضي إليه قصر المعونة على فئة معينة من المستفيدين (**هاريل - بوند ١٩٨٦، الفصل ٤؛ تشيمبرز ١٩٨٥**).

الدكتورة بي. إي. هاريل بوند، مؤسسة برنامج دراسة اللاجئين، وقد ظلت مديرة له حتى يناير | كانون الثاني ١٩٩٧، وهي تعمل حالياً كمحاضرة للبحوث الأكاديمية في برنامج دراسة اللاجئين بجامعة أكسفورد.

ثبت المراجع

Black R (1994) 'Forced migration and environmental change: the impact of refugees on host environments', *Journal of Environmental Management* 42, 261-277

Bulcha M (1988) 'Flight and integration', Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Chambers R (1979) 'Rural refugees in Africa: What the eye does not see', *Disasters*, 3(4) 1979; **(1985)** 'Hidden losers? The impact of rural refugees in refugee programmes on the poorer hosts', *International Migration Review*, Vol xx, No 2.243-263

Clark L (1985) 'The refugee dependency syndrome: physician health thyself', Washington DC, Refugee Policy Group

Clark L and Stein B (1985) 'Older refugee settlements in Africa: A final report', Washington DC, Refugee Policy Group

Goyen P D, Soron'gane E M, Tonglet R, Hennart P and Vis H (1996) 'Humanitarian aid and health services in Eastern Kivu, Zaire: Collaboration or competition', *JRS*, Vol 9, No 3

Hansen A (1979) 'Once the running stops: assimilation of Angolan refugees into Zambian border villages', *Disasters* 3-4, 369-74; **(1981)** 'Refugee dynamics: Angolans in Zambia, 1966-1972', *International Migration Review*, Vol 15, No 1; **(1982)** 'Self-settled rural refugees in Africa: the case of Angolans in Zambian villages' in Hansen & Smith (eds) *Involuntary Migration and Resettlement: The Problems and Responses of Dislocated People*, Westview Press 13-35

Harrell-Bond B E, Voutira E and Leopold M (1992) 'Counting the refugees: gifts, givers, patrons and clients', *JRS*, Vol 5 (3/4), pp 205-225

Harrell-Bond B E (1994) 'Pitch the tents', The New Republic, Sept 19&26; **(1986)** *'Imposing Aid: Emergency Assistance to Refugees'*, Oxford University Press; **(1996)** 'Refugees and the reformulation of international aid policies: What donor governments can do' in Schmid (ed) *Whither Refugee?*, LISWO, Leiden

Hyndman M J (1996) 'Geographies of displacement: gender, culture and power in UNHCR refugee camps, Kenya', PhD Thesis, Faculty of Graduate Studies, Department of Geography, University of British Columbia, September

Karadawi A (1983) 'Constraints on assistance to refugees: Some observations from the Sudan', *World Development*, Vol 11, No 6, pp 537-547

Kibreab G (1989) 'Local settlement in Africa: A misconceived option? Concepts of local settlement and local integration' *JRS*, Oxford University Press; **(1991)** 'The state of the art review of refugee studies in Africa', Uppsala, Paper in Economic History

Kuhlman T (1990) *Burden or Boon? A Study of Eritrean Refugees in the Sudan*, Anthropological Studies VU no 13, UV University Press, Amsterdam

Mollett J A (1991) *Migrants in Agricultural Development*, London, Macmillan

Morss E (1984) 'Institutional destruction resulting from donor and project proliferation in the sub-Saharan countries', *World Development*, Vol 12, No 4, 465-70

Nieburg P, Person-Karell B, and Toole M 'Malnutrition/mortality relationships among refugees' *JRS*, Vol 5, No 3

RSP (1991) *Refugees as Resources for Development: Opportunities and Constraints*, Report on Southern Africa Regional Workshop on Refugee Policy, Arusha, 22 September - 4 October 1991

Sepulveda D C (1994) 'Challenging the assumptions of repatriation: Is it the most desirable solution?', RSP

Toole M and Bhatia R (1992) 'Somalie refugees in Hartisheik A Camp, Eastern Ethiopia', *JRS*, Vol 5 (3/4)

Van Damme W (1995) 'Do refugees belong in camps? Experiences from Goma and Guinea', *The Lancet* 346:360-362

Wilson K (1992) 'Enhancing refugees' own food acquisition strategies', *JRS*, Vol 5 (3/4)

Zetter R (1992) 'Refugees and forced migrants as development resources: the Greek Cypriot refugees from 1974', *Cyprus Review*, Vol 4, No 1:7-38

Voutira E and Harrell-Bond B E (1995) 'In search of the locus of trust: the social world of the refugee camp' in Daniel and Knudsen (eds) *(Mis)Trusting Refugee*

مشروع المكتبة الإلكترونية

يعتبر مركز توثيق برنامج دراسات اللاجئين أكبر مركز متخصص في موضوع الهجرة القسرية في العالم. وتشمل مجموعته المفهرسة من المواد التي لم تنشر حوالي ٣٠ ألف مادة في الوقت الحالي. كما أن عددها يزيد بمعدل يتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ وثيقة (٩٠ ألف – ١٠٠ ألف صفحة) في السنة الواحدة. ويتيسر الوصول للفهرست والبحث في موضوعاته عند استخدام الكلمات المفتاحية الخاصة بموقع برنامج دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت:
http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/rspdoc.htm

بدأ مشروع المكتبة في أول سبتمبر/أيلول من سنة ١٩٩٧، بتمويل قدره ٥٠٠ ألف دولار من مؤسسة أندرو ميلون، و PHARE ، وبرنامج الديمقراطية الأوروبية الشرقية، وبرنامج المكتبات الإلكترونية التابع لمجالس تمويل التعليم العالي بالمملكة المتحدة. وسيتم إدخال معظم مواد المجموعة في الكمبيوتر خلال ثلاث سنوات، كما ستوضع خطة مستديمة لمواصلة إدخال المواد الجديدة في الكمبيوتر بعد انقضاء الفترة السابقة. وسوف يمكن الدخول إلى المركز من أي ركن من العالم عن طريق شبكة الإنترنت، مع إمكانية الحصول على المواد في صور إلكترونية وغير إلكترونية شتى أعدت بحيث تتفق مع التقنيات المختلفة التي يستعين بها مستخدمو مركز التوثيق في شتى أنحاء العالم.
وتخطط المكتبة الإلكترونية أيضاً لتوفير أنواع أخرى من المواد بصورة إلكترونية في المستقبل، من ضمنها برامج التعليم عن بعد المرتبطة بالدورات والدراسات الصيفية التي يقدمها برنامج دراسات اللاجئين، بالإضافة إلى أرشيفات متعددة الوسائط للصور، والأفلام، وأشرطة الفيديو، والصوت.

للحصول على المزيد من التفاصيل، الرجاء الاتصال بمارلين ديغان، مديرة البرنامج،
Marilyn Deegan, Project Manger, RSP Digital Library Project, RSP
البريد الإلكتروني: marilyn.deegan@qeh.ox.ac.uk
الهاتف: ٤٤+ (٠)١٨٦٥٢٧٠٤٣٥

أهمية الذاكرة

بقلم كارلوس مارتين بيريستين

يعرض هذا المقال المكون من جزءين سلسلة من التأملات حول تجربة مشروع يرمي إلى استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا. ويحتوي هذا الجزء الأول على تحليل لمنهج المشروع وتطوره. أما الجزء الثاني، من المقال، الذي سينشر في العدد المقبل، فيتناول محتويات تقرير المشروع ومضامينه العملية.

يوجد في غواتيمالا ما يزيد على ٣٤ ألف لاجئ، وحوالي ٢٠٠ ألف نازح في داخل وطنهم. وهناك ما يفيد بأن الحرب الأهلية التي نشبت في غواتيمالا في الستينيات، وبلغت ذروتها في مطلع الثمانينيات، قد خلفت وراءها، حسبما ورد، ما يزيد على ١٠٠ ألف قتيل، وما يقدر بأربعين ألف مفقود يعتبرون في عداد الموتى، و٨٠ ألفاً من الأرامل، و٢٠٠ ألف يتيم[1]. وقد طالت انتهاكات حقوق الإنسان نسبة هائلة من السكان، كان من ضمنهم لاجئون، ونازحون، والسكان الذين لم يبرحوا قراهم ومدنهم.

وفي سنة ١٩٩٥، أي قبل توقيع اتفاقية سلام بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بسنتين، قام مكتب رئيس الأساقفة المعني بحقوق الإنسان بطرح مشروع هدفه جمع الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في غواتيمالا. وكان المشروع نابعاً من الاقتناع بأن القمع السياسي قد محا قدرة الأهالي على البوح بما يجري. إذ ظل الناجون وأقرباؤهم عاجزين لعدة سنوات عن الحديث عن تجاربهم، أو استيعاب الأحداث، أو الإبلاغ عن المسؤولين عن الانتهاكات التي تعرضوا لها. وكان هدف المشروع في البداية هو جمع المادة التي ستحتاجها لجنة توضيح التاريخ المزمع إنشاؤها. ولكن اللجنة تحولت من خلال تقصيها وبحثها عن الحقائق إلى قوة بديلة تساعد اللجنة الرسمية المختصة بنفس الموضوع على أداء عملها. وقامت أبرشيات الكنيسة الكاثوليكية المختلفة بوضع المشروع على بداية الطريق، كما أخذت على عاتقها مسؤولية مساعدة ودعم أداء اللجنة لمهامها في مناطق مختلفة. وكان اشتراك قطاعات هامة من الكنيسة عاملاً رئيسياً في تقدم المشروع، وذلك بالنظر إلى المصداقية التي تحظى بها الكنيسة من جهة، ولانتشار نفوذها في مناطق شتى، وقدرتها على حماية نفسها من جهة أخرى. أما في المناطق التي كان أصحاب المكانة من رجال الكنيسة لا يباركون فيها المشروع، فقد تعذر جمع أقوال الشهود، مما حتم ضرورة الاتصال بمنظمات اجتماعية أخرى للمعاونة في هذا الشأن.

منهج البحث

كان نموذج البحث الخاص بالمشروع يشمل الفئات التي جرت العادة على استخدامها في العمل الميداني في مجال حقوق الإنسان، سواءً ما اتصل منه بمحاولة فهم تجارب السكان الذين تضرروا من جراء الحرب أو بجمع تلك التجارب أو تحليلها. ولكن سرعان ما تبين أن تلك الفئات غير وافية بالغرض منه. فما هي تلك الفئة التي تغطي الأفراد الذين اضطروا إلى قتل أشقائهم؟ وما هو المفهوم الذي يمكن تطبيقه على الاحتفالات الرسمية التي أجبر كل من شارك فيها على أن ينهال بالضرب على رأس ضحية ما بالعصيّ حتى الموت؟ وتبين الباحثون أنه كلما تكشفت التجارب السابقة، التي ظلت طي الكتمان في الكثير من المجتمعات المحلية، تصاعدت التحديات في وجوههم.

وكان أول تعديل فكر فريق الباحثين في إجرائه هو تغيير أدواتهم في جمع روايات الشهود، وطريقة تجزئتها إلى عناصرها الأساسية – مثل ضروب الأذى التي أنزلتها بهم قوات الجيش، وحوادث الاغتيال التي تعرضت لها شخصيات معينة، والمذابح، والهروب إلى الجبال، والمقاومة في أوضاع بالغة الصعوبة – التي كانت تمثل جزءاً من الواقع اليومي لسكان بعض المناطق. فضلاً عن عمليات التشريد التي استمرت ردحاً طويلاً من الزمن والتي دفعت السكان للجوء إلى الجبال في البداية، ثم التنقل من قرية إلى أخرى، وأدت بهم في النهاية إلى حياة المنفى في الخارج أو النزوح داخل وطنهم.

وعلاوة على ذلك، فقد كان تركيز الباحثين على التعرف على التجارب القاسية التي مر بها السكان الذين ظلوا على قيد الحياة قميناً بأن يجدد آلامهم. وقد دللت قصصهم على مدى تشبثهم بالحياة وتصميمهم على المقاومة. لذلك، كان التعامل مع أقوالهم يحتاج إلى اتباع طريقة معينة تأخذ آلامهم بالاعتبار من جهة، وتحافظ من جهة أخرى على كرامتهم التي كان العنف يرمي أساساً إلى تدميرها.

> اتضح من التجربة أن النسيان هو الذي يجعل التاريخ يكرر نفسه المرة تلو الأخرى، وكأنه كابوس مخيف. إن الذاكرة القوية تتيح لنا فرصة التعلم من الماضي، لأن المبرر الوحيد لاسترجاعه، هو الاستفادة منه في تغيير نمط حياتنا الحاضرة.
>
> **من "الزمن وتدهور الذاكرة: معارك وآمال" لغاليانو إي**

وتوصلنا في النهاية إلى سبعة أسئلة نطرحها عند جمع الأقوال:

- ما الذي حدث؟
- ومتى كان ذلك؟
- وأين؟
- ومن المسؤول عما حدث؟
- ما أثر ذلك على الناس؟

• وما الذي فعلوه لمجابهة الموقف؟
• ولماذا حدث ما حدث من وجهة نظرهم؟

كان هدف هذه الأسئلة هو التطرق إلى صميم التجربة، والتعرف على الأحداث، وكيف عايشها الضحايا، وعواقب العنف، والخطوات الإيجابية التي اتخذها من خرجوا منها بسلام، وطريقة تفسيرهم للأحداث، وآمالهم ومطالبهم.

وكان من يجرون المقابلات من أبناء نفس المجتمعات المحلية التي تعرضت لتلك التجارب، الأمر الذي ساعد على كسب ثقة الناس، وإن كان لهذا المنهج مشكلاته الخاصة. لذلك كان لابد من تدريب[٢] من يجرون المقابلات على الإلمام بما يلي:

١) طريقة عرض المشروع وشرح أبعاده
٢) أسباب الاستفسار عن التجارب
٣) تأثير العنف
٤) مواجهة مشاعر الخوف
٥) قيمة قصص الضحايا وروايات الشهود
٦) كيفية توجيه الأسئلة أثناء المقابلة
٧) المشكلات التي ستصادف الباحث عند إجراء المقابلة
٨) طريقة استخدام أدوات البحث، وكيفية تحليل البيانات.

استغرقت عملية إجراء المقابلة نفسها جزءاً هاماً من فترة التدريب، ابتداءً من اختيار من يقوم بها، وانتهاءً بالأدوات المستخدمة مثل أجهزة التسجيل. ويعود ذلك إلى طبيعة المهمة المطلوبة المعقدة من جهة، والتأثير الانفعالي القوي الذي قد تثيره المقابلة في نفس الضحية، بالإضافة إلى احتمال تسلل عناصر دخيلة قد تحاول تضليل من يجرون المقابلات، من جهة أخرى. وبالرغم من كل الصعوبات السابقة، كانت ساعة الكلام قد حانت لكي يفصح الجميع عما حدث لهم. فتحولت الكثير من حلقات العمل إلى منتديات جماعية يعمد فيها المسؤولون عن جمع الروايات إلى سرد تجاربهم الشخصية أولاً قبل أن ينغمسوا في الاستماع إلى روايات الحاضرين ويبدأوا في جمعها.

لقد أبدى القائمون على تلك اللقاءات منذ البداية وعيهم بأهمية استعادة أحداث الماضي. فكانوا يجيبون من يسألهم من الأفراد أو الجماعات عن سبب اهتمامهم باستعادة تلك الأحداث الماضية بأن معرفة التاريخ تقودنا إلى الحقيقة وأنها تُكرم ذكرى الموتى وبها يستعيد المرء القدرة على الكلام وعلى تنظيم المبادرات الاجتماعية وتثير في نفوس الأجيال القادمة الاهتمام بالحفاظ على ذكريات الماضي. وقد بدأت جهات أخرى تعرب عن اهتمامها بالطريقة التي تساهم بها الذاكرة التاريخية في إعادة البناء الاجتماعي، وكان من شأن ذلك إثراء عملية جمع المعلومات من روايات الضحايا والشهود بإضافة بعد اجتماعي إلى هدف البحث، كان من ضمنه مساندة الضحايا الذين ظلوا على قيد الحياة. وسرعان ما اتضحت الأهمية البالغة لإشراك المتضررين والجماعات المحيطة بهم في عملية جمع البيانات بصورة مباشرة، وهي أهمية راجعة لسببين، فهمهم للموقف وقدرتهم على حشد طاقات مجتمعاتهم.

تنشيط الذاكرة

تنشط الذاكرة وفق جدول زمني خاص بها. وتختلف وسائل تنشيط الذاكرة الجماعية من منطقة إلى أخرى. ففي بعض الأماكن، كان السكان يبادرون على الفور في رواية ذكرياتهم، وكان الأمر يستغرق شهوراً في أماكن أخرى. وكانت عملية التذكر تستغرق بعد بدايتها مدة تتراوح بين أربعة وستة شهور. وكان من يدلون بأقوالهم في بعض الأماكن أفراداً، بينما كانت جماعات بأسرها تتقدم للإدلاء بأقوالها في أماكن أخرى. كما كنا أثناء جمع المعلومات نمارس أنشطة هدفها المتابعة مثل حلقات العمل، والاجتماعات، والاحتفالات، التي كنا نعتبرها وسائل مساعدة هامة.

تسجيل الأقوال

كان تسجيل الأقوال جانباً محورياً أثناء مرحلة تحليل المعلومات وتوثيق الانتهاكات التي تلت مرحلة جمع المعلومات، بالرغم من أن محاولة تسجيل الأقوال أدت إلى مشكلة عملية، إذ إنها نفرت البعض من الحديث عن تجاربه، فضلاً عن احتمالات الخطر التي قد يتعرض لها من تدون أقوالهم. وكان تسجيل الأقوال على أشرطة الكاسيت ثم تفريغها يضمن تحليل المعلومات بصورة موثوق بها، ويشكل في نفس الوقت رصيداً ثميناً من الأصوات البشرية يمكن للباحثين استخدامه في المستقبل لتقصي الوقائع فضلاً عن صلاحيته للاستخدام كمادة تعليمية.

بدأ فريق البحث بعد استماعه لخمسين رواية في إعداد دليل مفهرس لفئات التأثيرات الناشئة عن الانتهاكات، وأنواع التصدي لها، وأسبابها، وتفسيراتها. وكان لهذا النوع من العمل ديناميات الخاصة المعقدة فيما يتعلق باختيار وتدريب فريق للعمل في إعداد تلك الأدلة، وهو أمر يتطلب مهارات شتى منها حسن الإصغاء والقدرة على تفريغ الأشرطة وتحديد الجوانب المختلفة للمواد الجاري تصنيفها في الدليل. وأثبتت التجربة أن العمل الذي قام به هؤلاء المصنفون، من ناحية مناقشة وتقييم الحالات، كان بالغ الأهمية، وأنهم أصبحوا مصدر معلومات لا يقدر بثمن بالنسبة لمن يقومون بتحليل البيانات.

كان للتعارف بالضحايا والإحاطة بما تعرضوا له من فظائع تأثير شديد على العديدين ممن تعاملوا مع أقوالهم، ولاسيما من سبق له منهم التعرض لتجارب قاسية مثل فقدان بعض أفراد أسرهم، أو من تعرضوا للتعذيب. ومن هنا تتضح أهمية تشجيع التغييرات التنظيمية، وخلق مناخ دينامي من المساندة المتبادلة، لمساعدة الباحثين على مواجهة مشكلات عملهم المرهق وما يصحبها من توتر انفعالي.

أهمية الأقوال وأوجه قصورها

أبدى المتخصصون في دراسة التاريخ الشفاهي وعلم النفس الاجتماعي اهتماماً كبيراً ببحث الجوانب القيمة وأوجه قصور في الاعتماد على الروايات المتواترة عند محاولة استعادة الذكريات والتعرف على أحداث الماضي[٣]. وكان من ضمن العوامل الهامة في تقييم روايات الشهود والضحايا ما يلي:

تصوير: Carlos Puig

١) الفترة التي مرت على انقضاء الأحداث؛
٢) تأثير الصدمة الناشئ عن العنف وتداعياته المحتملة على قدرة الشخص على شحذ ذاكرته؛
٣) قدرة المحاور على تقييم العنف الذي تعرض له الشخص الذي يحاوره أو استشفاف احتمال ارتباطه مع بعض الجهات السياسية (مثل صعوبة اعترافه بوجود علاقات بينه وبين رجال العصابات في وضع مازال يتسم بعدم الاستقرار)؛
٤) آليات عمل الذاكرة (مثل، التبسيط المفرط، والمبالغة في وصف بعض الأحداث، أو تأليف نمط تقليدي عن الأحداث يتفق مع متطلبات الوضع القائم) التي قد تؤدي بالمرء عند الإدلاء بأقواله إلى تنميط الأحداث؛
٥) خلفية الشخص الثقافية، ولا سيما اتباعه مفهوماً دائرياً عن الزمن (أي أنه سلسلة من الأحداث مثلاً)، أو استخدامه صيغاً معينة من التعبير (مثل « زمن العنف »).

وبالنظر إلى المضامين السابقة، ووجود بعض أوجه القصور الواضحة، قرر فريق البحث استكمال منهجه باستخدام: مصادر ثانوية، ولا سيما البحوث المستندة إلى أقوال الصحف والمواد المكتوبة الأخرى؛ وتحليل السياق الموضعي للكثير من المجتمعات المحلية؛ ودراسة حالات بعينها لها صلة بأحداث أو فترات زمنية محددة؛ ومحاورة العالمين ببواطن الأمور؛ والحصول على أقوال الأشخاص الذين كانت لهم علاقة باستخدام العنف.

أهمية الذاكرة

كان الدافع الرئيسي الذي جعل الضحايا وذويهم يتطوعون بالإدلاء بأقوالهم هو إظهار الحقيقة. وكانت رغبتهم الضمنية في استعادة كرامتهم وثيقة الصلة بإدراكهم للظلم المرتبط بالأحداث، كما يتضح من قولهم: "كانوا يعاملوننا بصورة أسوأ من معاملة الحيوانات".

كما كان من ضمن الأسباب المتكررة للرغبة في الإدلاء بالأقوال احتمال القيام بالبحث عن المفقودين من الأقارب أو استخراج جثثهم من قبورها. إذ تعتبر حضارة المايا الموتى جزءاً من المجتمع وإن اختلفت صورة حياتهم عن تلك الخاصة بالأحياء. لذلك كانت إعادة دفن الجثث تمثل بالنسبة للكثيرين وسيلة لاستعادة الروابط التي نسفها العنف. لذا كانت معرفة ما حدث للأقارب، ووجودهم في مكان معروف يستطيعون الذهاب إليه ورعايتهم، يمثل بالنسبة للجميع، سواءً من كانوا من أصل خلاسي (المنحدرين من زواج المهاجرين الإسبان مع السكان الأصليين) أو أحفاد المايا، خاتمةً لآلامهم. ولم تكن أسئلة الكثيرين تدور حول المشكلات النفسية فحسب، بل شملت أيضاً أسئلة ذات طابع عملي مثل الحق في الميراث أو ملكية الأرض. وجدير بالذكر، أن عدداً كبيراً من الأشخاص كان يتقدم للإدلاء بأقواله من أجل الحصول على العدالة ومعاقبة المسؤولين عما لحق بهم أو بذويهم من أذى، وهم في كثير من الأحيان من الشخصيات المرموقة في المجتمع.

وكان وراء الآمال التي عقدها أبناء غواتيمالا على مشروع استعادة الذاكرة التاريخية لوطنهم والتعهدات التي أعلنها القائمون على المشروع إحساس بمدى أهمية استعادة الذاكرة الجماعية. فكان الشعور السائد بين الكثيرين ممن أدلوا بأقوالهم أن البحث عن الحقيقة لا يجب أن ينتهي بكتابة تقرير، بل إنه ضرورة لدعم عملية إعادة البناء الاجتماعي عن طريق وضع المواد الخاصة بالموضوع تحت تصرف الجمهور، وابتداع مناسبات يحتفون بها، وما إلى ذلك. لذا، يقوم المشروع حالياً بإعداد خطة تستند إلى ثلاثة أسس: ضرورة توثيق الأحداث بصورة يتيسر الاطلاع عليها للجميع، وتخليدها بواسطة الشعائر والمزارات؛ وأن تستخدم عمليات إنعاش الذاكرة السابقة في شرح وتوضيح ما حدث على أفضل وجه مستطاع بالإضافة إلى بيان ما يحتويه من دروس وعبر مستفادة بالنسبة للحاضر؛ وألا تؤدي الجهود السابقة إلى إحياء الذكريات المروعة أو تلطيخ سمعة من نجوا من أهوال الماضي، بل أن تبرز النواحي الإيجابية لمحافظة الضحايا على كرامتهم وللهوية الجماعية.

إن تحليل التجارب الثرية والأليمة التي مر بها من أدلوا بأقوالهم، وذكرياتهم عما تعرضوا له من فظائع، التي يتضمنها تقرير المشروع، إنما هي أساس لهذه الجهود الرامية لإعادة الذاكرة الجماعية للمجتمعات المحلية التي مزقها العنف والنزوح.

كارلوس مارتين بيريستين أحد العاملين في مشروع استعادة ذاكرة غواتيمالا التاريخية، وهو طبيب متخصص في الصحة النفسية وفي العمل مع النازحين في داخل غواتيمالا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. وقد تم إعداد تقرير المشروع بالتنسيق مع كتّاب ومنظمات غواتيمالية أخرى.

١ التقرير العالمي عن اللاجئين لعام ١٩٩٧، لجنة اللاجئين الأمريكية. ص ٢٣٤

٢ كان من ضمن المواد المستخدمة الإعداد المنهجي لحلقات عمل تدريبية، ودليل للمحاورين، ومرشد لإدارة حلقات العمل، وجميعها متوفر لدى: مكتب حقوق الإنسان التابع لرئيس أساقفة غواتيمالا، على العنوان التالي:
Oficina de Derechos Humanos
del Arzobispado de Guatemala,
6a calle 7-77 Zona 1, Guatemala City, Guatemala.

3 Thompson P *The Voice of the Past* Oxford University Press, 1978; Halbwachs M *La Memoire Collective* Paris PUF, 1950

نهدي هذا المقال لذكرى الأسقف خوان غيراردي كونيديرا

الأسقف خوان غيراردي كونيديرا ولد في ٢٧ ديسمبر | كانون الأول ١٩٢٢، وتوفي في ٢٦ إبريل | نيسان ١٩٩٨.

كان خوان غيراردي منسق مكتب رئيس الأساقفة لحقوق الإنسان، والقوة المحركة لمشروع استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا.

وقد لقي مصرعه غيلةً مساء الأحد ٢٦ إبريل / نيسان ١٩٩٨، أي بعد يومين من رئاسته لافتتاح جلسة شعارها "لن يتكرر ما حدث أبداً يا غواتيمالا" التي عُرض خلالها تقريرٌ عن نتائج المشروع المذكور. وأبرز الأسقف غيراردي أثناء الجلسة المخاطر التي تكتنف عملية بناء السلام عندما قال: "نريد المساهمة في بناء بلد جديد ومختلف. إن بناء مملكة الرب لا يخلو من مخاطر، وبناءها لن يتأتى إلا لأولئك الذين يملكون قوة كافية لمجابهة تلك المخاطر".

شبكة الهجرة القسرية في أمريكا اللاتينية

استضافت جامعة خافريانا أول اجتماع لشبكة الهجرة القسرية في أمريكا اللاتينية بمدينة فييتا بكولومبيا في الفترة من ١٦ إلى ١٩ مارس/آذار ١٩٩٨. وكان برنامج دراسات اللاجئين، بصفته الجهة المسؤولة عن تنسيق جهود الشبكة، قد تلقى تمويلاً من المفوضية الأوروبية، في إطار برنامجه التدريبي والأكاديمي في أمريكا اللاتينية، لتنظيم ثلاثة لقاءات بين ممثلي المؤسسات الأعضاء في الشبكة. وكان لهذه اللقاءات هدفان، الأول وضع برنامج لتبادل طلبة الدراسات العليا بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية من جهة، وبين دول أمريكا اللاتينية نفسها من جهة أخرى. وكان الهدف الثاني هو التوصل إلى مشاريع بحوث مشتركة ومتعددة التخصصات، تساهم فيها المعاهد الأعضاء في الشبكة.

وكان من ضمن ما تمخض عنه الاجتماع الثاني، الذي استضافته مجموعة تنمية التكنولوجيا الوسيطة في ليما في شهر يوليو/تموز، مسودة اقتراح بتنظيم برنامج للتبادل الطلابي. كما أعدت الشبكة مسودة اقتراح لإجراء بحوث مشتركة، ستتم بلورته قبل الاجتماع النهائي المزمع انعقاده في أواخر عام ١٩٩٨. وستلي الاجتماع الأخير مباشرةً حلقة عمل تستغرق يومين.

ومن ضمن أعضاء الشبكة: جامعة كولومبيا الوطنية (كولومبيا)، و جامعة خافريانا (كولومبيا)، وجامعة سان كارلوس (غواتيمالا)، وجامعة باريبا الاتحادية (البرازيل)، ومجموعة تنمية التكنولوجيا الوسيطة (بيرو)، وجامعة ديستو (إسبانيا)، وجامعة بلاد الباسك (إسبانيا)، وجامعة برشلونة الحرة (إسبانيا)، ومركز تنمية البحوث (الدانمرك)، وكلية الثالوث بجامعة دبلن (أيرلندا)، وبرنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد (المملكة المتحدة). وينتمي ممثلو الشبكة لتخصصات علمية متباينة، تشمل علم الأنثروبولوجيا الاجتماعي، والاقتصاد، والعلوم الصحية، والقانون، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بشون لوخنا Sean Loughna على عنوان برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد.
البريد الإلكتروني:
sean.loughna@qeh.ox.ac.uk

مشروعات إنشاء المحميات الطبيعية في الشرق الأوسط والقبائل الرعوية: شركاء أم أعداء؟

بقلم: دوون تشاتي

مازالت مشروعات إنشاء محميات طبيعية في شبه الجزيرة العربية ترى في السكان المحليين عقبةً في طريقها، بدلاً من النظر إليهم على أنهم شركاء في عملية الحفاظ على البيئة وتنميتها.

إن مشروعات المحافظة على الحيوانات والنباتات البرية الرامية لحماية أنواعها المعرضة للانقراض فكرة لم تظهر إلا في وقت حديث نسبياً في شمال شبه الجزيرة العربية. غير أن فلسفتها تستند إلى تقاليد تكونت عبر تاريخ استعمار إفريقيا ومرحلة ما بعد الاستقلال. ففي شرق إفريقيا وغيرها من المناطق، تعرض السكان الذين يعتمدون في حياتهم على الرعي للتهجير القسري، وترك مراعيهم من أجل إنشاء المحميات الطبيعية وتشجيع السياحة (تيرتون، ١٩٨٧؛ هويل، ١٩٨٧؛ ماكابي وآخرون، ١٩٩٢). وكان المقصود من حماية البيئة هو المحافظة على الحيوانات والنباتات البرية وإبعاد السكان المحليين بصفتهم معوقات ـ وفق وجهة النظر السائدة ـ لا تحول فحسب دون تطبيق سياسة الدولة الخاصة بحماية البيئة، بل تمنع أيضاً تنفيذ ما تهدف إليه بوجه عام من تحديث وتنمية.

وفي إفريقيا أمثلة كثيرة على هذا النوع من النزوح، الذي شمل المزارعين والرعاة في تشاد، والماساي الذين طردوا من سيريجنتي في تنزانيا، وبربر أعالي جبال الأطلس في المغرب. ومن أبشع الأمثلة على التهجير القسري وإعادة التوطين من أجل المحافظة على البيئة ما تعرضت له قبائل الأيك. فدراسة ما حدث لهم يعتبر توثيقاً لنتائج طرد مجتمع بأكمله يعيش على الصيد من منطقة كانت مصدر رزقه التقليدي من أجل إنشاء محمية كيديبو الوطنية في أوغندا، إذ اضطر المهجّرون لاستخدام تقنيات الزراعة للتعيش، وكانت النتيجة تعرض مجتمعهم بأسره لمجاعة طويلة الأمد ثم للانهيار (تيرنبول، ١٩٧٢).

بدائل حديثة للنموذج التقليدي المتبع في المحافظة على البيئة

ظهرت منذ بضعة عقود مجموعة متنامية من الآراء التي تنادي باتباع منهج شامل في التفكير عند النظر إلى العالم وطريقة تغييره (مثل: فيكرز، ١٩٨١؛ بريتي، ١٩٩٤). فقد تبين الآن وبصورة واضحة أن المنظومات البيئية دينامية دائمة التغير، كما أصبح دور البشر في تطويرها أمراً معترفاً به. ويرجع هذا الاهتمام بدور البشر إلى ظهور مفهوم جديد للسكان يعتبرهم مصادر عطاء ورعاية للبيئة لا معاول تدمير لها. وبدأت دوائر المحافظة على البيئة تعي أكثر فأكثر بأن حماية أنواع الحياة البرية لن يقدر لها النجاح بدون إشراك السكان المحليين. وأصبح مفهوم "الحماية ذات الوجه الإنساني" (بل، ١٩٨٧) والحاجة إلى مشاركة المجتمعات المحلية، محل نقاش على أقل تقدير (المعهد الدولي لشؤون البيئة والتنمية، ١٩٩٤). وقد ظهرت الآن أمثلة قليلة واعدة لجهود الحفاظ على البيئة في إفريقيا حيث تبذل محاولات لإشراك الأهالي في مشروعات المحافظة على البيئة وتطويرها (المعهد الدولي لشؤون البيئة والتنمية، ١٩٩٤).

تصوير: Michel Gunther/Still Pictures

مارية الصحراء العربية.

ولكن تلك التجارب الرشيدة التي تم التوصل لها في إفريقيا تفقد شيئاً من حكمتها عند تطبيقها في شبه الجزيرة العربية. وأود في هذا المقام أن استشهد بتجربة إعادة توطين المارية (الأوريكس، نوع من البقر الوحشي) في عُمان[1] التي تحظى بمساندة دولية. وأنا أهدف من ذلك كنقطة بداية أن أظهر أن مشروعات المحافظة على البيئة في شبه الجزيرة العربية مازالت تعتبر السكان المحليين عقبات ينبغي التغلب عليها، إما عن طريق التعويضات المادية أو بعرض شروط خاصة للعمل في المناطق المحلية، بدلاً من النظر إليهم كشركاء في عملية المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

تجربة من عمان

بدأ الاهتمام بالمحافظة على البيئة في شبه الجزيرة العربية في منتصف القرن الحالي عندما ازداد قتل واصطياد الغزلان والمارية وغيرها من الحيوانات التي تستحلها رياضة الصيد، بصورة مقلقة وواضحة. فانقرضت المارية في عُمان وباقي شبه الجزيرة بحلول عام ١٩٧٢. وقام خبير استشاري بصندوق رعاية الحياة البرية العالمي بجولة موسعة في المناطق الداخلية من عمان في عامي ١٩٧٧ وعام ١٩٧٨، بغية تحديد المكان الأمثل الذي يصلح لتنفيذ مشروع إعادة توطين هذا الحيوان. وانتهى إلى أن الموطن المثالي للمارية هو جدة الحراسيس، وأنه يتعين بالتالي إعلان تلك المنطقة بأكملها محمية أو ملاذاً لشتى ضروب الحياة البرية. وتم الأخذ بتوصياته بالفعل، وفي عام ١٩٨٠ نقلت الطائرة أول مارية من "القطيع العالمي"، وأطلقت في حظيرة المارية الرئيسية في يالوني. وجرى توظيف عشرة من أبناء قبيلة الحراسيس التي يبلغ تعدادها ٣٠٠٠ نسمة لحراسة المارية، وتتبعها، وتدوين تحركاتها يومياً. ولم تحدث خلال السنوات الثلاث الأولى أية صدامات بين الأهالي المحليين، والفريق الأجنبي الذي يشرف على المحافظة على الحيوان، والمواطنين العمانيين الآخرين.

ثم بدأت المتاعب في الظهور تدريجياً في صورة التنافس على المراعي خلال فترات الجفاف الطويلة بين قطعان الماعز والجمال الخاصة بالأهالي والمارية التي أعيد توطينها (ستانلي برايس، ١٩٨٩؛ ٢١٢–٢١٣)؛ وبين فروع قبيلة الحراسيس حول من له أولوية الحصول على الوظائف والامتيازات الخاصة؛ وبين قبيلة الحراسيس والقبائل الأخرى المنافسة لها، التي تجاهلتها جهود المحافظة على البيئة بصورة كاملة. وكان أن بدأ أبناء القبائل المنافسة أو الشباب الساخط كما وصفهم البعض في ممارسة الصيد غير المشروع الذي أبلغ عنه لأول مرة في عام ١٩٨٦، وازدادت حوادث الصيد غير المشروعة سنوياً بعد التاريخ السابق. وهذا يوضح جوانب القصور التي تشوب تخطيط وتصميم وتنفيذ مشروعات حماية البيئة التي تُفرض من القمة على القاعدة. لقد تجاهل إعداد مشروع إعادة التوطين بصورة شبه كاملة السكان المحليين وحاجاتهم، فلم يفكر القائمون على المشروع في مناقشة أبناء قبيلة الحراسيس حول إقامة المحمية على أرضهم، ولم يستشرهم أحد حول اختيار أنسب مكان لإقامة المحمية[2].

> لقد تم إعداد مشروع إعادة توطين الحيوان بتجاهل الأهالي وحاجاتهم تجاهلاً شبه تام

كما لم يعبأ أحد بأن يوضح لهم أهداف ومقاصد المشروع وما تتضمنه من قيود على نمو البنية الأساسية، أو حتى حاول أن يبين لهم مدى أهمية تعاونهم.

ظلت علاقة الحراسيس بمشروع إعادة توطين المارية خالية من المشكلات، مادامت ليست لديهم تطلعات خاصة، أو رغبة في تحسين سبل الوصول لمصادر الماء، أو موالاة تمهيد الطرق بصورة منتظمة، أو تنمية البنية الأساسية في موطنهم التقليدي. وفي منتصف الثمانينيات حدثت مواجهة نتيجة للتنافس على المراعي، فطلب مدير مشروع إعادة توطين المارية من الحراسيس مغادرة أراضيهم، إلا أن بعضهم رفض. وكان من المفروض أن يدق هذا الحدث ناقوس الخطر للمسؤولين عن المحافظة على البيئة، بيد أن شيئاً من ذلك لم يحدث. فانتهى الأمر بالحراسيس إلى التيقن من أن المحافظة على البيئة تفرض القيود على تنمية منطقتهم. وفي نفس الوقت، اتخذت المنافسة القديمة بين الحراسيس وجيرانهم أبناء قبيلة الجنابة صورة جديدة، إذ بالرغم من عدم توفر الأدلة، تشير زيادة معدلات الصيد غير المشروع السريعة (تم اصطياد حوالي ٣٠ مارية في عام ١٩٩٦ وحدها، أو ١٠٪ من إجمالي القطيع)[3]، وكون جميع من ألقي القبض عليهم من قبيلة الجنابة، إلى تصاعد الصراع بين القبائل، وإلى فشل المشروع في الاحتفاظ بشعبيته، على الأقل بين الشباب الذي شب أثناء انقراض المارية، ولم يكن يعتبرها من رموز تراثه الثقافي. وكانت النتيجة أن فقدت محمية المارية قيمتها في نظر جمهور الساخطين، ومعظمه من الشباب العاطل وأبناء القبائل المنافسة. وبات كسب مبلغ من المال عن طريق الصيد غير المشروع إغراءً تصعب مقاومته بسبب عدم إحساس أبناء القبائل بأنهم يمتلكون المحمية أو يشاركون في إدارة شؤونها.

القبائل الرعوية والمحافظة على البيئة في سوريا

تدرس سوريا حالياً مقترحات دولية بشأن تنمية محمياتها الخاصة في جزء من الصحراء يوفر الكلأ الضروري لقطعان عدد من قبائلها البدوية المهمشة أثناء فصلي الشتاء والربيع. لقد شهدت فترة ظهور الدولة السورية المستقلة في أواخر الأربعينيات وفي الخمسينيات ذروة الجهود المبذولة من أجل السيطرة على التنظيم العشائري الرعوي وتفتيته. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الأرض التي يملكها البدو والتي كانت مشاعاً بينهم، تسجل بصورة مطردة بأسماء شيوخ القبائل المنتمين للأسر ذات النفوذ، ثم تحول إلى مزارع. واستقرت بعض الأسر البدوية في أطراف تلك المناطق الزراعية. وجمع الكثيرون منهم القليل من الزراعة إلى جانب الرعي، فكانوا يخرجون بقطعانهم إلى البادية[4] في أواخر الشتاء وأوائل الصيف. كما كان بعضهم ينتقل من هذه المناطق

الطرفية ليستقر بصورة موسمية في قرى صغيرة في البادية، ومعهم ماشيتهم التي يتنقلون بها خلال معظم أيام السنة بحثاً عن المراعي الطبيعية وبواقي الحصاد.

وخلال الستينيات، بذلت الحكومة جهوداً شاقة لكي تطبق نظام الإصلاح الزراعي، وكان من ضمنها الاستيلاء على جميع أراضي العشائر التي كانت مشاعاً بين أبنائها، ومصادرة قطع الأرض الكبيرة التي يملكها شيوخ القبائل. وبعد تعرض البلاد لفترة من الجفاف استمرت ثلاث سنوات قضت على ما يزيد على مليوني رأس من الأغنام، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج يخفف من وقع تلك الكارثة البيئية. فطبقت مشروعاً تقدمت به الأمم المتحدة لإنعاش قطاع الرعي من الاقتصاد السوري، مع التركيز على المحافظة على تعداد الماشية. وبعد عدد من البدايات المتعثرة، بدأت حملة لإقناع الوكالات المسؤولة عن المراعي

وعلى الرغم من التقلبات العديدة التي مر بها المشروع نتيجة لتغير القوانين، وعدم كفاية القيود المفروضة على التوسع في زراعة البادية، يعتبر الوضع الحالي الذي يمنح البدو حق إبداء رأيهم في إدارة التعاونيات، تطوراً ملموساً عند مقارنته بالرعي المتسيب الذي اتصفت به الخمسينيات أو بالمشروعات التنظيمية الجامدة التي فرضتها الحكومة في الستينيات.

المحافظة على البيئة في البادية

حضرت سوريا في عام ١٩٩٢ اجتماعات لجنة المنتزهات الطبيعية والمحميات في العالم، التابعة لاتحاد المحافظة على البيئة، التي انعقدت في صقلية. كما تفاوضت حول تمويل مشروع يقضي بإصلاح المراعي وبإنشاء محمية طبيعية في بادية تَدمُر. ويقترح المشروع معالجة ثلاث قضايا مترابطة، وهي: تضاؤل مساحة المراعي، وانقراض الحيوانات البرية، وزيادة احتياجات قطعان الضأن

لإدخال أنواع جديدة من النبات. ويتوقع المشروع أن يتم خلال سنتين "زيادة إنتاج العلف من مراعي البادية بحيث تتمكن الحيوانات المستأنسة والبرية من التعايش مع بعضها بعضاً في انسجام" (منظمة الفاو، ١٩٩٥: ٧). كما يتوقع المشروع أن يتم ترسيم الحدود الطبيعية في العام الثالث والأخير من عمر المشروع، بحيث "لا توفر المحمية الكلأ إلا للحيوانات البرية" (الفاو، ١٩٩٥: ٧)، أي استبعاد البدو وقطعانهم عند انتهاء المشروع من مناطق هامة من المراعي التي أعيد إصلاحها.

وبالرغم من حاجة المشروع إلى تعاون مجتمعات البدو، التي ظلت تستخدم تلك المراعي خلال العقود القليلة الماضية، إلا أنه لم يبذل أي جهد واضح لأخذ وضع البدو في الاعتبار في التخطيط، أو التنمية، أو التطبيق أثناء صياغة الجانب الفني من المشروع. وهو أمر يكشف إما عن ضعف ذاكرة الحكومة وإما عن صعوبة تعلمها من الخبرات السابقة. فقد نست الحكومة السورية بكل بساطة دروس وعبر الستينيات التي كان ينبغي عليها تعلمها، عندما قامت بمساعدة وكالة تابعة للأمم المتحدة بمحاولة تشجيع قبائل البدو الرحل على تربية الأغنام دون إشراكهم في خططها. إذ يستحيل فصل القبائل الرعوية عن حيواناتها أو مراعيها الجماعية. كما أن الافتراضات التي يستند إليها المشروع تعتمد على مفاهيم عفا عليها الدهر فيما يبدو (انظر على سبيل المثال: بينكه وآخرون، ١٩٩٣؛ وبيمبرت وبريتي، ١٩٩٥: ٥)، من ضمنها أن الرعاة هم المسؤولون عن استنزاف المراعي والتزيد في اقتناء الماشية بما يفوق موارد الرعي، وأن الحل هو تقليل عدد المواشي وفرض القيود على دخول الأراضي حتى لا تستنزف مواردها من الكلأ. والافتراض السابق مجرد محاولة للتنصل من تبعة المشكلة، وليس بحثاً عن حلول دائمة لها، وهو ما يتطلب إدخال السكان المتضررين في إطاره بدلاً من استبعادهم وفرض الهجرة القسرية عليهم. فالبدو بحاجة إلى أن يصبحوا جزءاً من المشروع، كما تحتاج طريقة فهمهم للمشكلات، وأسبابها، وحلولها المحتملة إلى أن تؤخذ في الاعتبار. وينطبق نفس الشيء على حاجتهم لامتلاك قطعان خاصة بهم، وتيسير وصولهم إلى المراعي، ومصادر المياه، وحصولهم على العلف الإضافي. إذ لا ينبغي أن نتوقع مساندة البدو لمشروعات الحفاظ على البيئة ما لم نلب حاجاتهم.

الخلاصة

إن ضمان استمرار المحميات الطبيعية يتطلب قبل أي شيء حسن نوايا السكان

يستحيل فصل القبائل الرعوية عن ماشيتها أو مراعيها المشتركة

بأهمية دراسة العامل البشري، استناداً إلى أن أفضل حل لإصلاح ما حل بالمراعي الصحراوية من أضرار نتيجة للإفراط في استخدامها هو تحسين حالة البدو الاقتصادية بإحياء مفهومهم التقليدي عن الحِما (أي أن تعهد للبدو أنفسهم من جديد بحماية المراعي وإدارة شؤونها).

لاقت المقترحات السابقة بشأن العودة إلى نظام الملكية الجماعية ترحيباً من الحكومة السورية ذات التوجه الاشتراكي، فوافقت على الاقتراح. وبعد مرور عدة سنوات من المحاولة والخطأ، تم تطبيق برنامج التعاونيات الذي وافقت الحكومة بموجبه على الطلبات الجماعية التي تقدمت بها بطون القبائل لاستعادة السيطرة على مراعيها التقليدية السابقة. وقد أصبح اليوم ثلثا بدو سوريا أعضاءً في تعاونيات الحما والمشروعات المتصلة بها. ولم تكن العضوية إجبارية في أي يوم من الأيام بل خاضعة لاختيار أبناء القبيلة حسب الأصلاب التي ينحدرون منها. وكانت النتيجة هي انضمام غالبية بدو سوريا نظراً للمزايا التي رأوها في ذلك. فالبدوي الذي يملك قطيعاً وينتمي لقبيلة رأى في ذلك النظام مدخلاً يتيح له الانتفاع بمرعى حسن الإدارة ويمكنه من الحصول على الأعلاف بأسعار زهيدة ويتيح له بعض التسهيلات الائتمانية.

والماشية من الأعلاف. كما يقترح دمج بعض الأراضي التابعة لثلاث من تعاونيات الحما لتكوين محميات طبيعية، وفرض القيود على دخول البدو وقطعانهم في تلك المحميات، وتنفيذ برنامج

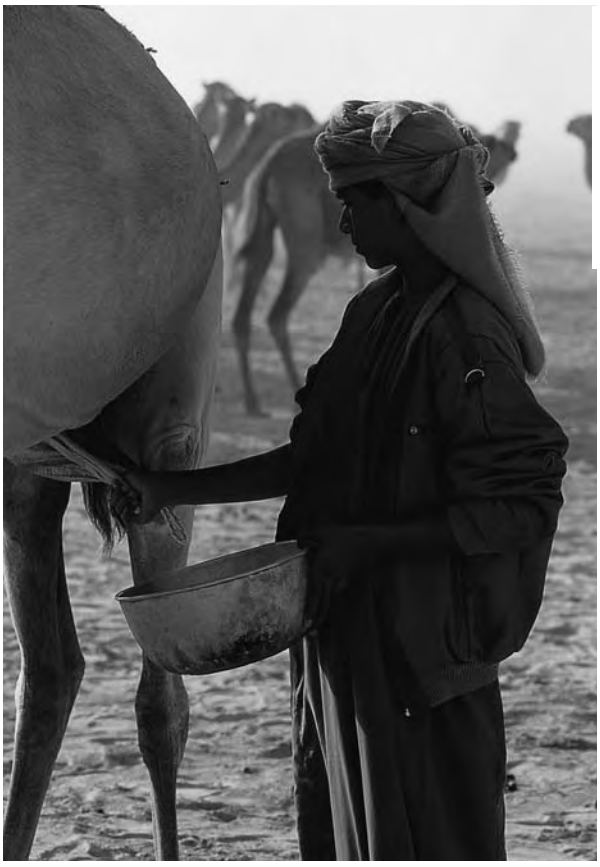

تصوير: Dawn Chatty

المحليين، وليس استبعادهم أو تهجيرهم قسراً. فقد أثبت ماكابي وآخرون (١٩٩٢: ٣٥٣ – ٣٦٦) أن الربط بين الحفاظ على البيئة والتنمية البشرية هو أفضل طريقة لضمان المحافظة على الطبيعة والإنسان على حد سواء على المدى البعيد. إذ لابد من أن تتمشى المحميات الطبيعية والمناطق المحمية الأخرى مع السياق المحلي، لأن إقامة محميات في مناطق يعاني أهلها من تدهورٍ خطيرٍ في حالتهم الاقتصادية أمر لا يبشر باستمرارها لمدة طويلة. فليس بوسع الأهالي في مثل هذه الظروف الاقتناع بمزايا هذا النوع من المشروعات، وهو ما يرجح عدم تعاونهم. أما في الحالات التي يتم فيها معالجة مشكلات الأهالي، والتي تدرك فيها المجتمعات المعنية مزايا المشروعات التي تجمع بين المحافظة والتنمية، فتتولد فرص لا يستهان بها لضمان تعاونهم واستمرار المشروعات.

دوون تشاتي، أخصائية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية عملت مع البدو ومجتمعات قبلية أخرى في الشرق الأوسط لمدة تزيد على العشرين عاماً. وهي من كبار الباحثين ونائبة مدير برنامج دراسات اللاجئين.

١ هناك مشروعات مماثلة لإعادة توطين المارية في المملكة العربية السعودية والأردن.

٢ جرى التشاور في الأمر مع أحد أبناء قبيلة الحراسيس، الذي كان همزة وصل مع المستشار البريطاني منذ أن كان يعمل ضابط اتصال بشركة النفط الوطنية. ولكن الشخص المذكور لم يكن من القيادات السياسية للقبيلة، التي لم تتم استشارتها إلا بعد أن أصبح تسليم يالوني أمراً واقعاً (انظر تشاتي، ١٩٩٦: ١٣٦).

٣ توصلت إلى العدد التقريبي للمارية التي تم اصطيادها بصورة غير مشروعة في عام ١٩٩٦ من عدد من الجهات في منطقة جدة نفسها، وفي العاصمة مسقط. وقد لفت نظري رودي جونز، مدير محطة مشروع حماية المارية الأسبق في يالوني، إلى أن نمط هذا النوع من الصيد غير المشروع يتفق مع الطريقة التقليدية التي تتبعها القبائل في غاراتها. إذ يبدو أن الجنابة يعتبرون المارية من ضمن «أملاك» الحراسيس، لذلك يعتبرون اصطيادها غير المشروع تعبيراً عن صراعهم الاقتصادي والسياسي مع غرمائهم.

٤ البادية تغطي مساحة تتراوح بين ٨٠ و٨٥ في المائة من أراضي سوريا والأردن.

Bell H (1987) 'Conservation with a human face: conflict and reconciliation in African land use planning' in Andrew and Grove [eds] *Conservation in Africa: People, Policies and Practice*, Cambridge, Cambridge University Press, pp 79-101

Behnke R, Scoones I and Kerven C [eds] (1993) *Range Ecology at Disequilibrium: New Models of Natural Variability and Pastoral Adaptation in African Savannas*, London, Overseas Development Institute

Chatty D (1996) *Mobile Pastoralists: Development Planning and Social Change in Oman*, New York, Columbia University Press

FAO (1995) *Rangeland Rehabilitation and Establishment of a Wildlife Reserve in Palmyra Badia* (Al-Taliba), Rome, Document no GCP/SYR/003

Howell P (1987) 'Introduction' in Anderson and Grove [eds] *Conservation in Africa: People, Policies and Practice*, Cambridge, Cambridge University Press, pp 105-109

International Institute for Environment and Development (IIED) (1994) *Whose Eden? An Overview of Community Approaches to Wildlife Management*, London, IIED

McCabe et al (1992) 'Can conservation and development be coupled among pastoral people? An examination of the Maasai of the Ngorongoro Conservation area, Tanzania', *Human Organization* Vol 51 (4):353-366

Pretty J et al (1994) '*A Trainer's Guide to Participatory Learning and Interaction*, IIED Training Series no 2, London, IIED

Pimbert M and J Pretty (1995) *Parks, People and Professionals: Putting Participation into Protected Area Management*, Geneva, UNRISD, Discussion Paper 57

Stanley Price M (1989) *Animal Re-introductions: The Arabian oryx in Oman*, Cambridge Studies in Applied Ecology and Resource Management, Cambridge, Cambridge University Press

Turnbull C (1972) *The Mountain People*, London, Simon and Schuster

Turton D (1987) 'The Mursi and national park development in the lower Omo valley' in Anderson and Grove [eds] *Conservation in Africa: People, Policies and Practice*, Cambridge, Cambridge University Press, pp 169-186

Vickers G (1981) 'Some implications of systems thinking' in *Systems Behaviour Education by Open Systems Group*, London, Harper and Row and Open University Press

تصوير: Dawn Chatty

نشرة الهجرة القسرية

تتوفر الأعداد السابقة التالية من هذه المطبوعة باللغة العربية:

FMR 1	النزوح الداخلي
RPN 24	الأطفال والشباب
RPN 23	دور القوات العسكرية في العمل الإنساني
RPN 22	من يحمي اللاجئين؟ (قضايا قانونية)
RPN 21	التعليم والتدريب

(وسوف تصدر قريباً أعداد أخرى سابقة)

الرجاء مساعدتنا في توسيع قاعدة قراء الطبعتين العربية والإسبانية.

نحن نقبل أي مواد للنشر باللغتين العربية والإسبانية، ونود الحصول على المزيد من المقالات والمواد الإخبارية المتعلقة بالبلدان والمناطق التي يتحدث سكانها بإحدى هاتين اللغتين.

ونرجو موافاتنا بأسماء أي أفراد أو منظمات ترغب في الحصول على الطبعة العربية أو الإسبانية من النشرة.

جميع الاشتراكات في الطبعتين العربية والإسبانية مجانية.

الطبعة الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية
Revista sobre Migraciones Forzosas

تتوفر الأعداد السابقة التالية من هذه المطبوعة باللغة الإسبانية:

FMR 1	النزوح الداخلي
RPN 24	الأطفال والشباب
RPN 23	دور القوات العسكرية في العمل الإنساني
RPN 22	من يحمي اللاجئين؟ (قضايا قانونية)
RPN 21	التعليم والتدريب
RPN 20	النساء والصحة التناسلية
RPN 19	المنظمات غير الحكومية والحكومات المضيفة
RPN 18	قضايا مثيرة للجدل (تتعلق بالبيئة)

المبادئ التوجيهية بشأن النازحين داخل أوطانهم: أداة جديدة للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية

بقلم روبرتا كوهين

إن لدى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وثيقة جديدة هامة تستطيع الاستناد إليها عندما تدافع عن النازحين داخل أوطانهم: وهي المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

عرض ممثل الأمين العام المعني بشؤون النازحين داخل أوطانهم على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في اجتماعها في إبريل/نيسان ١٩٩٨هذه المبادئ - التي تعتبر أول معايير دولية توضع في هذا الشأن. وفى قرار اتخذ بإجماع أعضاء اللجنة الثلاثة والخمسين، نوهت اللجنة بالمبادئ وأقرت ما أعرب عنه ممثل الأمين العام من نوايا لاستخدام هذه المبادئ في عمله. وطلبت اللجنة منه تقديم تقارير عن مجهوداته في هذا السبيل، وعن الآراء التي يتلقاها بشأنها من الحكومات والمنظمات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. كذلك فقد أشارت اللجنة في قرارها إلى أن اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات، التي تضم رؤساء المنظمات الدولية الرئيسية للتنمية والشؤون الإنسانية، قد رحبت بالمبادئ التوجيهية وشجعت أعضاءها على إطلاع أعضاء مجالسهم التنفيذية عليها. كذلك شجع قرار اللجنة الدائمة الذي اتخذته في مارس/آذار ١٩٩٨، أعضاءها على إطلاع الموظفين التابعين لهم على هذه المبادئ وتطبيقها في أنشطتهم المتعلقة بالنازحين داخل أوطانهم.

ودعماً لقرار اللجنة الدائمة، أدلت كلٌّ من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الغذاء العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة ببيانات أمام لجنة حقوق الإنسان أعربت فيها عن تأكيدها على أهمية المبادئ التوجيهية بالنسبة لأنشطتها. فوصفت هيئة اليونيسف المبادئ "بأنها مرجع هام سوف يصبح المعيار الدولي لحماية ومساعدة النازحين داخل أوطانهم"، وأشار برنامج الغذاء العالمي إلى أن المبادئ سترفع درجة الوعي الدولي بالمشاكل الخاصة بهؤلاء النازحين، وكذلك بالمعايير القانونية ذات الصلة بمواجهة احتياجاتهم. ودعت المنظمات غير الحكومية اللجنة، في مداخلات الاجتماع، إلى اتخاذ إجراءات فعالة في مجال العمل الميداني على أساس هذه المبادئ. وعلى الرغم من أن اللجنة لم يكن مطلوباً أو متوقعاً منها إقرار هذه المبادئ، إلا أنها اتخذت خطوة هامة لدعم حماية النازحين داخل أوطانهم باعترافها بهذه المبادئ واستخدامها المتوقع في مجال العمل الميداني.

ضرورة هذه المبادئ

تجمع المبادئ التوجيهية في وثيقة واحدة كل القواعد الدولية ذات الصلة بالنازحين داخل أوطانهم التي كانت موزعة من قبل في الكثير من الوثائق. وعلى الرغم من أن المبادئ ليست ملزمةً قانوناً، إلا أنها تجسد مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني القائمة وتتمشى معها. كذلك، فهي تحاول، عن طريق إعادة تأكيد القواعد السارية، أن توضح النقاط الغامضة وتسد الثغرات القائمة. ففي دراسة سابقة تبين وجود ١٧ مجالاً لا يتوفر فيها للنازحين داخل أوطانهم قدر كاف من الحماية، وثمانية مجالات بها ثغرات واضحة في القانون[1]. وعلى سبيل المثال لا توجد قاعدة تمنع صراحة إعادة الأفراد النازحين داخل أوطانهم قسراً إلى المناطق التي يتهددهم فيها الخطر، كما لا يوجد فيها ما ينص على حقهم في استعادة ممتلكاتهم التي فقدت بسبب نزوحهم من ديارهم أثناء الصراعات المسلحة أو الحصول على تعويض عن فقدها. كذلك لم يتطرق القانون إلى مسألة توطين السكان النازحين في مخيمات. كما أن الأمر يقتضي توفير ضمانات خاصة للنساء والأطفال.

> في دراسة سابقة تبين وجود ١٧ مجالاً لا تتحقق فيها حماية كافية للنازحين داخل أوطانهم، و٨ مجالات بها ثغرات واضحة في القانون.

ولا تنشئ المبادئ التي وضعها فريق من المحامين الدوليين وضعاً قانونياً جديداً للسكان النازحين داخل أوطانهم، نظراً لأنهم يقيمون داخل وطنهم ويتمتعون بكل الحقوق والحريات مثل سائر أبناء وطنهم، ولكنهم، بحكم نزوحهم، لهم احتياجات خاصة تسعى تلك المبادئ لتوفيرها.

وهذه المبادئ تنطبق على كل من الحكومات والقوات المتمردة على السواء لأن أفعال الجنود الحكوميين والمتمردين كثيراً ما تكون السبب وراء نزوح السكان من ديارهم، كما أنهم يعتدون في كثير من الأحيان على النازحين. كذلك تعالج المبادئ المذكورة جميع مراحل النزوح. فغالباً لا تعمد المنظمات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى التدخل إلا بعد أن ينزح السكان من ديارهم أو أثناء مرحلة العودة إلى الديار والاندماج من جديد في المجتمع. غير أن المبادئ المذكورة تعالج قضية الوقاية من أسباب النزوح غير المشروع. فهي في المقدمة تصف النازحين داخل أوطانهم "بأنهم أفراد أو جماعات اضطروا إلى الهرب أو ترك ديارهم أو مناطق مواطنهم الاعتيادية، وذلك بالأخص لتجنب الآثار الناشئة عن صراع مسلح، أو حالة من العنف العام،

أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، على ألا يكونوا قد عبروا حدوداً دولية معترفاً بها". ويعتبر هذا أرحب تعريف للنازحين داخل أوطانهم على المستوى الدولي أو الإقليمي.

محتوى المبادئ

يتعامل الجزء الأول من المبادئ مع **الحماية ضد النزوح**، ويحدد بوضوح الأسس والظروف التي تجعل النزوح أمراً غير مقبول، وكذلك الحد الأدنى من الإجراءات الواجب اتخاذها إذا حدث نزوح لضمان حقوق الجماعات النازحة. فالمبادئ توضح على سبيل المثال أن النزوح محظور إذا كان مبنياً على أساس سياسة الفصل العنصري، أو "التطهير العرقي"، أو غيرهما من السياسات التي "ترمي إلى تغيير التركيب العرقي أو الديني أو العرقي للجماعة المقصودة أو من شأنها أن تؤدي إلى ذلك". وهي تعتبر "مشروعات التنمية الواسعة المدى التي لا تبررها مصالح عامة قهرية تسمو على أي اعتبار" نوعاً من النزوح غير المبرر. وهي تقرر بوضوح أن تهجير السكان من ديارهم يجب ألا يتم بطريقة تنتهك حقهم في الحياة أو الكرامة أو الحرية أو الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن على الدول التزاماً خاصاً إزاء توفير الحماية بشكل خاص للسكان الأصليين وغيرهم من الجماعات التي تعتمد اعتماداً خاصاً على أرضها في معاشها أو ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً (راجع مقالة تشاتي في ص ٢٧).

ويغطي الجزء المتعلق **بالحماية أثناء النزوح** طائفة كبيرة من الحقوق. وهو يؤكد في معظم جوانبه القواعد القانونية العامة ثم يتبعها بالحقوق التي يحتاجها النازحون لإعمال هذه القواعد. فهو، على سبيل المثال، يؤكد القاعدة القانونية العامة التي تمنع المعاملة القاسية وغير الإنسانية، ويتلوها بالنص على منع إعادة النازحين أو توطينهم إجبارياً في ظروف تعرض حياتهم أو أمنهم أو حريتهم و/أو صحتهم للخطر. وبالمثل فبعد أن أكد على القاعدة العامة الخاصة باحترام الحياة الأسرية، حدد أن الأسر التي يتمزق شملها بسبب نزوحها من ديارها، يجب أن يعاد لمّ شملها في أقرب فرصة ممكنة. وهو يدخل إلى حيز التنفيذ القاعدة العامة التي تنص على الاعتراف بالأفراد أمام القانون بالتأكيد على حق الأفراد النازحين في الحصول على جميع الوثائق اللازمة للتمتع بحقوقهم القانونية، وعلى واجب السلطات أن تعطيهم وثائق بدلاً من الوثائق التي فقدوها أثناء نزوحهم من ديارهم.

وتعطي الوثيقة اهتماماً خاصاً **لاحتياجات النساء والأطفال**، بما في ذلك منع أي عنف ناشئ عن التمييز بين الرجال والنساء، وتنص على أحكام تدعو إلى إشراك النساء في عمليات تخطيط وتوزيع الطعام والاحتياجات الأساسية بصورة كاملة. كما أنها تؤكد على ضرورة أن تحصل النساء على الخدمات الصحية الخاصة بهن وبالصحة التناسلية، وكذلك حقهن على قدم المساواة مع الرجال في الحصول على وثائق خاصة بهن بأسمائهن الشخصية. وهي تنص على منع التجنيد الإجباري للأطفال في القوات المسلحة، وتدعو أيضاً إلى بذل جهود لإعادة الأطفال الضائعين إلى عائلاتهم.

ومما له أهمية خاصة في الوثيقة تلك **المبادئ المتعلقة بتوفير المساعدات الإنسانية**، لأن الحكومات والقوات المتمردة كثيراً ما تسعى لمنع توصيل المساعدات وتجويع السكان عمداً. وهو ما يتنافى مع المبادئ التي تمنع استخدام التجويع كسلاح في المعركة، وتؤكد حق الأفراد النازحين داخل أوطانهم في طلب المساعدة الإنسانية، وحق مانحي المساعدات في أن يقدموا هذه المعونات، وواجب الدول في أن تقبلها. وتؤكد المبادئ على رفض أي منع تعسفي من جانب الحكومات لوصول المساعدات، وتؤكد على "ضرورة الوصول إلى الأفراد النازحين بسرعة ودون أي عائق".

وهناك ترتيب جديد يتعلق **بدور المنظمات الإنسانية عند توفير المساعدات**، إذ يطلب منها "أن تعطي اهتماماً خاصاً لضرورات الحماية والمحافظة على الحقوق الإنسانية للأفراد النازحين داخل أوطانهم، وأن تتخذ التدابير المناسبة لتحقيق ذلك". ونظراً لأن كثيراً من المنظمات الإنسانية والإنمائية كانت توفر المساعدات للنازحين دون إيلاء اهتمام كاف لحمايتهم ولحقوقهم الإنسانية، فإن هذا يعتبر تطوراً مهماً. والواقع أنه قد تبين في حالات كثيرة عبث توزيع الأغذية على الناس دون مراعاة احتياجهم للحماية، كما حدث في البوسنة وفي مناطق أخرى من العالم. واعترافاً بهذه الحقيقة دعا الأمين العام كوفي عنان إلى اتخاذ منهج أكثر تكاملاً في حالات الطوارئ الإنسانية حتى يتم توفير المساعدة والحماية بصورة شاملة.

ويؤكد الجزء الأخير من المبادئ المتعلق **بإعادة**

تصوير: R Jones/Panos Pictures

أطفال من أبناء السكان النازحين في منطقة باردا بأذربيجان داخل فصل دراسي أقيم في حاوية للبضائع

التوطين والاندماج من جديد في المجتمع على حق النازحين داخل أوطانهم في العودة إلى منازلهم أو محال إقامتهم الاعتيادية طواعيةً وفي أمن وكرامة، أو أن يعاد توطينهم حسب رغبتهم في جزء آخر من البلاد. وهو تأكيد هام في هذا السياق، لأنه كثيراً ما يُجبر النازحون على العودة إلى ديارهم بغض النظر عما إذا كانت المنطقة آمنة أم لا، وبدون مراعاة لرغبتهم في الاستيطان في أجزاء أخرى من أوطانهم. وهناك مبدأ آخر هام، وهو الحق في استعادة الممتلكات التي فقدوها عند نزوحهم من ديارهم أو الحصول على التعويض المناسب عنها إذا تعذر ذلك.

تطبيق المبادئ

والخطوة الهامة التالية هي نشر تلك المبادئ على نطاق واسع لرفع الوعي الدولي باحتياجات الأفراد النازحين داخل أوطانهم وبالمعايير القانونية المتعلقة بهذه الاحتياجات. وعلى الرغم من أن المبادئ لا تكفي وحدها لمنع النزوح ولا انتهاك حقوق هؤلاء السكان النازحين، إلا أنها توجه نظر الحكومات والقوات المتمردة إلى أن تصرفاتها تحت المراقبة، وأنها مسؤولة عن الحيلولة دون ظهور الأوضاع التي تؤدي إلى نزوح السكان وعن حماية الذين نزحوا منهم بالفعل.

وقد بدأت الوكالات التابعة للأمم المتحدة في نشر المبادئ، وتوزيع نسخها وترجمتها إلى لغات غير الإنكليزية[٢]. وقد سارع نائب الأمين العام للشؤون الإنسانية الذي يرأس عملية التنسيق بين الوكالات إلى نشر المبادئ المذكورة، وسوف يتم طبع ١٠ آلاف نسخة منها لتوزيعها على العاملين الميدانيين. وكذلك سوف ينشر مشروع "المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً" التابع لمجلس اللاجئين النرويجي تلك المبادئ. ولكن الأمر يتطلب نشاطاً مستمراً عالمي النطاق لإطلاع ملايين النازحين والمنظمات التي تساعدهم على تلك المبادئ، وهو جهد يجب أن تشارك فيه المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

كذلك سيحتاج الأمر إلى **تدريب**. فعلى الرغم من أن صياغة المبادئ واضحة وسهلة الفهم، إلا أنه من اللازم إضافة التدريب على إجراءاتها إلى برنامج الأمم المتحدة للتدريب على إدارة الكوارث والبرامج المناظرة له لدى المنظمات غير الحكومية. كذلك تدعو الحاجة إلى تدريب قوات حفظ السلام وقوات الشرطة على سبل حماية النازحين داخل أوطانهم. وقد اقترحت بعض المنظمات غير الحكومية وضع مرجع عمل مبسط يشرح المبادئ لاستخدامه في التدريب؛ ويجري حالياً إعداد مثل هذا المرجع في نطاق مشروع مؤسسة بروكنغز لشؤون النزوح الداخلي.

ورصد تطبيق المبادئ هام جداً لضمان فاعليتها. ونظراً لعدم تخصيص إحدى هيئات الأمم المتحدة لرصد تنفيذها، فإنه سيكون على وكالات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية أن تقوم بهذه المهمة.

وقد استخدمت لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية هذه المبادئ فعلاً لتقييم أوضاع النازحين داخل كولومبيا. وعلاوةً على ذلك فقد استخدمها ممثل الأمين العام المعني بشؤون النازحين داخل أوطانهم في النقاش الذي دار حول إيفاد بعثة إلى أذربيجان في مايو/أيار الماضي. ولكن الأمر سيتطلب عمليات رصد منظمة للتأكد من تطبيق المبادئ على نطاق العالم. وستساعد قاعدة البيانات التي تنشئها الأمم المتحدة بالتعاون مع مجلس اللاجئين النرويجي/برنامج المسح العالمي للنازحين داخل أوطانهم على تدعيم عمليات الرصد هذه. كذلك تستطيع بعض المنظمات غير الحكومية مثل اللجنة النسائية للدفاع عن النساء والأطفال اللاجئين أن تقوم بخدمة كبيرة برصد تطبيق هذه المبادئ في حالة النساء والأطفال. كما يجب اجتذاب المنظمات المحلية التي تعنى بتلبية احتياجات النازحين داخل أوطانهم إلى المشاركة في عملية الرصد، كذلك يجب تشجيع جماعات النازحين ذاتها على أن تقوم برصد أوضاعها في ضوء هذه المبادئ.

وسيكون **للدعوة إلى تطبيق هذه المبادئ والتوسط** لدى الحكومات والقوات المتمردة لمراعاتها، خاصة من جانب الأمم المتحدة، أهمية كبرى في توفير قدر أكبر من الحماية للنازحين. وحتى في الحالات التي لا تشعر فيها الأطراف المتحاربة بضرورة احترام المعايير المتفق عليها، فإن المبادئ يمكن أن تنبههم إلى أن تصرفاتهم تخضع للمراقبة. أما في حالة رغبة الحكومات في وضع قانون لتنظيم شؤون النازحين، فستكون المبادئ المذكورة مفيدة جداً، كما ستخدم السلطات المحلية في التعامل مع مشكلات النزوح الداخلي.

ومن الطبيعي أنه يجب أولاً إعلام الأفراد بهذه المبادئ. وسوف يقوم برنامج "الرصد العالمي للنازحين داخل أوطانهم» التابع لمجلس اللاجئين النرويجي، ومشروع مؤسسة بروكنغز بشأن النزوح الداخلي، ولجنة اللاجئين الأمريكية، بالتنويه بالمبادئ المذكورة في التجمعات الإقليمية التي تنوي عقدها لتنبيه المجتمع الدولي لقضية السكان النازحين داخل أوطانهم. وستقوم وكالات الأمم المتحدة بالمثل بتسليط الضوء على المبادئ المذكورة في مجال العمل الميداني. وفي الواقع يجب على كل من يعالج قضايا السكان النازحين داخل أوطانهم أن يلم بتلك المبادئ والأسلوب الأمثل لتطبيقها لتوفير المزيد من الحماية للنازحين.

روبرتا كوهين، مدير مشارك لمشروع مؤسسة بروكنغز للنزوح الداخلي، وقد اشتركت مع فرانسيس م. دنغ في تأليف كتاب "الجماهير الهاربة: الأزمة العالمية للنزوح الداخلي"، (مؤسسة بروكنغز، ١٩٩٨). انظر ص ٣٧ لمزيد من التفاصيل عن «الجماهير الهاربة».

على الرغم من أن المبادئ في حد ذاتها لا تكفي لمنع نزوح السكان أو كف الاعتداء على حقوق الجماعات النازحة، إلا أنها توجه نظر الحكومات والقوات المتمردة إلى أن تصرفاتها تحت المراقبة..

١ انظر:

Compilation and Analysis of Legal Norms, Report of the Representative of the Secretary-General on Internally Displaced Persons, E/CN/4/1996/52/Add.2, United Nations, December 1995. See also chapter on Legal Framework by Walter Kaelin and Robert Kogod Goldman, in Roberta Cohen and Francis M Deng, *Masses in Flight: The Global Crisis of Internal Displacement*, Brookings, 1998.

٢ **للحصول على الترجمة الإنكليزية أو الفرنسية** للمبادئ التوجيهية، اتصل بالعنوان التالي: Allegra Baiocchi, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, DC 1-1568, 1 UN Plaza, 10017 NY, New York, USA.
الفاكس: 1040 963 212 1+
البريد الإلكتروني: baiocchi@un.org.
ويمكن أيضاً الاتصال على العنوان الآتي:
wwwnotes.reliefweb.int.
وللحصول على ترجمة بالإسبانية أو الروسية أو العربية أو الصينية، اتصل بـ:
Erin Mooney, UN Commissioner for Human Rights, Palais des Nations, Geneva 10, 1211 Switzerland.
البريد الإلكتروني: emooney.hchr@unog.ch

يمكن الاطلاع على المقالات الواردة في النشرة وتحميلها على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بكم من الصفحات الخاصة بالنشرة في موقع برنامج دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت:
http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/

آخر الأنباء

الصراع الإريتري الإثيوبي

تحول الصراع المسلح الذي اندلع بين إريتريا وإثيوبيا في مايو/أيار ١٩٩٨ (عند كتابة هذه السطور في ٤ أغسطس/آب) إلى حرب دعائية نشطة، لا تواكبها معارك هامة في الوقت الحالي، ولكن كلاً من الجانبين مازال يستورد السلاح والذخيرة، ولا يمكن استبعاد احتمال نشوب الصراع المسلح من جديد. وفى الحقيقة فإن الخلاف على الحدود، الذي كان السبب الظاهري للصراع، إنما كان مجرد حجة. فخط الحدود بين البلدين هو خط مستقيم يقع بين نهري مارب وتاكازي وليس عليه خلاف، وكان من السهل الوصول إلى حل لمشاكل تحديده في المناطق الجبلية. وقد استغلت الحكومتان الصراع بينهما لحشد التأييد الشعبي لكل منهما. والأقرب إلى التصديق أن هذا الصراع نشأ نتيجة للقرار الخاطئ الذي اتخذته الحكومة الإريترية بإصدار عملة خاصة بها، وهى النكفا لتحل محل البر الإثيوبي، إذ كانت تتوقع أن يتم التعامل بالعملتين بالتساوي، وبذلك تسير التجارة عبر الحدود بشكل عادي. ولكن النكفا فقدت قيمتها بسرعة، وأصرت الحكومة الإثيوبية على أن يتم تبادل العملتين بسعر السوق حتى تحمي عملتها، وهكذا انخفضت قيمة العملة الإريترية وتبين مدى اعتمادها الاقتصادي على إثيوبيا. وردت إريتريا بإلغاء اتفاقية ١٩٩١ التي تسمح لإثيوبيا بحرية المرور إلى ميناءي عصب ومصوع، ومن هنا بدأ الصراع يتفاقم.

ولا يمكن تفسير تطور مثل هذا الخلاف إلى صراع مسلح، بما في ذلك إلقاء إريتريا القنابل على السكان المدنيين في مدينة ميكيلي بشمال إثيوبيا، إلا في ضوء الآثار التي خلفتها حرب إريتريا من أجل الاستقلال التي دامت ثلاثين عاما. ونظراً إلى أن الحكومة الإريترية قد حصلت على استقلالها في عام ١٩٩٣ ولديها جيش كبير ذو مقدرة قتالية عالية، كما أن لديها في نفس الوقت ذاكرة محفورة بالآلام، وشكوكاً عميقة في العالم الخارجي، وثقة لا حد لها في قدرات شعبها، فقد أظهرت حساسية بالغة لكل ما يتراءى لها أن فيه نَيْلاً من سيادتها الوطنية كما أظهرت ميْلاً للجوء إلى القوة المسلحة. إذ بعد الحرب غير المعلنة ضد السودان، ثم الصدامات المسلحة مع جيبوتي واليمن، فإن إثيوبيا كانت هي الجار الوحيد الذي كان لإريتريا علاقات حسنة معه.

ويتوقف مدى تأثير الصراع على حدوث هجرات قسرية على المسار الذي يتخذه هذا الصراع. فعلى العكس مما حدث في صراعات أخرى في منطقة القرن الأفريقي نجد هنا صراعاً صريحاً عبر حدود دولية بين نظامين يتمتع كل منهما بتأييد السكان بوجه عام في البقاع التي يدور فيها. ومن ثم، فمن المرجح أن تقتصر عمليات النزوح على سكان تلك المناطق المهددين مباشرةً بأخطار العمليات القتالية (بما في ذلك الغارات الجوية)، وسوف يتجهون إلى المناطق الداخلية في وطنهم بدلاً من عبور الحدود الدولية، وسوف تكون حكومتهم الوطنية ملزمة بالعناية بأمرهم. ولذا فمن المتوقع أن يسهل استيعابهم في جماعات السكان التي سينزلون في أرضها وأن يعودوا إلى ديارهم بمجرد أن تصبح عودتهم آمنة، وذلك بافتراض أن الصراع سيمكن حله بسرعة نسبية ودون تعقيدات كثيرة. وبعيداً عن مناطق الصراع، قامت كل من الحكومتين باعتقال مواطني البلد الآخر المقيمين بها، وأخضعتهم في بعض الحالات لمعاملة سيئة. وكانت حكومة إريتريا قد طردت أغلب مواطني إثيوبيا من أراضيها في عام ١٩٩١ ولم يبق منهم إلا بضعة آلاف (أغلبهم يقيمون في ميناء عصب)، في حين استمر الإريتريون يعيشون بسلام في إثيوبيا، ولذلك فالمعرضون للخطر منهم أكبر بكثير (يقدرون بأكثر من ١٣٠ ألفاً)، ولكن من المستبعد طردهم على نطاق واسع إلا إذا تصاعدت العمليات الحربية.

ولهذا فمن المرجح أن تكون أغلب الآثار غير مباشرة، وأن تنشأ نتيجةً لتفجر الصراع في منطقة تفتقر تماماً للاستقرار. وستتأثر التجارة عبر الحدود بين البلدين تأثراً كبيراً. ونظراً لأن إثيوبيا فقدت منافذها على البحر منذ استقلال إريتريا في عام ١٩٩٣، وحيث إن موانئ إريتريا أقفلت في وجهها، فستضطر إثيوبيا إلى توجيه كل تجارتها عن طريق ميناء جيبوتي، وسوف يلقي ذلك عبئاً ثقيلاً على وسائل النقل، وخاصة في مناطق شمال إثيوبيا المعرضة للجفاف. ولا تعاني إريتريا من نقص مزمن في المواد الغذائية فحسب، بل إن اقتصادها يعتمد أيضاً إلى حد كبير على التجارة مع إثيوبيا. وبدون هذه التجارة يصبح ميناء عصب عاطلاً عن النشاط ، ولو تطور الصراع إلى الحد الذي يجعل إثيوبيا تهاجم (أو تحاصر) موانئ إريتريا، فإن النتائج ستكون مدمرة.

وهناك احتمال أن تظهر آثار لهذا الصراع كذلك على الحرب في السودان، حيث تساعد كل من إثيوبيا وإريتريا (بصورة أكثر صراحة) الجيش الشعبي لتحرير السودان/ الجيش الديمقراطي الوطني المعارض للنظام الحاكم في الخرطوم. وتشمل هذه المساعدات نقل مواد الإغاثة عبر إريتريا وإثيوبيا إلى اللاجئين السودانيين الموجودين على طول حدودهما الغربية، وإلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة داخل السودان. وليس من السهل تقدير أثر الصراع بين اثنتين من أهم الدول المؤيدة للمعارضة على مستقبل الحرب في السودان، كما لا يمكن تقدير أثر هذا الصراع على استقرار إريتريا وإثيوبيا نفسيهما في المستقبل، ولكن هذا الصراع، الذي يكاد يكون بلا تفسير معقول، سيؤدي ولا شك إلى نتائج خطيرة على السكان النازحين والمنطقة بأكملها.

بقلم كرستوفر كلابهام، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة لانكاستر

تصوير: Jon Bennett

آخر الأنباء

أزمة إنسانية في كوسوفو

تمثل أحداث العنف الأخيرة في كوسوفو جانباً من أزمة تتعلق بنضال ذلك الإقليم من أجل الاستقلال الذي يستمر منذ عدة سنوات في يوغوسلافيا القديمة والجديدة. والجديد في الأمر أن كلا الجانبين قد زاد من استخدام القوة في الصراع. وتأتي الأحداث الأخيرة في أعقاب مرحلة دامت عدة سنوات وتميزت بسمتين على الأقل: الأولى هي تعرّض ألبان كوسوفو (الذين يشكّلون حوالي ٩٠ ٪ من السكان في إقليم كوسوفو الواقع في صربيا) إلى الحرمان من حقوقهم الإنسانية الأساسية بشكل منظم؛ والثانية أنهم عبروا علانيةً عن عزمهم على عدم الخضوع للقوانين اليوغوسلافية أو الصربية. وكانت النتيجة قيام مجتمع ألباني موازٍ (بما في ذلك هياكل حكومية ونظام تعليم وجمع الضرائب وهلم جراً) بشكل غير رسمي إلى جانب نظام الحكم القمعي التابع لبلغراد. بل إن بلغراد استغلّت هذا التحدي للأمن القومي والنظام الدستوري كمبرر لفرض حكمها المباشر علي كوسوفو والحد من الاستقلال الذاتي للإقليم الذي كان الدستور الصربي الصادر في عام ١٩٩٠ قد أكده من جديد في المواد ٦ و١٠٨–١١٢. ويبدو أن موقف المجتمع الدولي من هذا الصراع يسترشد بمبدأين أساسيين، هما حق تقرير المصير، واحترام السيادة الإقليمية للدول. وبناءً عليه، أصر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أنه لا يجوز لألبان كوسوفو أن يقرروا من جانب واحد الانفصال عن يوغوسلافيا، وإن كان ينبغي منحهم شكلاً فعالاً ومعززاً من الحكم الذاتي المحلي.

وتحسباً لعدم نجاح المساعي الدولية في تخفيف حدة الصراع، وبدء تدفق حشود اللاجئين على نحو يُضعف استقرار المنطقة، بدأت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٩٣، في وضع خطط الطوارئ لمواجهة الموقف. ومن المعتقد بصفة عامة أن دخول اللاجئين من ألبان كوسوفو إلي جمهورية مقدونيا المجاورة، وهي إحدى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، سيزيد كثيراً من حدة التوتر بين الأقلية الألبانية والأغلبية السلافية فيها، وأن حكومتها الضعيفة وغير المستقرة نسبياً ستجد صعوبة في التحكم في الموقف. وإلى هذا السيناريو يرجع معظم التخوف من احتمال قيام حرب بلقانية موسعة لأن جميع دول المنطقة (يوغوسلافيا وألبانيا وبلغاريا واليونان وتركيا) ستنغمس فيها إذا أدى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من كوسوفو إلى مقدونيا إلى زعزعة استقرار هذه الأخيرة. كذلك تثير الأوضاع غير المستقرة في ألبانيا المجاورة، والتي أدت إلي نشر القوات الدولية في عام ١٩٩٧، المخاوف من مزيد من عدم الاستقرار في حالة تدفق اللاجئين.

وخطط الطوارئ التي وضعتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لها أبعاد ثلاث، هي: احتواء الأزمة وحماية/ مساعدة النازحين داخل حدود يوغوسلافيا الذين قد يصل عددهم إلى ٢٠٠ ألف نازح، وحماية/مساعدة اللاجئين في شمال ألبانيا الذين يبلغ عددهم ١٠٠ ألف لاجئ، و٧٠ ألف لاجئ في شمال غرب مقدونيا. ويشارك المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تنفيذ هذه العملية المنظمات غير الحكومية التالية : اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأوكسفام، ومنظمة "أطباء بلا حدود"، ولجنة الإنقاذ الدولية، واللجنة السويسرية لإغاثة منكوبي الكوارث، والمنظمة الدولية للمساعدات الطبية في حالات الطوارئ.

بقلم مايكل بارتشيسكي الباحث في القانون الدولي ببرنامج دراسات اللاجئين.

في ١٨ مايو/ أيار ١٩٩٨، استضاف برنامج دراسات اللاجئين حلقة عمل تحت عنوان: «منع أزمة إنسانية في كوسوفو» واشترك فيها لفيف من الخبراء المعنيين (من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات) والأكاديميين من عدة تخصصات. وكانت الحلقة بمثابة منبر أتاح الفرصة لما يلي:

١) تبادل الآراء
٢) استكشاف الترتيبات السياسية الممكنة
٣) البدء في مشروع بحثي تابع لبرنامج دراسات اللاجئين لتزويد واضعي السياسات ببحوث تحليلية يمكن أن تساهم في الحد من التوترات في كوسوفو ومواجهة التدفق المحتمل للاجئين.

وللحصول على تقرير عن حلقة العمل يُرجى الاتصال بالعنوان الآتي:
Michael Barutciski at RSP QEH,
21 St. Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
الفاكس: +44 (0) 1865 270721
البريد الإلكتروني: michael.barutciski@qeh.ox.ac.uk.

مكتبة الهجرة

دراسة مسحية عالمية لأوضاع النازحين داخل أوطانهم

إعداد: برنامج المسح العالمي لأوضاع النازحين داخل أوطانهم /مجلس اللاجئين النرويجي، ٢٤٠ صفحة، رقم الإيداع: ISBN 1-85383-521-8
السعر: ١٤,٩٥ جنيهاً إسترلينياً
[يوزع مجاناً على المشتركين في نشرة الهجرة القسرية في حالة توفر عدد كاف من النسخ]

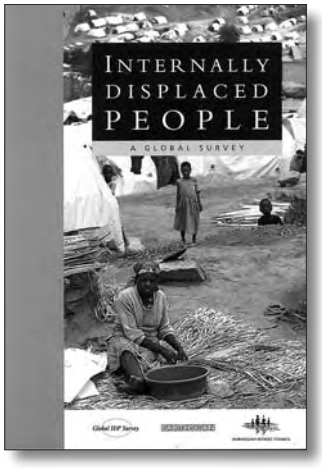

دراسة مسحية للنازحين داخل أوطانهم في العالم تعالج مأساة ما يزيد على ثلاثة وعشرين مليوناً من المشردين داخل أوطانهم، الذين اضطروا للهروب من ديارهم بسبب الصراعات المسلحة، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية، أو تنفيذ "مشروعات" خاصة بالتنمية. ورغم التغطية المكثفة التي قامت بها وسائل الإعلام لأزمات البوسنة والهرسك ورواندا، فإن الغالبية العظمى من السكان المشردين داخل أوطانهم لا يزالون يعيشون في أوضاع يرثي لها. إذ لا توفر لهم الهيئات الوطنية أو الدولية إلا النذر اليسير من الأمان أو الحماية.

يبدأ الكتاب بمقدمة كتبها فرانسيس دنغ يتبعها جزءان. يتعرض الجزء الأول لقضايا ورؤى تتضمن أحدث الاتجاهات الخاصة بحماية ومساعدة السكان المشردين (تأليف روبرتا كوهين)، والمشكلات التي يؤدى إليها النزوح والفرص التي يتيحها (جون بينيت)، والأطفال النازحين داخل أوطانهم (جيمس كوندر)، ومقارنة اتجاهات النزوح القسري من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩٦ (سوزان شميدل)، مع استعراض للدراسات الحديثة عن قضية النزوح داخل الأوطان (لويز لادلام تيلور). أما الجزء الثاني، فيحتوي على اثنتي عشرة لمحة مختصرة عن الخصائص الإقليمية لخمسة وخمسين بلداً، بالإضافة إلى قواعد إرشادية، وصور، وخرائط، ورسومات، وجداول، وثبْت مستفيض للمراجع.

على غير المشتركين في "نشرة الهجرة القسرية" الذين يريدون الحصول على نسخة من الكتاب، الاتصال بالعنوان الآتي: ***120 Pentonville Road, Earthscan, London N1 9BR, UK***

كيف نساعد الأطفال اللاجئين في المدارس

إعداد: مجلس اللاجئين [لندن] ١٩٩٨، عدد الصفحات: ٢٨، يوزع مجاناً.

كثيراً ما يشعر اللاجئون الذين يدفعهم الاضطهاد إلى الهروب من بلادهم بالصدمة والارتباك عند وصولهم إلى

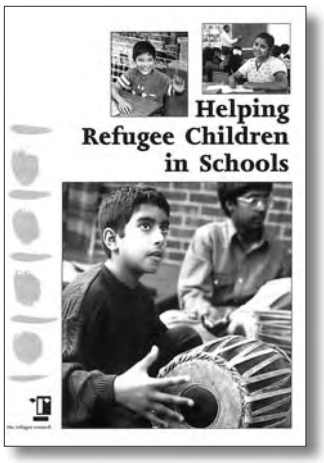

بريطانيا. ويمثل التعليم، ولاسيما تعليم اللغة، الطريق الذي يوصلهم إلى الاكتفاء الذاتي ويتيح لهم أن يبدأوا حياتهم من جديد. ويصف هذا الكتيب من القطع A5 بعض الطرق التي تمكن المدرسين والتربويين من مساعدة الأطفال اللاجئين في المدارس. ومن ضمن أقسام الكتيب المختلفة: إلحاق الأطفال بالمدارس والترحيب بهم، وإشباع حاجاتهم النفسية والوجدانية، ووسائل تعليم المبتدئين منهم اللغة الإنجليزية، وسبل المحافظة على لغتهم الأصلية وتنميتها ومواجهة العنصرية وكراهية الأجانب، بالإضافة إلى وسائل التعامل مع الأطفال الصغار قبل التحاقهم بالمدرسة، وفئات الأعمار التي تبدأ من الخامسة عشرة وتنتهي بالثامنة عشرة، والموارد المتاحة. وتصلح معظم المعلومات الواردة في الكتيّب للتطبيق على اللاجئين الموجودين في بلاد أخرى غير بريطانيا.

جهة الاتصال: ***Jill Rutter,***
National Educational Adviser, Refugee Council,
3 Bondway, London SW8 1SJ, UK
الهاتف: ***44+ (0)171 820 3000***
الفاكس: ***+44 (0)171 582 9929***
البريد الإلكتروني: ***refcounciluk@gn.apc.org***
الموقع على شبكة الويب:
http//www.gn.apc.orgrefugeecounciluk

تخطيط المستوطنات المؤقتة لتوطين المشردين في حالات الطوارئ

تأليف: أندرو تشاليندر، RRN نشرة الممارسات السليمة، معهد تنمية ما وراء البحار، ١٩٩٨، عدد الصفحات: ١٣٢. رقم الإيداع ISBN 0-85003-372-1 السعر: ١٠ جنيهات إسترلينية (بدون نفقات البريد).

تتساءل نشرة الممارسات السليمة عن الأسلوب الصحيح (أو على الأقل الأفضل) لتخطيط مستوطنات مؤقتة تأخذ صالح اللاجئين في الاعتبار وليس مجرد تخطيط الأبنية. ويفرق المؤلف بين الجوانب الفنية لتخصيص الموقع وإعداده من جهة للبناء، وبين القرارات التي تأخذ في الاعتبار عند تخطيط المستوطنة إمكانات الاستدامة من النواحي البيئية والسياسية والاقتصادية. ويرى الكاتب أن برامج مساعدات الطوارئ كثيرا ما تتجاهل على العواقب التي سوف تنشأ على المدى البعيد نتيجة اختيار المنطقة أو المكان الذي تشجع السكان المشردين على الاستقرار فيه. وسبب هذا التجاهل هو الهرولة في البحث عن المواقع الصالحة لتأسيس المخيمات. كما يؤكد على ضرورة أن يعتني المسؤولون الإداريون في قطاعي التنمية والشؤون الإنسانية عناية أكبر بالتوصل للحلول التي تكفل الاستقرار

لسكان المستوطنات. ويجب أن تنطوي محصلة عملية التخطيط في جوهرها على فكرة توفير الحياة الاجتماعية السليمة سواء للجماعات المختلفة التي اضطرت إلى النزوح من ديارها ولأهالي المنطقة التي حلت بها، مع إتاحة إمكانات الحياة المستقرة.

جهة الاتصال : ***RRN Administrator,***
ODI Portland House, Stag Place,
London SWIE 3DP, UK
الهاتف : ***+44 (0)171 393 1674***
الفاكس: ***+44 (0)171 393 1699***
بريد الإلكتروني : ***rrn@odi.org.uk***

أقوام في حالة فرار: أزمة النزوح الداخلي على الصعيد العالمي

روبرتا كوهين وفرنسيس.م.دنغ
مؤسسة بروكنغز، ١٩٩٨، ٤٢٠ صفحة، الإيداع ISBN 0-8157-1511-0 ، السعر: ٢٢.٩٥ دولاراً أمريكياً

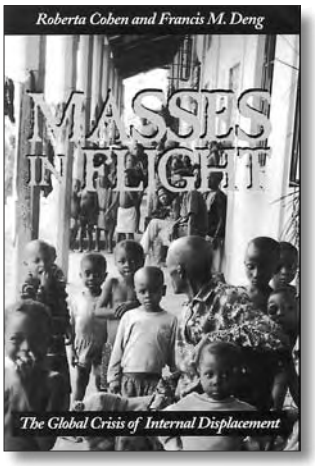

يبدأ كتاب "أقوام في حالة فرار" بإطلالة عامة على المشكلة على الصعيد العالمي تتناول أسباب ونتائج النزوح الداخلي بالتحليل، وتحاول التوصل إلى تعريف مناسب للنزوح الداخلي. كما تناقش أعداد وخصائص النازحين وتوزيعهم الجغرافي. ثم يقوم الكتاب بتحليل المعايير القانونية الدولية التي تنطبق على المشردين، بالإضافة إلى و"المبادئ الإرشادية" التي اتفق عليها مؤخراً، فضلاً عن تمحيص الترتيبات التي تقوم بها المؤسسات على الصعيدين الدولي والإقليمي، ودور المنظمات غير الحكومية مع الإشارة بتوصيات لسد الثغرات القائمة، لاسيما في مجال الحماية. ويعرض القسم الأخير من الكتاب مجموعة من الاستراتيجيات الرامية للحيلولة دون تشريد السكان من ديارهم، وتكامل الحماية والمساعدة، ومشكلات الاندماج من جديد في المجتمع والتنمية.

جهة الاتصال : ***The Brooking Institution,***
Dept 029,Washington DC,
20042-0029 USA
الهاتف : ***+1 800 275 1447***
الفاكس : ***+ 202 797 6004***
(Attn.Order Dept).

المنسيون: دراسة لحالات النازحين داخل أوطانهم

تحرير: كوهين ودنغ، معهد بروكينغز، ١٩٩٨، ٤٢٠ صفحة، السعر: ٢٢.٩٥ دولاراً أمريكياً (بدون نفقات البريد).

يتناول كتاب "المنسيون" دراسة لعشر حالات للنزوح الداخلي: بوروندي، ورواندا، وليبيريا، والسودان، ويوغوسلافيا (السابقة)، والقوقاز، وطاجيكيستان، وسريلانكا، وكولومبيا، وبيرو. شارك في إعدادها: توماس غرين، وراندولف كنت، وجينيفر ماكلين، ولاري مينيار، وليليانا أوبريغون، وأمير بازيك، وحيرام رويز، وكولين سكوت، وهـ.ل.سينيفيراتني، وماريا ستافروبولو، ولجنة اللاجئين الأمريكية، وتوماس وايس.

جهة الاتصال: نفس الجهة المذكورة بالنسبة للكتاب السابق.

بإمكانك الحصول على الكتابين معاً، رقم الإيداع: ***ISBN 0-8157-1515-3*** **. السعر : ٤٠,٩٥ دولار أمريكي.**

دليل حماية اللاجئات: ملخص لإرشادات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

إعداد: اللجنة النسائية لشؤون النساء والأطفال اللاجئين. ١٩٩٨، ٤ صفحات، يوزع بالمجان.

تتضمن هذه النشرة من قطع A4 جدولاً مرجعياً للباحثين الميدانيين أعد لتوعيتهم بطريقة يسيرة مشجعة بالقضايا التي تواجه اللاجئات، ومساعدتهم على تحسين أوضاعهن المعيشية وتوفير الأمان لهن. ويمكن الحصول على الطبعة المفصلة من المبادئ الإرشادية التي صدق عليها المجتمع الدولي من مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في أي مكان في العالم، أو من مقار وكالات الإغاثة الدولية الرئيسية.

إذا أردت الحصول على الملخص، اتصل بـ :
WCRWC, 122 East 42nd Street , New York,
NY 1-168-1289, USA.
الهاتف : ***+1 212 551 311***
الفاكس : ***+1 212 551 3180***
البريد الإلكتروني : ***wcrwc@intrescom.org***

الشتات الجديد: النزوح الجماعي وتشتت المجتمعات المهاجرة واجتماع شملها

إعداد: نيكولاس فان هير، مطبعة جامعة لندن، ١٩٩٨، ٢٩٨ صفحة، السعر: ١٢.٩٥ جنيهاً إسترلينياً، رقم الإيداع: ISBN 1-85728-838-6

أدت التغيرات العميقة في النظام العالمي السياسي والاقتصادي التي ظهرت أخيراً إلى تحركات سكانية على نطاق واسع في كل مكان تقريباً. وواكب زيادة الهجرة ارتفاع مماثل في عدد الجاليات المهاجرة والمجتمعات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى

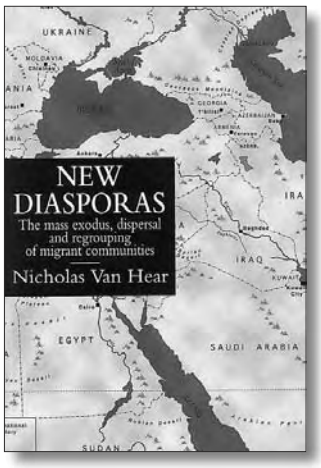

زيادة عدد أصحاب الانتماءات الثنائية المرتبطين بوطنهم الأصلي من جهة، وبموطنهم الجديد من جهة أخرى. كما اضطر في نفس الوقت الكثير من هؤلاء المغتربين إلى العودة إلى بلدانهم، والتأمت جماعات أخرى عانت في السابق من التشتت، مما حد من حالات الشتات أو أنهى بعضها. ومن خلال التأليف بين مناهج بحث الهجرة الاقتصادية ومناهج بحث الهجرة القسرية التي ظلت بمعزل عن بعضها البعض حتى الآن، يرصد الكتاب أوجه الترابط بين أزمات الهجرة والمجتمعات المتعددة الجنسيات، من حيث نشأتها، واندثارها وتدهورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. كما يتناول بصورة مفصلة عشر أزمات تتعلق بالهجرة، في كل من أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك بتحري العوامل المؤدية إلى تعجيل - وتقليص - نمو المجتمعات المتعددة الجنسيات في إطار نظام هجرة عالمي يفتقد إلى الاستقرار بصورة لم يسبق لها مثيل. هذا، ومن الجدير بالذكر أن نيكولاس فان هير يعمل كبيراً للباحثين في برنامج دراسات اللاجئين.

الاتصال بـ: ***TAYLOR&FRANCIS Ltd.***
RankineRoad, Basingstoke, Hants,
RG24 8PR , UK
الهاتف : ***+44 (0)1256 813000***
الفاكس : ***+44 (0)1256 479438***
البريد الإلكتروني : ***book.orders@tandf.co.uk***
وقد نشرته في الولايات المتحدة مطبعة جامعة واشنطن.

إذا كنت تكتب موضوعات تهم قراء نشرة الهجرة القسرية، أو تعرف مطبوعات من هذا القبيل، فنرجو منك التكرم بإرسال التفاصيل (والأفضل نسخة من المطبوعات) إلى المحررين (العنوان ص: ٢) مع ذكر الثمن وطريقة الحصول عليها.

مؤتمرات

ازدياد الهجرة القسرية، والاتجاهات الجديدة في السياسة البحثية والتطبيق

برنامج دراسات اللاجئين، أكسفورد من ٢٥ إلى ٢٧ مارس/آذار ١٩٩٨

كان الهدف من هذا المؤتمر هو استعراض مجال دراسات اللاجئين وتحديد معالمه، ومراجعة دور "نظام اللاجئين" (المؤسسات، والسياسات التشريعية، والتطبيق)، وتبين العلاقة بين دراسات اللاجئين والنظام الخاص بهم وانعكاس كل منهما على الآخر.

تناولت البحوث التي قدمت في اليوم الأول للمؤتمر علاقة دراسات اللاجئين بالعلوم الاجتماعية، ورؤية اللاجئين لمستقبلهم بعد نجاتهم من عمليات الإبادة الجماعية، وطرق الاستفادة من الدراسات الخاصة باللاجئين. وكان التركيز في اليوم التالي على قضايا حماية ومساعدة اللاجئين (دور نظام إدارة برامج اللاجئين، وحدود إمكانات الحماية، ومهام المنظمات الحكومية الوطنية). وتناولت مناقشات اليوم الثالث والأخير مسألة المعايير والأخلاقيات، ومستقبل نظام اللاجئين، وسد الفجوة القائمة بين البحث والتطبيق، ونطاق دراسات اللاجئين.

وأشار **روبين كوهين**، الأستاذ بجامعة ووريك، إلى أن العلوم الاجتماعية بصدد التحول إلى مرحلة الاعتماد على وحدة التخصصات بدلاً من تعددية التخصصات أو تداخلها. ويعني ذلك الكف عن التمسك بالحدود الفاصلة بين التخصصات المختلفة واستخدام كافة المداخل المتوفرة عند تناول المشكلة الواحدة. وقال إننا نستطيع تبين رؤيتين لدراسات اللاجئين في الخطاب الأكاديمي الراهن: تركز وجهة النظر الأولى على استمرار، إن لم يكن ازدياد، محورية الموضوع. فهي ترى أن هذا الميدان الدراسي قد نبع من ضرورة التعامل مع أعداد كبيرة من اللاجئين وأن هذه الضرورة هي التي تؤدي إلى استمراره. غير أن بعض الباحثين الآخرين يرون أن أهمية قضية اللاجئين وصلتها بالمستجدات يمثلان في ذاتهما أخطر ما يهدد مصداقية تلك الدراسات، لأن الشحنة الوجدانية التي ينطوي عليها التعامل مع اللاجئين من شأنها أن تحول الباحث إلى داعية، ومن ثم تهدد الموضوعية والأمانة العلمية والأكاديمية. وتقدم البروفيسور كوهين بثلاثة اقتراحات لحل هذه الأزمة التي تمس هوية الدراسات، وهي:

- ضع دراسات اللاجئين في إطار أشمل يتناول عدة موضوعات (مثل الهجرة القسرية، وتوزيع السكان السياسي).
- أو الاستفادة من التجانس المتزايد بين العلوم الاجتماعية ووضع إستراتيجية تنهض على مبدأ وحدة التخصصات العلمية المختلفة،
- والقبول بأن لهذا النوع من الدراسات عمراً محدوداً.

ورأى **جيمس هاثاواي**، الأستاذ بكلية حقوق أوزغود هول بجامعة يورك الكندية، أن الخطاب السائد الآن في دراسات اللاجئين يتعارض بالفعل مع إيجاد حل للمشكلات التي تواجه نظام اللاجئين. وحدد ثلاثة اتجاهات أساسية تتسم بها دراسات اللاجئين في الوقت الحاضر. ويركز الاتجاه الأول بصورة موسعة على مفهوم "الهجرة القسرية" الهلامي، الذي يشمل، على سبيل المثال، النازحين داخل أوطانهم، بدَلَ تركيزه على اللاجئين بصفة عامة. وقد يؤدي مدخل من هذا النوع إلى إضعاف حق اللاجئين في الحصول على الحماية المستند إلى وضعهم الفريد الذي حدده القانون[1].

أما الأمر الثاني، الذي يفترض أن مواجهة الأسباب الجذرية للصراعات التي تدفع اللاجئين إلى الفرار من ديارهم أفضل من التركيز على محاولة تخفيف آلام اللاجئين، فقد أدى - من وجهة نظره - إلى التقليل من أهمية توفير الحماية لهم. وأما الاتجاه الأخير، وهو افتراض وجود رباط تقليدي بين وضع اللاجئين والهجرة الدائمة في الحالات التي تحاول فيها الدول تحديد الهجرة، فقد يضعف أيضاً من فرص اللاجئين في الحصول على الحد الأدنى من الحماية، لأنه يسمح للدول أن تردهم على أعقابهم عند الحدود في إطار سياستهم الرامية لتقييد الهجرة إليها.

وناقش **نيك ستوكتون**، رئيس قسم الطوارئ في منظمة أوكسفام، الانتقادات التي وجهت للجوانب الإنسانية للقضية والتي تراكمت من خلال الدراسات النظرية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وهي انتقادات لم تكتف بإثارة التساؤلات حول إمكانيات توصيل المعونة إلى مستحقيها، بل شككت أيضاً في جدوى المساعدات. كما أشار إلى الانقسام الجديد الذي ظهر بين الاتجاهات الإصلاحية الرامية لتدارك الأخطاء الإجرائية التي وقعت فيها المنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة وبين الأصوات التي أخذت ترتفع بالمطالبة بإلغاء شتى صور المعونة

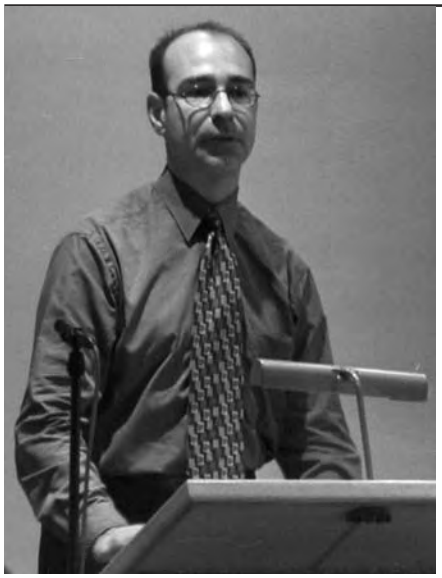

تصوير: Corinne Owen

جيمس هاثاواي

بزعم أنها تؤدي إلى آثار عكسية في أفضل الأحوال وأنها تصبح عاملاً في تأجيج الصراعات في أسوأ الأحوال. ويرى ستوكتون أنه يتوجب على أي منهج أكاديمي يسعى في إطار من المسؤولية إلى معالجة الحالات المعقدة أن يميز بين التحليل القائم على التجربة من جهة، والأيديولوجيات النظرية والجدل السياسي من جهة أخرى، وأن على أصحاب المنهج الأكاديمي التصدي للرأي السائد بين الباحثين الآن، وهو اتجاه النزعة الإنسانية الذي يركز على التنمية والتطور، والاعتراف بأن الصراعات العنيفة جزء مستمر من تاريخ البشرية، والاعتراف أيضاً بأن مشاعر العطف والرحمة والتضامن سوف تستمر، ويستتبع هذا الاعتراف بالحاجة لنظام إنساني دائم يتيح المجال للتعبير عن تلك المشاعر النبيلة.

"للحصول على تقرير كامل عن المؤتمر السابق، الرجاء الاتصال ببرنامج دراسات اللاجئين (العنوان في الصفحة ٢، البريد الإلكتروني: rsp@qeh.ox.ac.uk). وسيتم نشر بحوث المؤتمر في دورية دراسات اللاجئين (المجلد ١١ : ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨)؛ انظر صفحة ٣٩ لمزيد من التفاصيل.

١ سوف تنشر نشرة الهجرة القسرية في عددها رقم ٣ الصادر في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ مقالة تناقش هذه القضية مناقشة وافية.

مؤتمرات قادمة مؤتمرات قادمة مؤتمرات قادمة مؤتمرات قادمة

صلاحيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مجال الحماية: ١٨ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، لاهاي

وسعت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين صلاحياتها بصورة ملحوظة خلال العقد الأخير. إذ نشطت أثناء السنوات القليلة الماضية في مواطن اللاجئين الأصلية. كما شاركت بصورة موسعة في أنشطة إعادة التوطين، وإعادة البناء، والتأهيل، ومساعدة المشردين في داخل أوطانهم. وقامت أيضا بوضع سياسات خاصة بها هدفها منع الهجرة القسرية. وقد أثير تساؤل حول قدرة منظمة واحدة تابعة للأمم المتحدة على النهوض بهذا الكم من الأنشطة وحول ضرورة ذلك. وتساءل البعض عما إذا كان باستطاعتها الاضطلاع بهذه المسؤوليات الجديدة دون أن تعرض للخطر مهمتها التقليدية والحيوية الخاصة بتوفير حماية دولية للاجئين. لقد قام الفريق العامل المعني بالسياسة الدولية للاجئين بتنظيم هذا المؤتمر الدولي لتقييم صلاحيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ـ الموسعة بالفعل ـ وهيكلها والنتائج المترتبة على ذلك. كما سيقوم منظمو المؤتمر بوضع إطار عام للأسئلة التي ستُطرح أمام الجلسة التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية التابعة للمفوضية في شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨. وسنقوم بطبع هذا الإطار وتقرير عن المؤتمر لتوزيعه على القراء.

من ضمن المتحدثين في المؤتمر: دنيس ماكنامارا (مدير قسم الحماية الدولية بالمفوضية)، وبيل فريليك (كبير المحللين السياسيين بلجنة اللاجئين الأمريكية)، م.سحنون (مبعوث الأمم المتحدة الخاص لمنطقة البحيرات العظمى)، وغي غودوين ـ غيل (جامعة أوكسفورد/جامعة أمستردام)، وأوليفر رامسبوثام (جامعة برادفورد).

أما الفريق العامل، ومقره هولندا، فيضم بين أعضائه الهيئات التالية: منظمة العفو الدولية (هولندا)، وأطباء بلا حدود (هولندا)، والصليب الأحمر الهولندي، ومؤسسة اللاجئين، ومجلس اللاجئين الهولندي، ومؤسسة منسن إن نود/كاريتاس (هولندا)، ومؤسسة المعونة الكنسية الهولندية، ومؤسسة فارينت.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال ببفريدريك دي فلامنغ، منسق الفريق العامل الدولي لسياسات اللاجئين، على العنوان التالي:

Frederiek de Vlaming
Coordinator, Working Group International Refugee Policy, c/o Dutch Refugee Council, Postbox 2894, 1000 CW Amsterdam, The Netherlands.
هاتف: *+31 20 346 7200*
فاكس: *+31 20 617 8155*
بريد إلكتروني: *FRED@vlw.antenna.nl*

مؤتمر هيئة البحوث والاستشارات الدولية: ١٣- ١٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨، مدينة غزة

هذا هو المؤتمر السادس للمجلس الدولي لهيئة البحوث والاستشارات الدولية الذي تنظمه الجمعية الدولية لدراسات الهجرة القسرية مع برنامج الصحة العقلية في مدينة غزة كراعٍ محلي للمؤتمر.

وسوف تدور المناقشات حول ثلاثة محاور أساسية هي:

- القضايا الراهنة في مجال دراسات الهجرة القسرية: التغيرات في حق اللجوء والحق في البقاء
- استجابات البلدان المضيفة للاجئين: فرص المشاركة والاندماج في المجتمع
- المصالحة الاجتماعية وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم

وعلى من يرغبون في تنظيم حلقات عمل موازية حول موضوعات معينة أو الراغبين في تقديم بحوث للمؤتمر أن يكتبوا عروضاً موجزة لها ويرسلوها إلى:

Karin Geuijen, Dept of Cultural Anthropology. PO Box 80. 140، 3508 TC Utrecht.The Netherlands
البريد الإلكتروني: *K.Geuijen@fsw.ruu.nl*

مجلة دراسات اللاجئين

مجلد ١١ : ٢ (يونيو/ حزيران ١٩٩٨)
المجتمعات الفيتنامية في كندا، وفرنسا، والدانمرك، إعداد لوي جاك دوريه
"التنصل من المسؤولية": سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين القادمين من وسط وشرق أوروبا، إعداد ساندرا لافينيكس
أهمية المعلومات في إعادة توطين اللاجئين في المملكة المتحدة، إعداد فوهان روبنسون.
الخطاب القومي وأسس الاختلاف: اللاجئون البوسنيون المسلمون في السويد. إعداد ماريتا إيستموند.
أصوات اللاجئين: النفي الداخلي، والنفي والعودة من وجهة نظر المرأة، إعداد هيليا لوبيث زارازوسا.

مجلد ١١ : ٣ (سبتمبر/أيلول ١٩٩٨)
الجهود الاجتماعية، وسياسات النفي: رابطات اللاجئين الأكراد في لندن، إعداد أوستن فالبيك
من الإغاثة إلى التنمية: من واقع تجربة على الحدود التايلندية البورمية، إعداد كيري ديموز.
التماسات اللجوء في الاتحاد الأوروبي، إعداد أنيتا بوكر وتيتي هافينغا.
المرأة بلا رجل يحميها معرضة للخطر: قضية النساء المعرضات للخطر في البرامج الإنسانية في أستراليا، إعداد لينور ماندیرسون، ومارغريت كيلاهير، وميليكا ماركوفيتش، وكيري ماكماناس.
مصيدة التهميش: الخصائص الاجتماعية، والأحوال الاقتصادية، والسلوك الإنجابي للنساء النازحات داخلياً في مدن موزمبيق. إعداد فيكتور أغادجانيان.

مجلد ١١ : ٤ (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨)
عدد خاص عن: **تزايد الهجرة القسرية: اتجاهات جديدة في البحوث، والسياسات، والتطبيق**
(من بحوث عرضت أثناء مؤتمر مارس/آذار ١٩٩٨)
المحررون: روجر زيتر، وريتشارد بلاك
المحرر المسؤول عن عرض الكتب: نيكولاس فان هير

لطلب المطبوعات أو للحصول على المزيد من المعلومات عن مجلة دراسات اللاجئين، الرجاء الاتصال بـ:
Journals Marketing, Oxford University Press, Great Clarendon Street, Oxford OX2 6DP, UK
(نرجو أن تشيروا إلى اسم المجلة FMR ضمن العنوان)
الهاتف: 865 267907 (0) 44+
الفاكس: 865 267773 (0) 44+

أسعار الاشتراكات لسنة ١٩٩٨
الأفراد: سنة واحدة (٤ أعداد) ٣٥ جنيهاً إسترلينياً أو ٦٢دولاراً أمريكياً. العدد الواحد: ١٠ جنيهات إسترلينية أو ١٨دولاراً.
المؤسسات: سنة واحدة (٤ أعداد) ٦٩ جنيهاً إسترلينياً أو ١٢٧ دولاراً. العدد الواحد: ٢٠ جنيهاً إسترلينياً أو ٣٧ دولاراً

بإمكان المؤسسات المعنية الحصول على الأعداد السابقة من مجلة دراسات اللاجئين **بالمجان**. الرجاء الاتصال بـ: Margaret Okole, Assistant Editor,
Journal of Refugee Studies,
RSP, QEH, 21 St.Giles, Oxford, OX1 3LA
الفاكس: 1865 270721 44
البريد الإلكتروني: jrs@qeh.ox.ac.uk

تنشر ملخصات من مجلة دراسات اللاجئين في الوقت الحاضر في الصفحة الرئيسية في موقع برنامج دراسات اللاجئين على شبكة الويب:
http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/

أبحاث

بحوث برنامج دراسات اللاجئين

سوف تركز معظم بحوث برنامج دراسات اللاجئين خلال السنوات القليلة القادمة على أربعة مواضيع رئيسية مستقلة، وإن كانت متداخلة، باعتبارها ذات أولوية:

- **اللجوء من المنظور السياسي والتشريعي الدولي**: يمثل بحث هذا الموضوع اتجاهاً نظرياً جديداً بالنسبة لبرنامج دراسات اللاجئين لأنه يجمع بين المنظورين التشريعي والسياسي (مع التركيز على بلدان الشمال والجنوب على السواء).
- **الاندماج في المجتمع من جديد أثناء الصراعات وبعدها**: من المرجح أن تتجه موضوعات البحوث في المستقبل إلى دراسة تأثير الحرب على الأطفال والمراهقين، وذلك بناءً على الخبرة الواسعة لبرنامج دراسات اللاجئين في هذه النواحي.
- **الشتات والمجتمعات متعددة الجنسيات**: سوف يوجه مركز دراسات اللاجئين هنا أيضاً جانباً كبيراً من نشاطه البحثي إلى هذا المجال الذي يعتبر قضية رئيسية بالنسبة للدراسات الإنمائية نظراً لاهتمام تلك الدراسات المتزايد باتجاهات العولمة والاتجاهات المضادة لها.
- **التشريد وإعادة التوطين بسبب مشروعات التنمية**: يقال إن هذه المسألة تؤثر على حوالي عشرة مليون شخص في كل عام. وقد عقد برنامج دراسات اللاجئين مؤتمرين دوليين حول هذا الموضوع (في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦).

وفيما يلي قائمة بالمشروعات الجارية أو التي تم تدبير التمويل اللازم لها مؤخراً:

١. أوجه الضعف والمرونة لدى الأحداث العائدين بمفردهم إلى فيتنام

تتناول هذه الدراسة كيف تكيف الأحداث العائدون بمفردهم من مراكز الاحتجاز في هونغ كونغ وجنوب شرق آسيا مع الأوضاع في وطنهم فيتنام بعد رجوعهم إليه. وهدف البحث هو تحديد كيفية تواؤم الأطفال العائدين مع أسرهم وبلدهم بعد الضغوط النفسية التي تعرضوا لها في مراكز الحجز المؤقت. كما يستهدف البحث تحديد مؤشرات للتنبؤ بالأنماط المختلفة لنتائج العودة إلى الوطن.

الباحثة الرئيسية: ماريان لوفري
(maryanne.loughry@qeh.ox.ac.uk)
بالاشتراك مع قسم الدراسات النسائية في مدينة هوشي منه.

٢. القضايا السياسية المتعلقة برعاية صحة اللاجئين في جنوب الصحراء الأفريقية وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم (كينيا وأوغندا)

دراسة مشتركة مدتها ثلاث سنوات، يقوم بتنسيقها معهد طب المناطق الاستوائية بجامعة أنتورب، وبرنامج دراسات اللاجئين، ومركز دراسات اللاجئين بجامعة مويي في كينيا، وجامعة ماكريري في أوغندا. الباحثة الرئيسية: باربرا هاريل ـ بوند
(barbara.harrell-bond@qeh.ox.ac.uk)؛
ويشمل البحث دراستين مستقلتين:

أ. دراسة اجتماعية قانونية لحقوق اللاجئين في كينيا: تتناول تنفيذ التشريعات الدولية والمحلية المتصلة باللاجئين، وتحديد ما ينبغي إصلاحه من القوانين المحلية، وتحليل دور جميع الأطراف المشتركة في عمليات تأمين حقوق اللاجئين.

الباحث: غوليلمو فرديرامي
(guglielmo.verdirame.qeh.ox.ac.uk)

ب. حصول اللاجئين على حقوقهم من الناحيتين القانونية والتطبيقية في أوغندا: وهي دراسة تبحث مدى المحافظة على حقوق اللاجئين الأساسية المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية من الناحية العملية في أوغندا، بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية المطلوبة لضمانها.
الباحثة: هانا غاري
(hrgarry@starcom.co.ug)

٣. الهجرة والتنمية والأشخاص الذين يتخلفون عن الهجرة

يتحرى هذا البحث استراتيجيات هجرة الأسر، ومدى الخيارات المتاحة للأسر والأفراد في اتخاذ قرار البقاء أو الهجرة، وتأثير الهجرة إلى خارج البلاد على العلاقات في داخل المجتمعات والأسر وفيما بينها، وتأثير عمليات تحويل الموارد المالية وغير المالية بين المهاجرين والذين ظلوا في أوطانهم. البحث الميداني: غانا وسريلانكا، فضلاً عن مجموعة من الدراسات المكتبية عن بلدان أخرى في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا. مدير البحث: نيكولاس فان هير
(nicholas.van-hear@qeh.ox.ac.uk)

٤. الحقوق والمساءلة في عمليات التنمية

يهدف هذا البحث الخاص بالحقوق الاجتماعية في عمليات التنمية التي يمولها القطاعان الخاص والعام إلى التوصل إلى مجموعة من الخيارات لتأسيس آلية لبحث الشكاوى الخاصة بمشروعات وبرامج المساعدة الراهنة التي تمولها المجموعة الأوروبية. وتبحث الدراسة في توسيع آليات التفتيش الحالية التابعة للبنك الدولي لتشمل استثمارات البنك في القطاع الخاص من خلال هيئة التمويل الدولية، بالإضافة إلى ما توفره هذه الآلية من دعم للوقاية من مخاطر مثل هذا النوع من الاستثمارات عن طريق وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف. كما يُقَيِّم البحث الجدوى من تطبيق مجموعة من القوانين المصرفية الشاملة بصورة تطوعية على استثمارات القطاع الخاص من منظور حماية الحقوق الاجتماعية.
الباحثة: باتريشيا فيني
(patricia.feeney@qeh.ox.ac.uk)

٥. دراسات مقارنة لسياسات استقبال اللاجئين وإدماجهم في المجتمع في فرنسا والمملكة المتحدة

تقارن هذه الدراسة بين نتائج المنهج "الاستيعابي" الفرنسي، ومنهج "التعددية الثقافية" البريطاني، مع التركيز على حالة اللاجئين القادمين من فيتنام وكمبوديا على وجه الخصوص. وستبدأ في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ دراسة أخرى عنوانها "شتات اللاجئين: وضع الفيتناميين والسريلانكيين في المملكة المتحدة وفرنسا"
الباحث: ديدييه برتران
(didier.bertrand.@qeh.ox.ac.uk)

٦. نحو وضع منهج للأبحاث المتعلقة بالأطفال اللاجئين

يستطلع هذا البحث هموم الأطفال والمراهقين في مخيمات اللاجئين في غزة والضفة الغربية، والسبل التي تساعدهم على معالجتها بصورة أفضل. وهدف البحث الرئيسي هو التوصل إلى إجراءات وأدوات صالحة لدراسة هموم الأطفال اللاجئين في

شتى البيئات.

الباحثة: ماريان لوخري
(maryanne.loughry@qeh.ox.ac.uk)
بالاشتراك مع كولين ماكمالين من جامعة فليندرز بولاية جنوب أستراليا.

٧. الموزمبيقيون في جنوب أفريقيا، وتحولهم من لاجئين إلى مهاجرين «غير شرعيين»

قامت مؤسسة أندرو ميلون مؤخراً بتخصيص منحة لمشروع بحث مشترك، يشمل إدارة الشؤون الصحية للمجتمع المحلي بجامعة ويتواترسراند، وكلية الصحة العامة وطب المناطق الاستوائية في لندن، وبرنامج دراسات اللاجئين. وسوف يستعين البحث بالبيانات المتوفرة عن الخصائص السكانية والرقابة الصحية في إجراء بحث تفصيلي لأنماط الهجرة وغيرها من الأنماط الاجتماعية والصحية لمجموعة كبيرة من اللاجئين الذين استقر بهم المقام مع مرور الوقت في مستوطنات بنوها بأنفسهم. كما ستعقد الدراسة مقارنة مباشرة بين اللاجئين والسكان المحليين من حيث تيسّر التعليم والرعاية الاجتماعية. الباحثون الرئيسيون: ستيف تولمان من جامعة ويتواترسراند، وديفيد تيرتون من برنامج دراسات اللاجئين.

تشمل المقترحات المعروضة حالياً على جهات التمويل ما يلي:

- أربع دراسات نظرية لجوانب النزوح وإعادة التوطين الناجمين عن مشاريع التنمية؛ وسوف يتناول البحث ما يلي: النزوح الناجم عن بناء السدود، والنزوح وإجلاء سكان المدن بسبب التعدين واستخراج النفط، والنزوح بسبب الحفاظ على المحميات والموارد الطبيعية. وسوف ينصب تركيز هذه الدراسات الأربع إلى الجوانب التالية: دور الممولين في تحديد شكل ونتائج النزوح وإعادة التوطين الناجمين عن المشاريع الإنمائية؛ والأطر القانونية وحقوق النازحين؛ والصراع والمقاومة وتشكُّل الهوية في إطار إعادة التوطين؛ وأهمية المتغيّرات الاجتماعية مثل السن والجنس.
- مشروع بحث يهدف إلى تزويد واضعي السياسات بالأبحاث التحليلية التي تساعد في تخفيف حدة التوترات في إقليم كوسوفو، والتصدي لاحتمالات تدفق اللاجئين.
- دراسة سوسيولوجية لأثر وجود المنظمات الإنسانية الطبية ومنظمات حقوق الإنسان باعتبارها شاهداً على وقوع أي انتهاكات، ومن ثم رادعاً يمنع وقوعها، مع التركيز على منظمتين غير حكوميتين لعبتا دوراً مؤثراً في ربط الأنشطة الإنسانية الدولية بحقوق الإنسان.
- تقييم أساليب توفير الرعاية الطبية الأولية لبعض المجتمعات الرعوية في سوريا والأردن.
- تطوير دور مناسب للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأزمات الإنسانية: الوقاية والإعادة إلى الوطن.
- دراسة عن نزوح السكان بسبب مشاريع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في الشرق الأوسط.

تستمد نشرة الهجرة القسرية معظم تمويلها من المنح التي تجود بها المؤسسات والوكالات العاملة في ميدان التنمية والأنشطة الإنسانية؛ وتود أسرة التحرير أن تعرب عن شكرها للمنظمات التالية على التزامها بدعم نشرة الهجرة القسرية خلال عام ١٩٩٨:

مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة
منظمة أوستكير/المجلس الأسترالي للمساعدات الخارجية
المجلس الدانمركي للاجئين
مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)
اللجنة الأوروبية
المؤسسة الأوروبية لحقوق الإنسان
الاتحاد الدولي لجمعيات تنظيم الأسرة
الاتحاد العالمي اللوثري
المجلس النرويجي للاجئين
صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)
منظمة ورلد فيجن (المملكة المتحدة)

تتوجه أسرة التحرير بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة، التي تموّل ترجمة ونشر الطبعة العربية من "نشرة الهجرة القسرية".

وتُعَدُّ مؤسسة فورد واحدة من كبرى المنظمات الخيرية غير الحكومية المستقلة في العالم؛ وقد قدمت على مر السنين منحاً وقروضاً تربو قيمتها على ثمانية مليارات دولار للأفراد والمنظمات في شتى أنحاء العالم، من خلال مقرها الرئيسي في نيويورك بالولايات المتحدة، ومكاتبها الفرعية الأربعة عشر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

والأهداف التي تنشدها مؤسسة فورد من وراء نشاطها الخيري هي ترسيخ القيم الديمقراطية، والحد من الفقر والظلم، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم الإنجازات البشرية. ومن السمات الهامة للمؤسسة أنها لا تضطلع بدور مباشر في تنفيذ البرامج أو المشاريع إيماناً منها بأن خير من يتصدى لمشكلات مجتمع ما هم أبناؤه الذين يعايشون هذه المشكلات ويعملون بالقرب منها. ومن ثم فإن الأغلبية العظمى من منح المؤسسة ومساعداتها تُقدَّم استجابةً لمشاريع مقترحة يُطلب من المؤسسة المساعدة في تمويلها.

وقد أُنشئ مكتب مؤسسة فورد في القاهرة عام ١٩٥٧، وهو بمثابة المكتب الإقليمي للمؤسسة الذي يُعنَى بالدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب تركيا وإيران. ويُعتبر مكتب القاهرة، بعد مكتب الهند الذي أنشئ في نيودلهي عام ١٩٥١، أقدم مكتب لمؤسسة فورد لا يزال قائماً خارج الولايات المتحدة.

وإذا كان تقديم المنح والإعانات من مكتب القاهرة يتوخى في جميع الأحوال كل ما يعود بالفائدة على المنطقة، فإن جميع المنح تقريباً تُقدَّم إلى جهات تطلبها داخل المنطقة، مثل الجامعات، والمعاهد، ومراكز البحوث، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وتشمل برامج المكتب تقديم المنح في مجالات الشؤون الدولية وشؤون الحكم، والصحة التناسلية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر، والشؤون البيئية والثقافية. وبالرغم من أن صلاحيات مكتب القاهرة تشمل المنطقة بأسرها، فإن معظم برامجها يتركز في مصر وفلسطين، إلى جانب مشاريع هامة في لبنان والسودان وتونس، فضلاً عن المشاريع التي تشمل المنطقة كلها.

اعتذار

في العدد السابق من «نشرة الهجرة القسرية»، أُدرج الرمز المميز لمكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو) خطأً في النص الذي نتوجه فيه بجزيل الشكر والتقدير إلى «مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة» لما جادت به من دعم سخي لترجمة ونشر الطبعة العربية من النشرة؛ ونود أن نتقدم لمؤسسة فورد باعتذارنا عن هذا الخطأ الذي وقع سهواً.

تقديرو عرفان تقديرو عرفان تقديرو عرفان

Global IDP Survey

مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً

Norwegian Refugee Council

Norwegian Refugee Council

أخبار

صدرت في يونيو/حزيران أول مطبوعة رئيسية «لمشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً»، وهي كتاب بعنوان: النازحون داخل أوطانهم: مسح عالمي (انظر صفحة ٣٦ للاطلاع على التفاصيل). ويعتبر الكتاب في الأساس مرجعاً للمحللين والأكاديميين، غير أنه سوف يُستخدم أيضاً في الدعوة إلى انتهاج أسلوب أكثر تنسيقاً وشمولاً من غيره من الأساليب المستخدمة في التصدي لمشكلات النزوح الداخلي. وفيما يلي طائفة أخرى من أنباء «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً»:

في إبريل/نيسان ١٩٩٨، تم تجديد صلاحيات فرانسيس دنغ، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بقضية النزوح الداخلي، لمدة ثلاث سنوات أخرى. وإلى جانب مواصلة نشاطه من أجل قضايا النازحين، وزياراته القطرية، فهو مكلف أيضاً بنشر "المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي" التي نُشرت مؤخراً، ووضعها موضع التنفيذ (انظر مقال روبرتا كوهين، ص ٣١). ويؤيد "مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً" صلاحيات السيد دنغ من خلال ما يلي:

قاعدة بيانات إلكترونية

• سوف يتم قريباً استكمال دراسة جدوى تستغرق ستة أشهر، وتستهدف إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية عن النازحين داخل أوطانهم، لتكون في متناول الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بالنشاط الإنساني عموماً. وبمجرد الاتفاق على الشكل النهائي لهذه القاعدة، من المتوقع أن يكون مقرها في المستقبل المنظور في "مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً"/المجلس النرويجي للاجئين.

استعراض أفضل أساليب العمل

• يجري حالياً استعراض لأفضل الأساليب المستخدمة في مجال العمل مع النازحين داخل أوطانهم؛ وسوف تتضمن هذه الدراسة إعداد ملخص للأبحاث والدراسات التي نشرت في هذا الموضوع، ودراسات الحالة، وإصدار كتيب إرشادي للعاملين الميدانيين في سبتمبر/أيلول أو أكتوبر/تشرين الأول.

المؤتمرات

• من المزمع تنظيم سلسلة من المؤتمرات في جنيف (يونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين الأول)، والمملكة المتحدة (يوليو/تموز)، وجنوب إفريقيا وكندا (أكتوبر/تشرين الأول)، والقرن الإفريقي (نوفمبر/تشرين الثاني، ينظمه مشروع مؤسسة بروكنز للنزوح الداخلي)، وكولومبيا (في أوائل عام ١٩٩٩، تنظمه اللجنة الأمريكية للاجئين). ومن المحتمل أن تُعقَد حلقات دراسية إضافية في تايلندا وغيرها إذا ما استرعت مواضيعها اهتمام المشاركين. وسوف تتيح هذه المؤتمرات الفرصة لتوزيع شتى المطبوعات الصادرة على مدار عام ١٩٩٨، وتكوين شبكة لقاعدة البيانات، والأهم من ذلك أنها ستركز اهتمام العاملين الميدانيين والحكومات ومنظمات حقوق الإنسان على الاستخدام العملي للمواد التي تعكس أفضل سبل العمل، بما في ذلك كتيب "المبادئ التوجيهية".

ومن خلال "نشرة الهجرة القسرية" والمبادرات المشار إليها آنفاً، سوف يواصل "مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً" إرساء شبكة دولية للدعوة إلى حماية النازحين داخل أوطانهم ومساعدتهم، وإنشاء مركز للمعلومات بشأن هؤلاء النازحين.

الإدارة

«مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» هو مشروع للمجلس النرويجي للاجئين، تجري إدارته من مكتب جنيف؛ وللمشروع مجلس استشاري يتألف من ١٥ خبيراً بارزاً في مجال الهجرة القسرية.

العاملون

المدير: جون بينت
منسق قاعدة البيانات: كريستوف بيو
ممثل المجلس النرويجي للاجئين: بريتا سيدهوف
المسؤول الإداري للمشروع: غري ساندو

الجهات المساهمة

إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)؛ ومنظمة أندفديول منيسكايلب في السويد؛ ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا؛ ووزارات خارجية النرويج والدانمرك وهولندا وسويسرا؛ ومركز المساعدات التابع للكنيسة النرويجية؛ ومنظمة ريدا بارنن في السويد؛ ومنظمة رد بارنا في النرويج؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ واليونيسف؛ وبرنامج الغذاء العالمي؛ ومنظمة ورلد فيجن إنترناشيونال.

موقع المشروع على الإنترنت

يحتوي موقع "مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً" على قائمة ببليوغرافية كاملة بالموضوعات المتعلقة بالنزوح الداخلي، ويمكن الحصول عليها من العنوان التالي:
http://www.nrc.no/idp.htm

للمزيد من المعلومات

إذا أردت الحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع، أو تلقي مطبوعات "مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً" ولم تكن من المشتركين في "نشرة الهجرة القسرية"، فالرجاء الاتصال بالعنوان التالي:

Global IDP Survey
Chemin Moise-Duboule 59,
CH-1209 Geneva Switzerland
هاتف: ٨٠٨٥ ٧٨٨ ٢٢ ٤١+
فاكس: ٨٠٨٦ ٧٨٨ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني idpsurvey@nrc.ch

اشتركوا! اشتركوا! اشتركوا!

في نشرة الهجرة القسرية التي تصدر بالإنكليزية والإسبانية والعربية.
يمكن لجميع المشتركين الحصول على نسخ **مجانية** من مطبوعات «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً».
الرجاء ملء الاستمارة أدناه وإرسالها إلينا.

رسوم الاشتراك السنوي

الاشتراك **مجاناً** للفئات الآتية:

- الأفراد/المؤسسات في البلدان «النامية»*
- الطلبة/الأشخاص الذين لا يتقاضون راتباً
- اللاجئون/النازحون داخل أوطانهم (وتنظيماتهم)
- الجمعيات التي نتبادل مطبوعات معها
- الذين تبرعوا بدفع اشتراكات في العام ١٩٩٧

١٥ جنيهاً إسترلينياً/ ٢٦دولاراً للأفراد
٢٥ جنيهاً إسترلينياً/٤٣ دولاراً للمؤسسات
٤٠ جنيهاً إسترلينياً/٦٨ دولاراً للاشتراك المتعدد حتى ثلاث نسخ
(يضاف مبلغ خمسة جنيهات إسترلينية/تسعة دولارات لكل نسخة أضافية على النسخ الثلاث المحددة في الاشتراك)

الطبعتان العربية والإسبانية: **مجاناً**.
مدة الاشتراك سنة واحدة.

* البلدان الواردة في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوصفها "بلداناً نامية".

أنا أطلب/نحن نطلب (الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة):

☐ **اشتراكاً مجانياً في النشرة الصادرة باللغة الإنكليزية** ضمن الفئة الآتية:

- ☐ أعيش/أعمل في بلد نامٍ
- ☐ طالب/لا أتقاضى راتباً
- ☐ لاجئ/نازح داخل وطني
- ☐ تبادل مطبوعات
- ☐ دفعت قيمة الاشتراك عام ١٩٩٧
- ☐ أسباب أخرى (الرجاء إرفاق خطاب يوضح أسباب طلب الاشتراك المجاني)

☐ **اشتراكاً مجانياً** في النشرة: ☐ العربية ☐ الإسبانية

☐ **اشتراكاً فردياً** قيمته ١٥ جنيهاً إسترلينياً في النشرة الصادرة بالإنكليزية

☐ **اشتراكاً لمؤسسة** قيمته ٢٥ جنيهاً إسترلينياً في النشرة الصادرة بالإنكليزية

☐ **اشتراكاً متعدداً**:

..... نسخ بالإنكليزية، القيمة الإجمالية: ..... (حتى ثلاث نسخ: ٤٠ جنيهاً إسترلينياً؛ أكثر من ثلاث نسخ: ٤٠ جنيهاً إسترلينياً بالإضافة إلى خمسة جنيهات لكل نسخة إضافية؛ أي ٥٠ جنيهاً إسترلينياً لخمس نسخ مثلاً. الرجاء إرفاق رسالة توضحون فيها مجال استخدامها).

..... نسخ بالإسبانية (مجاناً)

..... نسخ بالعربية (مجاناً)

☐ يمكن توزيعها من خلال البريد الداخلي للمؤسسة؛ الرجاء إرسال جميع النسخ على عنوان الشخص المذكور أعلى الاستمارة.

☐ الرجاء إرسال النسخ إلى الأسماء والعناوين المرفقة، وسوف ترفق كل التفاصيل اللازمة لإرسال النسخ المطلوبة.

مطبوعات أخرى مجانية

يمكن للمشتركين في «نشرة الهجرة القسرية» الحصول على نسخة **مجانية** (هذا العرض سارٍ حتى نفاد الكمية) من تقرير *Internally Displaced People: A Global Survey* (النازحون داخل أوطانهم: مسح عالمي) الذي سوف يصدره «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» في يونيو/حزيران ١٩٩٨ (سعر النسخة ١٤,٩٩جنيهاً إسترلينياً/ ٢٦ دولاراً)؛ كما يمكنهم الحصول على كتيب خاص بوقائع المؤتمر الذي نظمه المجلس النرويجي للاجئين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ بعنوان: *Rights Have No Borders: Internal Displacement World-wide* (حقوق الإنسان لا تعرف الحدود: النزوح الداخلي في مختلف أنحاء العالم):

الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة إذا ما أردت الحصول على:

☐ تقرير *Internally Displaced People: A Global Survey*
☐ كتيب: *Rights Have No Borders*

طريقة الدفع

☐ **شيك أو حوالة بنكية** بالجنيه الإسترليني أو الدولار (مسحوب على أحد بنوك المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة) أو **شيك أوروبي** (بالجنيه الإسترليني فقط) مستحق الدفع لـ: University of Oxford/RSP

☐ **بطاقات ائتمان**:

☐ **فيزا Visa** ☐ **ماستركارد Mastercard** ☐ **يوروكارد Eurocard** ☐ **أكسس Access**

رقم البطاقة الائتمانية: .....
تاريخ انتهاء الصلاحية: .....
التوقيع: .....
اسم وعنوان صاحب البطاقة (إذا كانا مختلفين عن البيانات المذكورة أسفل الاستمارة):
.....
.....

☐ **الدفع عن طريق التحويلات البنكية** (بالجنيه الإسترليني فقط) إلى بنك لويدز وعنوانه:
Lloyds Bank plc, 1/5 High Street, Oxford OX1 4AA, UK.
باسم: University of Oxford, General No 1
رقم الحساب: 02267121 الكود البنكي: Bank Sort code 30-96-35
الرجاء ذكر رقم الإشارة التالي: RSP/MVG4N

بيانات المشترك:

الاسم: ..... اللقب: .....
الوظيفة: .....
الإدارة التابع لها: .....
جهة العمل: .....
العنوان: .....
.....
المدينة: ..... الرمز البريدي: .....
البلد: .....
الهاتف: ..... الفاكس: .....
البريد الإلكتروني: .....

يحرر هذا الجزء بمعرفة مكتب الاشتراكات			
Accounts	☐	Date	.....
Cardbox	☐	Info	.....
Ack	☐		.....

الرجاء إرسال الاستمارة إلى: FMR Subscriptions, RSP, Queen Elizabeth House, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الفاكس: +44 (0)1865 270721

تصوير: Penny Tweedie/Panos Pictures

الإقامة الطويلة في مخيمات اللاجئين: خواطر

لقد وصف أحد اللاجئين مخيمنا بأنه "وسط ينضح بالملل، ويغص بالمصابين بالبارانويا."

وثمة صفتان ملازمتان للاجئين الذين يطول بهم المقام في المخيمات: الاعتماد على الغير، حقيقياً كان أم صورياً، والإتيان بنمط من السلوك لا سبيل إلى اجتنابه. ولا يتجلى هذا فحسب في موقف أولئك اللاجئين الذين يتحلقون حول المجمع الإداري في أي مخيم، مطالبين بأمور غير الطعام - مثل العملة الصعبة في كثير من الأحيان - والوظائف، وإنما يؤثر كذلك على اللاجئين ذوي المهارات التجارية؛ أولئك الذين يباهون بقدرتهم على تصريف شؤونهم والاعتماد على أنفسهم لو انتهى برنامج المساعدة، وإن كانوا لا يكادون يستطيعون إخفاء القلق الذي ينتابهم بشأن مشروعاتهم التجارية الصغيرة، حينما يُستبعد طعام ما من حصتهم الأسبوعية أو الشهرية، أو حينما تنقص حصص اللاجئين بوجه عام. إن مخيم اللاجئين مرتع خصب للشك والارتياب والتوقعات الزائفة التي تثني شباب اللاجئين عن المشاركة الحقيقية في برامج التنمية البشرية، مثل مشاريع تنمية وتهذيب المهارات، والمشاريع التي تدر الدخل.

وبعد بضع سنوات من الحياة في مخيم اللاجئين، يجدر باللاجئ أن يسأل نفسه بعض الأسئلة الهامة: هل اكتسبتُ مهارات جديدة خلال سنوات إقامتي في المخيم؟ هل فقدت مهارة ما؟ هل نسيت نفسي في وسط الرتابة والملل الذي يسود المخيم؟ هل قدمت أي مساهمة في تنمية مجتمع اللاجئين في المخيم؟

وكثير من أرباب عائلات اللاجئين في مخيمنا قد برروا قرارهم بتربية أطفالهم في مخيم للاجئين توجد به مرافق تعليمية، وإن كانت الفوضى الثقافية التي تسوده تمثل منطلقاً لجموح الأطفال وعصيانهم؛ فقد قال لي أحد الآباء في المخيم: إن الأمر شبيه باختيار أهون الشرين: إما أن تغمض عينيك عن الفوضى الثقافية في المخيم، وتدع أطفالك يشبون في ظل ثقافة قوامها الاعتماد على الغير، ولكنهم يتعلمون في مدرسة المخيم، أو ترحل عن المخيم وتعيش حياتك في بلد مزقته الحرب حيث يظل الأطفال يكابدون آثار الحرب معظم حياتهم، إن لم يشبوا على حياة الفوضى وغياب السلطة". تلك هي البدائل التي يتعين على اللاجئين الذين يتحملون المسؤولية الاختيار بينها بشأن حياتهم في مخيم للاجئين.

ولن يشعر أحد من اللاجئين بالندم على قراره بالحياة في المخيم، لو أن اللاجئين ومن يعملون معهم تعاونوا لتحقيق هدف أساسي، ألا وهو تسليح اللاجئين بما يحتاجونه من الخبرة والمعرفة والمهارات.

بقلم ليبان عبد الكريم أحمد مدرس بالمدرسة الابتدائية للصوماليين اللاجئين بمخيم الجهم، محافظة أبين، اليمن.